جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الإنسانية

مذكرة ماستر

ميدان العلوم الإنسانية
فرع التاريخ
تخصص تاريخ الوطن العربي المعاصر

رقم:

إعداد الطالب:
سهيلة زرارقة
ياسمين حاجي

يوم: 2022/06/26

دور النخبة المثقفة الجزائرية أثناء الثورة التحريرية 1954-1962

لجنة المناقشة:

. عباس كحول	أ.مح.أ	جامعة محمد خيضر بسكرة	رئيسا
. الصادق عبد المالك	أ.مح.ب	جامعة محمد خيضر بسكرة	مشرفا ومقررا
. لخضر بن بوزيد	أ.مح.أ	جامعة محمد خيضر بسكرة	مناقشا

السنة الجامعية: 2021-2022

شكر وعرفان

الحمد لله ربي العالمين

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

أما بعد:

نشكر الله القدير أولا وأخيرا على توفيقنا بإتمام هذه المذكرة،

عز وجل أحق بالشكر والثناء وأولى بهما.

و انطلاقا من قوله صلى الله عليه وسلم:" فمن لا يشكر الله لا يشكر الناس".

فإني أتوجه بالشكر والتقدير العظيمين إلى أستاذنا المشرف على هذه المذكرة

الأستاذ عبد المالك الصادق

على رحابة صدره الواسع لاحتضان هذا البحث والموافقة على تصويبه،

تم والحمد لله هذا العمل،

فله منا فائق الاحترام والتقدير.

الإهداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب الجنة

إلا برؤيتك يا الله جل جلالك.

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة، إلى طب القلوب ودوائها

إلى نور الأبصار وضياءها عافية الأبدان وشفائها سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

إلى من قال فيهما الله سبحانه وتعالى:

(واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا) سورة الإسراء الآية رقم (24)

إلى مثالي وقدوتي في الحياة إلى رمز الرجولة والوقار ،

إلى من كشف عني ستار الجهل ليسترني بشعاع الرقي والنجاح، إليك

أبي العزيز الغالي رحمك الله.

إلى رمز المحبة والإخلاص إلى أجمل نساء الكون و أحن أمهات الدنيا،

إلى التي أنارت لي درب الحياة وسهلت عليا طريق النجاح، من تعبت وسهرت لأجلي

إليك أنت أمي الحنونة أطال الله في عمرك.

إلى من قاسموني دفئ العائلة أخواتي وأخواني كلا باسمه

فيروز، لمياء، هاجر، خولة، أحمد ، أكرم.

إلى لألئ وشموع العائلة أولاد أخواتي

منار، نور الدين، إياد، إبراهيم.

وإلى سندي زوجي العزيز

إلى صديقتي التي شاركتني هذا العمل زرارقة سهيلة وفقها الله في حياتها.

إلى أروع وأزكي ورود حديقة الصداقة والإخلاص صديقاتي :أصالة، فريال،عفاف .

أهدي هذا البحث المتواضع.

ياسمين

الإهداء

إلى اللذين قال فيهما الرحمن بعد بسم الله الرحمن الرحيم:

" واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا".

أهدي هذا العمل البسيط والمتواضع إلى شمعتي التي أنارت لي درب حياتي إليك يا من تفرح قلبي الصغير بضحكتها ، إليك أيتها الشمس التي بنورها على حياتي، وتضئ دروب حياتي.

إليك يا وردة تفتحت وكبرت على فرح ونجاح أبنائها، إليك يا أمي الغالية، يا نور حياتي وفؤادي ولؤلؤة الدار.

إلى من علمني أن الدنيا كفاح وسلاحها العلم والمعرفة إلى الذي لم يبخل علي بأي شيء إلى من سعى لأجل راحتي ونجاحي إلى أعظم وأعز رجل في الكون

إلى مثالي وقدوتي في الحياة إلى رمز الرجولة والوقار إلى من كشف عني ستار الجهل ليسترني بشعاع الرقى والنجاح إليك يا أبي العزيز رحمه الله عليك.

إلى الذين ظفرت بهم هدية من الأقدار إلى الدرر الثمينة التي تشع صفاءا ونقاءا، والتي تتلألأ كالنجوم في سماء بيتنا وتزيده بهجة وفرحا وضياءا إلى:

(صافية، دلال، نبيلة، سميرة، نزيهة).

إلى من قاسمتني فرحتي وشجعت نجاحي فرحا خالتي سعيدة.

أقدم إهداء خاص إلى براعم العائلة: علاء الدين، محمد أشرف، وسيم، أنس عبد الرحمان، مريم، نور الإيمان، أريج هبة.

إلى أزواج أخوتي: مراد، رمزي، باسم .

إلى صديقتي ياسمين حاجي التي شاركتني هذا العمل متمنية لها كل النجاح والتوفيق في حياتها وإلى كافة أفراد عائلتها.

إلى الآنسة نصيرة كيحل وأشكرها على كل المساعدات التي قدمتها لي .

إلى بهجة قلبي و صديقاتي في اللحظات الحلوة :

كحول جنات أصالة، صالحي عفاف.

إلى كل من ذكرهم قلبي ونساهم قلمي.

أهدي هذا البحث المتواضع عرفا.

سهيلة

مقدمة

ساهم الاستعمار الفرنسي في الجزائر منذ سنة 1830، في بروز مقاومات متعددة الأشكال، فمنها المقاومة المسلحة والتي بدأت منذ الاحتلال وانتهت مع بداية الحرب العالمية الأولى، لتبدأ منذ بعدها مقاومة أخرى، ذات أبعاد ثقافية بعد تبلور الفكر والحس الوطني، منذ نشأة حركة الأمير خالد إلى غاية الاستقلال، قادتها تيارات مختلفة عرفت بجماعة النخبة أو جماعة النخبة المثقفة، التي حملت على عاتقها بداية النهضة الثقافية والفكرية في الجزائر، همها هو مواجهة ومحاربة الاستعمار الفرنسي بالورقة والقلم.

ومن هذا المنطلق وجب الإشارة إلى الدور ، الذي لعبته النخبة المثقفة في ثلاثينيات وأربعينيات وخمسينيات القرن العشرين، في كافة المجالات الإعلامية، والسياسية، والإدارية وحتى العسكرية، من أجل الوقوف الند بالند أمام كل المحاولات الفرنسية الرامية إلى طمس معالم، وهوية الأمة الجزائرية العربية الإسلامية.

1-أسباب اختـــــيار الموضوع: يعود اختيار هذا الموضوع إلى سببين:

- **سبب ذاتي:**

-يتمثل في الرغبة الشخصية في دراسة هذا الموضوع نظرا لقلة مراجعه ومصادره المتخصصة وأهميته في تاريخ الحركة الوطنية والثورة.

- **سبب مـــــــوضوعي:**

- إبراز مدى مساهمة النخب المثقفة في الكفاح الوطني المسلح.

- تزويد المكتبة الجامعية ببحث أكاديمي متخصص.

2-أهداف الدراسة:

- تسليط الضوء على دور الطبقة المثقفة أثناء الثورة التحريرية.
- الوقوف عند بعض الحقائق التاريخية المبهمة حول النخبة المثقفة وعلاقتها بالثورة.
- المساهمة في التعريف بأهمية الدور الذي قدمه المثقفون للقضية الجزائرية.
- إسهامات النخبة المثقفة في تاريخ الثورة الجزائرية .

3-أهمية الدراسة:

من خلال ما تقدم إليه تكمن أهمية هذا الموضوع في البحث عن دور النخبة المثقفة في الجزائر وطبيعتها و دور المثقفين أثناء الثورة التحريرية ولتحدي أهمية نشاط هذه الفئة في مسار الثورة إذ تم توضيح وإبراز أهم المجالات التي شاركت فيها النخبة المثقفة للمساهمة في إيجاد حل للقضية الوطنية وإبراز دور المثقف الجزائري في الثورة ومساهمته فيها، وكما سلطت دراستنا الضوء على حقيقة هذه الفئة المثقفة وتتبع مسار تطورها، وعن مدى علاقة المثقف الجزائري بالثورة، وأهمية إسهام النخبة المثقفة في تاريخ الثورة الجزائرية.

4-الإشكالية:

تتمحور الإشكالية حول دور النخبة المثقفة الجزائرية في الثورة ومحاولة معرفة المكانة التي احتلها المثقف وكيفية دعمه للثورة وقد ارتكز بحثنا على كيف كان المثقف من أهم محركات الثورة الجزائرية، وعلى دوره في محاربة الاستعمار الفرنسي، فمن هذا المنطلق تم طرح الإشكال التالي:

إلى أي مدى ساهمت النخبة المثقفة الجزائرية في دعم الثورة التحريرية؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي عوامل ظهور النخبة الجزائرية المثقفة؟
- كيف صنفت النخب المثقفة؟
- فيما تمثل دور النخبة المثقفة الجزائرية في الحركة الوطنية والثورة التحريرية؟
- ما هو مواقف النخبة المثقفة من اندلاع الثورة التحريرية؟
- ما مدى مساهمة النخبة المثقفة الجزائرية في التوقيع على اتفاقيات إيفيان؟
- فيما تمثل واقع النخبة الجزائرية المثقفة غداة الاستقلال؟

5-خطة البحث:

ومن أجل الإجابة عن الإشكالية المطروحة وعلى التساؤلات الفرعية قسمنا البحث إلى أربعة فصول.

الفصل الأول: جاء معنونا كالآتي "**مفهوم النخبة المثقفة الجزائرية وعوامل ظهورها**"، وقد تناول مبحثين أين عالجنا في الأول تعريفات مفاهيمية لمصطلح النخبة، وتقسيمات النخبة، أما المبحث الثاني بعنوان "**عوامل ظهور النخبة المثقفة الجزائرية**"، وعالجنا فيه السياسة الفرنسية والقوانين التعسفية، والنهضة العربية وصحافة والنوادي الثقافية.

الفصل الثاني: جاء معنونا كالآتي "**النخبة الجزائرية في الحركة الوطنية ودورها في مواجهة الاستعمار 1919-1954**" اندرج تحته ثلاثة مباحث أظهرنا في الأول تصنيفات النخبة الجزائرية، حيث جسدت بروز المحافظين وجماعة النخبة، وأيضا النخب المفرنسة والنخب التقليدية، والنخب الجديدة والعلماء وإصلاحيون.

أما المبحث الثاني تناولنا دور تيارات الحركة الوطنية في مواجهة السياسة الاستعمارية الفرنسية، حيث تناولنا فيها موقف النخبة الجزائرية من سياسة الإدماج الفرنسية، وكيف كان تصديها للاستعمار، وما هي توجهات النخبة الجزائرية من سنة 1926 إلى 1945.

أما المبحث الثالث جاء تحت عنوان واقع النخبة الجزائرية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية 1945-1954، وجاء فيه موقفها من مجازر 8 ماي 1954، والنخبة المثقفة والقوانين الفرنسية، وما موقف النخبة الجزائرية من بعض أزمات الحركة الوطنية.

الفصل الثالث: جاء معنونا كالآتي"**دور النخبة الجزائرية المثقفة ومواقفها من اندلاع الثورة التحريرية**"، حيث تناول ثلاثة مباحث، تناولنا في المبحث الأول مساهمة النخبة المثقفة في التعبئة الجماهيرية الاستعداد للثورة، وتناول دورها في التوعية الجماهيرية، ودورها في التموين والتمويل، ونشاطها على الميدان (إعلاميا-سياسيا-عسكريا).

والمبحث الثاني اقتصر على النخبة المثقفة الجزائرية في مواجهة المشاريع الفرنسية، حيث أخذ موقفها في مواجهة مشروع جاك سوستال، ودورها في توعية الجماهير بعد اندلاع الثورة، وكيف كان واقع النخبة الجزائرية المثقفة بعد انعقاد مؤتمر الصومام ، أما بالنسبة للمبحث الثالث فخصصناه للدور الدبلوماسي للنخبة الجزائرية المثقفة، وتناول مشاركتها في مؤتمر باندونغ1955، ومشاركتها كذلك في المؤتمرات الأفروآسيوية، ودورها في هيئة الأمم المتحدة.

الفصل الرابع: جاء معنونا كالآتي "**النخبة المثقفة الجزائرية واتفاقيات إيفيان** "، وقسم إلى ثلاثة مباحث، الأول تناول المفاوض الجزائري في مواجهة المفاوض الفرنسي، وكان فيه المفاوض الجزائري في مواجهة المفاوض الفرنسي، وأبرزنا مرحلة جس النبض بين الطرفين، ومرحلة الاتصالات الرسمية وكذا مرحلة المفاوضات الأخيرة، والمبحث الثاني

دور النخبة الجزائرية في الضغط على القرارات الفرنسية، أخذنا "رضا مالك"، "وسعد دحلب"، "وبن يوسف بن خدة "، والمبحث الثالث والأخير فقد تناولنا فيه واقع النخبة المثقفة الجزائرية غداة الاستقلال، وجاء فيه، الصراع نحو السلطة، والانزلاق نحو الحكم الفردي وأهم المناصب التي تقلدتها النخبة المثقفة الجزائرية.

6-مناهج البحث:

نظرا لطبيعة وخصوصية موضوع البحث تطلب منا مناهج متعددة أبرزها:

- المنهج التاريخي: نظرا لطبيعة الموضوع (تاريخي).
- المنهج الوصفي: وذلك من خلال دراسة الأحداث وتتبعها ووصفها بدقة.
- المنهج التحليلي: وذلك بتحليل مدى تفاعل الطبقة المثقفة مع تيارات الحركة الوطنية والثورة التحريرية.
- المنهج المقارن: للمقارنة بين تيارات النخبة المثقفة الجزائرية.

7-الدراسات السابقة:

إن موضوع النخبة الجزائرية ليس موضوعا جديدا في الدراسة في الوقت الحالي، لكن ما يميزها هو تنوع في تعريفاتها وتصنيفاتها، هناك من الباحثين من تناول موضوع المثقفين الجزائريين أثناء الثورة التحريرية، نذكر منها: رمضان عثماني "الأسس التاريخية والمنطلقات الفكرية للنخبة الجزائرية ودورها في الحركة الوطنية (1919-1954)"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، الذي تناول فيه الأسس التاريخية والمنطلقات الفكرية، التي مكنت من ظهور نخبة وطنية ذات توجهات مختلفة حملت على عاتقها القضية الجزائرية بكل أبعادها النضالية، وهذه الفئة المتميز من المجتمع الجزائري ساهمت في إثراء الفكر

الجزائري "كابن باديس" و "البشير الإبراهيمي " ...، من خلال النشاط الذي قدموه لخدمة القضية الوطنية.

سناء نويجي "دور المثقفين الجزائريين في الثورة التحريرية 1954-1962 (أحمد طالب الإبراهيمي- محمد حربي) أنموذجا"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، حيث تناولت فيها إن النخبة الجزائرية ليست وليدة المدرسة الفرنسية، بل كانت موجودة سابقا ولعبت دورا مهما فالدفاع على حقوق الجزائريين بداية الاحتلال الفرنسي، والاختلاف الإيديولوجي بين أحمد طالب الإبراهيمي وأحمد بن بلة جعله يصف نظامه بالمستبد إذ تعرض خلال حكمه للاعتقال والتعذيب بسبب رفضه الانضمام لحكومته.

8-الصعوبات:

كأي بحث علمي أكاديمي لا يخلو من الصعوبات، فقد اعترضتنا جملة من الصعوبات أهمها:

- فقد واجهتنا مشكلة انه موضوع النخبة المثقفة الجزائرية مدروس بكثرة حيث واجهتنا مشكلة ضبط الخطة لعدم تكرار المعلومات التي تم تناولها سابقا.
- الضعف وعدم التمكن من ترجمة المصادر الفرنسية بالموضوع .
- ندرة المصادر المتخصصة التي تتناول موضوع النخبة المثقفة في الفترة المدروسة.
- مرض الكورونا وتقيدنا بأوقات معينة باستعمال المكتبة والاستفادة منها.

ورغم جميع الصعوبات التي واجهتنا، إلا أننا بذلنا كل طاقتنا قصد الإلمام بالموضوع ودراسته دراسة علمية، حتى بلغ الشكل الذي هو عليه.

9-المصادر والمراجع:

اعتمدت على الكثير من المصادر والمراجع أهمها:

- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية (1900-1930)، ج2.
- بن خدة بن يوسف، نهاية حرب التحرير في الجزائر(اتفاقيات إيفيان)، تو: لحسن زغدار، محل العين جبائلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (د،س).
- خلوفي بغداد، نشاط الحركة الطلابية الجزائرية أثناء الثورة التحريرية 1954-1962، دار المحابر للنشر والتوزيع، الجزائر،2013.
- الطالبي عمار، آثار ابن باديس، الشركة الجزائرية، الجزائر،(د،س).
- عباد زينب، المثقفون الجزائريون والثورة التحريرية 1954-1962، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة جيلالي اليابس-سيدي بلعباس، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2018-2019.
- نويجي سناء، ميسوم بلقاسم، "مساهمة النخبة الجزائرية المثقفة في الثورة التحريرية 1954-1962"، **مجلة علوم الإنسان والمجتمع**، المجلد 7، لعدد 27، ج2، الجزائر، جوان 2018.

يحي بوعزيز، سياسية التسلط الاستعمارية والحركة الوطنية الجزائرية (1850-1954).

الفصل التمهيدي (الأول):
مفهوم النخبة المثقفة الجزائرية وعوامل ظهورها

أولا: ماهية النخبة المثقفة.

1 -تعريف النخبة لغة واصطلاحا.

2 -تقسيم النخبة.

ثانيا: عوامل ظهور النخبة المثقفة الجزائرية .

1- السياسة الفرنسية والقوانين التعسفية.

2- النهضة العربية والصحافة والنوادي الثقافية.

سنتطرق من خلال فصلنا هذا إلى مفهوم النخبة المثقفة وأهم تقسيماتها المختلفة، بالإضافة إلى السياسة الفرنسية والقوانين التعسفية، وكذا النهضة العربية وتأثيراتها على النخبة المثقفة الجزائرية والتي أدت لإنشاء الصحافة والنوادي الثقافية.

أولا: ماهية النخبة المثقفة:

1. تعريف النخبة لغة واصطلاحا:

أولا: لغة:

النخبة بالضم، وكهمزة: المختار. وانتخبه: اختاره[1].

والنخبة كلمة مشتقة من الفعل الثلاثي نخب، والنخبة لغة وبضم النون، المختار والمصطفى، فيقال أنخبه أي اختاره واصطفاه [2]. وهذا ينطبق مع قول الله تعالى في سورة الحج: "ٱللَّهُ يَصْطَفِى مِنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ ٱلنَّاسِ"[3].

أما ابن منظور فيعرفها في معجمه "لسان العرب" بقوله: نخب، انتخب الشيء، اختاره. والنخبة: ما اختاره منه، ونخبة القوم ونخبتهم: خيارهم، قال الأصمعي: يقال هم نخبة القوم، بضم النون وفتح الخاء، قال أبو منصور وغيره: يقال نخبة، بإسكان الخاء، واللغة الجيدة ما اختاره الأصمعي، ويقال: جاء في نخب أصحابه أي في خيارهم، ونخبته أنخبه إذا نزعته. والنخب: النزع. والانتخاب: الانتزاع، والانتخاب: الاختيار والانتقاء، ومنه النخبة، وهم

[1] مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزابادي، القاموس المحيط، دارالحديث، القاهرة، 2008، ص-ص1590-1591.

[2] رمضان عثماني، الأسس التاريخية والمنطلقات الفكرية للنخبة الجزائرية ودورها في الحركة الوطنية (1919-1954)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة أي بكر بلقايد تلمسان، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2019 -2020، ص 68 .

[3] قرآن الكريم، سورة الحج، الآية75.

الجماعة تختار من الرجال، فتنتزع منهم، وفي حديث علي–عليه السلام– وقيل عمر: وخرجنا في النخبة بالضم: المنتخبون من الناس المنتقون[1].

وجاء في قاموس "ويبستر" أن النخبة هو المجموعة المنتقاة والتي تعد بمثابة [2] أفضل عناصر أي مجتمع من المجتمعات وتستخدم كلمة نخبة بالمعنى المفرد ونخب بالمعنى الجمع وترادفها في اللغة العربية كلمة الصفوة. وقد جاء لفظ الاصطفاء في القرآن الكريم بمعنى الاختبار في ثلاثة عشر موضعا [3] كما في قوله تعالى: " إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى لَكُمُ الدِّينَ "[4]. " إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ ذُرِّيَّةً بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ "[5]، وقوله تعالى: "لَّوْ أَرَادَ ٱللَّهُ أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا لَّٱصْطَفَىٰ مِمَّا يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ "[6].

وجاء لفظ صفوة في الحديث الشريف في ثلاثين موضعا على لسان النبي– صلى الله عليه وسلم–، وأصحابه حين يخاطبوه مثل قوله له: "أنت نبي الله وصفوته" وقوله صلى الله وسلم" لكم صفوة أمرهم وعليهم كدره"، وقوله أحد الصحابة "شربت صفوة الماء وتركت كدره"، والصفوة في هذه الأحاديث تعنى أفضل الشيء وخلاصته المختارة، وهو المعنى الذي يدور حوله مفهوم الصفوة والنخبة بشكل عام[7].

وتدل كلمة نخبة أو صفوة في اللغة العربية معنى الخلاصة، فيقال صفوة الشيء خلاصته وخياره ويقال اصطفاه أي اختاره، والصفوة من الماء ونحوه، تعني القليل، وانتخب

---

[1] ابن المنظور، لسان العرب، دار صادر، لبنان، 2003، ص–ص851–852.

[2] رضا عبد الواجد أمين، الصحافة الالكترونية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2007، ص141.

[3] رضا عبد الواحد أمين، مرجع سابق، ص141.

[4] قرآن الكريم، سورة البقرة، الآية132.

[5] قرأن الكريم، آل عمران، الآية33.

[6] قرآن الكريم، الزمر، الآية4.

[7] رضا عبد الواحد أمين، المرجع السابق، ص141.

الشيء اختاره، والنخبة ما اختاره منه، ونخبة القوم خيارهم، والانتخاب هو الاختيار والانتقاء ومنه النخبة وهم جماعة تختار من الرجال[1].

أما في اللغة الفرنسية فإن كلمة النخبة (ELITE) فإنها مشتقة من الأصل اللاتيني (EX legree) الذي يعني قطف واختيار وجمع.

أما معنى النخبة في اللغة الإنجليزية والألمانية فإنه يشبه نفس المعنى المستعمل في اللغة الفرنسية غير أن هذه المفردة في اللغة الإسبانية فهي مشتقة من (los maselecto) [2].

وانتخب الشيء أي اختاره والنخبة ما اختاره منه، والنخبة جمع نخب، نقول نخبة القوم أي خيارهم فالمنتخبون من الناس معناه المثقفون[3].

وتعريف النخبة في المعجم السياسي على أنها فئة من الناس تملك أرفع المستويات في نشاطاتها الخاصة وهي الجماعة التي تحتل مكانا مرموقا في المجتمع بالنسبة إلى نشاط معين، وكذا هي الأشخاص الذين يتمتعون بأعلى مستوى من القدرة الاقتصادية والاحترام والضمان في المجتمع[4].

أما قاموس أكسفورد فإن كلمة (elite) تشير إلى الفئة الاجتماعية التي يعتقد أنها الأفضل والأهم من بين غيرها بفضل امتلاكها السلطة أو الثورة أو مهارات عقلية مثل: النخبة الحاكمة، والنخبة المثقفة.

---

[1] أمينة علاق، "نخبة أم نخب: قراءة في المفهوم الأدوار والإشكاليات"، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، مج9، ع28، الجزائر، مارس2017، ص172.

[2] عبد الله كبار،"النخبة الجامعية والمجتمع المدني في الجزائر، سوسيولوجية في جدلية الواقع والممارسة"، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، مج5، ع11، الجزائر، جوان 2013، ص216.

[3] عبد الله البستاني، معجم البستاني، مكتبة لبنان، بيروت، 1992، ص1032.

[4] وضاح زيتون، المعجم السياسي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص332.

أما قاموس هاشيت الفرنسي فيعرفها على أنها جماعة الأخيار والعناصر المتميزة من مجموعة أكبر[1].

ثانيا: اصطلاحا:

يقصد بالنخبة تلك المجموعة أو الفئة الراقية المالكة للقوة والنفوذ والمؤهلات والامتيازات، وينتمي لهذه الفئة السياسيون والقساوسة والأذكياء والمجرمون والناجحون [2]، الذين وصلوا إلى مناصب مهمة من الحكم والرئاسة والإدارة، ومن ثم فالنخبة هي طبقة من الناس المصطفين الأخيار الذين يتولون أعلى المناصب في الدولة بسبب قدراتهم العقلية والذهنية والكفائية، وأيضا بسبب ذكائهم الخارق، ومواهبهم المتميزة، وتفوقهم السياسي والعلمي، وبالأخذ بمقولة "جابتانو موسكا" يجب النظر إلى أي نخبة باعتبارها تتألف من أولئك الذين يشغلون قمة المواقع في الترتيب الهرمي للقيادة[3].

وقد عرف "فلفريدو باريتو" النخبة على أنها جماعة صغيرة ومميزة في المجتمع تصعد درجات سلم السيطرة والحكم لاتصافها بصفات محددة، هي التي تؤهلها لاحتلالها هذه المكانة، ولكنها مدعوة إلى الزوال بفعل آثار التغيير الاجتماعي المستمر، إذ تظهر نخبة جديدة تتحداها بفضل اكتسابها صفات مميزة محددة تتماشى مع متطلبات الأوضاع الجديدة فتزيحها ويحل مكانها[4].

أما الإيطالي "جايتانو موسكا" فيعرف النخبة بأنها الفئة الراقية التي تمتلك النفوذ والقوة والمؤهلات والامتيازات الطبيعية المكتسبة، أي أنها صفوة من الناس المتعلمي

---

[1] رحالي محمد، النخبة السياسية المحلية ومسألة التنمية – دراسة حالة المجلس الشعبي الولائي لولاية سيدي بلعباس، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة وهران، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012-2013، ص-ص 16-17.

[2] جون سكوت، علم الاجتماع المفاهيم الأساسية، تر: محمد عثمان، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، لبنان، 2009، ص362.

[3] جميل حمداوي، سوسولوجيا النخب (النخب المغربية نموذجا)، دار ألوكة للنشر، (د،ب،ن)، 2015، ص6.

[4] أمينة علاق، مرجع سابق، ص174.

ن والمثقفين والناجحين والأذكياء والعباقرة والموهوبين ورجال الدين والمتفوقين الذين وصلوا لمناصب مهمة في الحكم والرئاسة والإدارة بسبب قدراتهم العقلية والذهنية والكفائية وذكائهم الخارق ومواهبهم المتميزة وتفوقهم السياسي والعلمي[1].

ووصف "باريتو" النخبة بأنها طبقة من الناس لديها أعلى المؤشرات المتعلقة نشاطها فمفهوم النخبة مرتبط بتمايز الأفراد المنتمين إلى أي مجال من مجالات الحياة الاجتماعية[2].

ويرى "توماس بوتومور" أن كلمة النخبة استخدمت في قاموس أكسفورد باللغة الانجليزية سنة 1823 وكان توظيف هذا المفهوم "النخبة" في القرن السابع عشر لوصف السلع ذات النوعية الممتازة ثم اتسع هذا المفهوم للدلالة عن الجماعات الاجتماعية العليا كبعض الوحدات العسكرية أو المراتب العليا من النبالة[3].

فمصطلح "النخبة" يشير في معناه العام إلى جماعة من الأفراد يشغلون مراكز النفوذ و السيطرة في مجتمع معين، ويمثل الصفوة أكثر الطبقات هيبة وأثرا، كما يشير المصطلح إلى الفئة العليا في أحد ميادين التنافس، حيث أن النخبة تضم البارزين والمتفوقين بالقياس إلى غيرهم، وما يجعلهم قادة ميدان معين، بذلك يمكن أن تشير إلى نخبة سياسية ونخبة العمل، أو نخب اقتصادية وعلمية إلى غير ذلك من الميادين كما تعرف الصفوة بأنها فئة قليلة داخل

[1] سناء نويجي، دور المثقفين الجزائريين في الثورة التحريرية 1954-1962، (أحمد طالب الإبراهيمي- محمد حربي)، أنموذجا، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2018-2019، ص362.

[2] أمينة علاق، مرجع سابق، ص174.

[3] عبد الله كبار، مرجع سابق، ص216 .

المجتمع، لها مكانتها الاجتماعية العالية، وتؤثر على أو تحكم بعض أو كل شرائح المجتمع الأخرى[1].

وقد يعرفها (G.ROCHER) بأنها تضم أشخاصا وجماعات والذين بواسطة القوة التي يملكونها أو بواسطة التأثير الذي يمارسونه، يشاركون في صياغة تاريخ جماعة ما، سواء كان ذلك عن طريق اتخاذ القرارات أم الأفكار والمشاعر التي يبدونها أو التي يتخذونها شعارا لهم[2].

2. تقسيم النخبة:

1.2. نخبة المثقفين:

وتشمل جميع الأشخاص الذين حازوا على تعليم عال سواء في الجامعات أو المعاهد أو في المدارس العليا ويشغلون في مجال الفكر والثقافة، والذين نجد من بينهم: الكتاب، الصحفيون، الروائيون المفكرون، الفلاسفة، المنظرون، الأساتذة الجامعيون[3].

يرى "موسكا" أن المثقفين يشكلون نواة نخبة جديدة مهمة، خاصة وأن مؤهلاتها الفكرية وخلفيتها التعليمية تجعلها تواجه الصالح العام بموضوعية تامة ومن ثم ترتفع الصفوة المثقفة فوق كل الطبقات الأخرى[4].

---

[1] مولود زايد الطبيب، علم الاجتماع السياسي، منشورات جامعة السابع من أبريل، ليبيا، 2007، ص189.

[2] نعيمة سلاف، النخبة المثقفة والسلطة في الجزائر"مصطفى الأشرف نموذجا"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة وهران، كلية الحقوق، 2012-2013، ص15.

[3] أمينة علاق، مرجع سابق، ص177.

[4] هشام صاغو، دور النخب السياسية في تفعيل مسار التكامل المغربي في ظل المعوقات الداخلية (1989-2011)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية،2011-2012، ص12.

كما أنه يوجد دراسات عديدة اهتمت بإبراز الدور الثوري لنخبة المثقفين خصوصا حينما بين أن معظم الثورات التي قامت في القرن العشرين كانت في جوهرها نتاج قيادات مثقفة ناجحة تمكنت من السيطرة على السلطة[1].

والجدير بالذكر أن هناك صعوبات عديدة تواجه دراسة صفوة المثقفين، ولعل أهم هذه الصعوبات ما تعلق تعريف هذه الفئة وتعيين الحدود المميزة لها، إذ غالبا ما تختلط جماعات المثقفين بما يعرف اصطلاحا بالأنتلجنسيا[2].

2.2. النخبة السياسية:

هي المجموعة الحاكمة التي تتمتع بإمكانيات فكرية وإبداعية على تسيير الشؤون السياسية أكثر من غيرها من أفراد المجتمع وتأخذ أشكالا متعددة حسب التفسيرات التي قامت على أساسها انطلاقا من الحالة الاقتصادية أو الاجتماعية أو التنظيمية أو التمثيلية لهذه المجموعة، وتخضع هذه النخبة لقانون التغيير والتبدل وفقا لمقتضيات التطور التي تمر به مجتمعاتها على أساس دورة انتقالية يتم من خلالها استبدال نخب وإحلال نخب جديدة وفقا لآلية يكون الهدف منها تحقيق التوازن الاجتماعي بمفهومه الشامل والمحتوى للواقع السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، التنظيمي، وغيرها من المجتمع[3].

---

[1] عبد الله الزبيري، النخبة السياسية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2001-2002، ص32.

[2] أمينة علاق، مرجع سابق، ص177.

[3] محمد شطب، عيدان المعجمي، "النخبة السياسية وأثرها في التنمية السياسية"، **مجلة تكريت**، ع4، العراق، 2013، ص3.

3.2. النخبة التكنوقراطية:

تتدرج النخبة التكنوقراطية في إطار بناء شرعي أو بيروقراطي، حيث تقوم على أن تعينيها أو انتخابها يتم بمقتضى القوانين المعمول بها والمتعارف عليها، وتمتلك كفاءة عالية تتأسس عن طريق أدائها وعن طريق لجان التحكم وكذلك حسب المستوى التعليمي الذي وصل إليه أفرادها والأقدمية والخبرة التي تمتلكها، ويطلق على جمع هذه النخب اسم "الموظفون السامون" أي "كبار الإداريين"، فهي إذا نخبة ذات سلطة تأثير وتحتل مركز القيادة في الوظائف ذات الطابع الخاص بأعمال المكاتب (الحكومة والمؤسسات)[1].

4.2. نخبة رجال الأعمال:

تتكون هذه الفئة من أفراد تمكنوا عن طريق التجارة أو الصناعة أو السياسة أو المضاربة من تكوين ثورات بحيث أنهم يشكلون أرقاما مهمة في مجال المال والأعمال وهم أصحاب ممتلكات وعقارات وشركات وأرصدة مالية ضخمة وهم يتجمعون في اتحادات خاصة بهم حيث ينظر إليهم بأنهم من أخطر النخب المؤثرة على صناعة القرار السياسي المحلي والدولي[2].

[1] عبد الله الزبيري، مرجع سابق، ص34.

[2] أمينة علاق، مرجع سابق، ص177.

5.2. النخبة العسكرية:

وتتكون هذه النخبة من الضباط السامون (قيادة الأركان، عمداء النواحي العسكرية، رؤساء المدارس العسكرية، ومراكز التدريب...)، وقد حظيت هذه الفئة تاريخيا باهتمام كبير وذلك للدور الذي لعبة العسكريون في تشكيل تاريخ المجتمعات وفي توجيه الأمور السياسية[1].

ونجد أن "بلتيمور" قد اهتم بالدور الذي تحتله النخبة العسكرية في المجتمعات النامية حيث يقول أنه في المجتمعات المستقلة حديثا لا تزال فيها النظم السياسية في طور التشكيل والسلطة السياسية غير مستقلة، يكون لأولئك الذين يسيطرون على قوة القهر العليا فرصة القيام بدور هام في تحديد مستقبل الأمة[2].

إن دراسة هذا النمط من النخبة يتواجد في الجيش، والذي فرض نفسه كبديل للنخبة الحاكمة في العالم الثالث، وهو ما يختلف عن دور الجيش كجماعة ضغط للدفاع عن مطالبها ومصالحها، والمعيار الذي يتحدد على أساسه نوع الحكم عسكريا أو مدنيا، هو كيفية الوصول إلى سلطة ومصدر الشريعة والتأييد السياسي، فالحكم العسكري يعني تولى نخبة عسكرية مقاليد الأمور، وقيام الجيش بدور رئيسي في ممارسة السلطة، أو الهيمنة على الهيئات والمؤسسات الحيوية في الدولة، وهذا المفهوم يختلف عن المجتمع العسكري التي تحكمه الروح العسكرية وتسوده كافة نواحي الحياة فيه[3].

---

[1] رمضان عثماني، مرجع سابق، ص81.

[2] توتومور، الصفوة والمجتمع (دراسة في علم الاجتماع السياسي)، تر: محمد علي محمد، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1988، ص117.

[3] هشام صاغور، مرجع سابق، ص19.

6.2. النخبة الدينية:

يمكن اعتبار رجال الدين نخبة يمكنها لعب دور هام في مسار المجتمع السياسي لما تتوفر عليه من نفوذ وتأثير في مختلف المجتمعات، حيث في فترات تاريخية مختلفة مثلا في الهند شكل البراهما طبقة حاكمة لفترة طويلة من الزمن، وكما نلاحظ في الوقت الحاضر رجال الدين يتمتعون بنفوذ سياسي كبير في إيران والسعودية والمغرب[1].

ويمثل هذه الفئة (العلماء عند المسلمين، رجال الكنسية عند المسيحيين، وجهاء الطوائف الدينية وعلماء اللاهوت والعقيدة ...).

وكل من يشكلون مراجع دينية وأصبحوا زعماء لأتباع تجمعهم رابطة دينية فمثلا يشكل بابا الكاثوليك وكاردينالات الفاتيكان نخبة المسيحيين، بينما يعد الفقهاء وعلماء الدين عند المسلمين النخبة الدينية دون منازع[2].

7.2. النخبة الرمزية :

يعتقد بعض الباحثين بأن هناك بعض النخب التي لا يتم إعطائها أهمية بالغة رغم أهميتها مثل نجوم الفن والسينما والرياضة...، حيث أنهم يعتبرون كرموز ومرجعيات لمجموعة هائلة من الأتباع والمعجبين[3].

8.2. النخبة النسوية:

وهي فئة تمثل نساء المجتمع من خلال الحركات النسوية التي تدافع عن حقوق المرأة وتستغل هذه الحركات في ورقة الانتخابات كما هو الحال في العديد من الدول العالم الثالث.

---

[1] هشام صاغور، مرجع سابق، ص، ص 20، 25.

[2] رمضان عثمان، مرجع سابق، ص81.

[3] أمينة علاق، مرجع سابق، ص 178.

ويمكن إرجاع تكوين النخب التي شكلت مختلف المجتمعات بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة[1].

ثانيا: عوامل ظهور النخبة المثقفة الجزائرية:

1. السياسة الفرنسية والقوانين التعسفية:

أعلنت فرنسا منذ بداية الاحتلال أن الجزائر جزء لا يتجزء من الأراضي الفرنسية [2] فالاستعمار الفرنسي كان شبيها بالاستعمار الأوروبي في العالم الجديد، حيث كان استيطانيا بامتياز[3]، فالجزائر شهدت هجرة استيطانية كثيفة من مختلف أنحاء أوروبا حيث بلغ عددهم عام 1832 إلى 25 ألف معمر وارتفع بشكل رهيب عام 1846م ليصبح 120 ألف[4]، ولينتقل من 245 ألف نسمة عام 1871 إلى 536 ألف عام 1886م[5]، حيث وصل عام 1911م إلى 752 ألف من الفرنسيين و 189 ألف من باقي الأوروبيين [6] ولم تترك المخططات الاستيطانية بالقطر سوى المناطق الجبلية، وقد مارس المعمرون ضغوطا على جميع الحكومات منذ عام 1830م للحصول على المزيد من الأراضي وانحصر الأهالي في الجبال والوهاد[7].

---

[1] رمضان عثماني، مرجع سابق، ص17.

[2] Charles robert Ageron، histoire de l'Algérie contemporaine، presses Universitaires de france، France، 1979،p47.

[3] مراد قبال، "السياسة الاجتماعية الفرنسية في الجزائر أهدافها وتداعياتها 1830-1939م"، **مجلة قرطاس**، مج6، ع9، الجزائر، جويلية 2018، ص134.

[4] صالح فركوس، تاريخ الجزائر-من قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال-(المراحل الكبرى)، دار المعلم للنشر والتوزيع، عنابة، 2005، ص330.

[5] بن داهة عدة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر1830-1962، المؤلفات للنشر والتوزيع، المسيلة، 2013، ص54.

[6] صالح فركوس، المرجع السابق، ص330.

[7] يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية1850-1954، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، الجزائر، ص36.

وقد أدت هذه السياسة إلي تحطيم العائلات الجزائرية الكبرى التي كانت تمثل القيادات للمجتمع الجزائري شر ممزق وأفقره، كما تم تحطيم ما دعي بالبرجوازية الجزائرية في المدن الكبرى، وكانت تتألف من النجار والحرفين والقضاة، والمثقفين فشردوا كذلك وزاحموا في أنشطتهم المختلفة من طرف الجالية الأوروبية وحطم الفلاحون الجزائريون بسبب انتزاع ملكياتهم الزراعية والفلاحية وأرغموا على بيع ما بقي منها بأيديهم نتيجة لإرهاقهم بالضرائب، وربا اليهود الفاحش وغيرها من النتائج والآثار السلبية على الجزائريين كما طبقت الإدارة الاستعمارية سياسة الزجر والإرهاب ضد الأهالي وبالغت في قسوتها وتجاوزت كل حدود المنطق والمعقول، فأصدرت يوم 28 جوان 1881 ما عرف بقوانين الأهالي أو الأنديجيا وهي عبارة عن سلسلة من العقوبات الزجرية لا صلة لها بالقانون العام، حدد هذا القانون منها 41 مخالفة خاصة بالأهالي في نفس العام وخفضت إلى 21 مخالفة عام 1891.

واستكملت شكلها النهائي في ديسمبر 1897، واستمرت الإدارة الاستعمارية في تطويرها حسب الظروف والأحوال حتى تم إلغاءها نظريا عام 1930، ولكن العمل استمر بها حتى قيام ثورة أول نوفمبر 1954[1]، ومن ذلك القوانين محاكم الردع والسجن بدون محاكمة، والاعتقال بالشبهة وإخفاء مكان السجن أو المعتقل، كما تشمل مواد أيضا الضرب التغريم والنفي والسجن وغيرها دون اللجوء إلى المحاكم والقضاء فهو قانون استثنائي ولا يخضع إلى القانون الفرنسي ولا الشريعة الإسلامية[2].

فقانون الأهالي مس بدرجة كبيرة التعليم العربي في الجزائر، بسبب القمع الوحشي للحريات ودعم المستوطنين لدفع الجزائريين إلى الهجرة أو إلى الصحراء ونزع السلاح

[1] يحي بوعزيز، مرجع سابق، ص-ص 36-38.

[2] سعيد بوخاوش، الاستعمار الفرنسي وسياسة الفرنسية في الجزائر، دار تقتيلت للنشر، الجزائر، 2013، ص45.

منهم وتجريدهم من الأرض وقمعهم وإرهابهم وكذلك زيد في عدد الشرطة والدرك والأعوان مما ساهم في عدم الاستقرار في البلد[1].

كما عملت فرنسا بسياسة الإدماج التي غدت منذ اللحظة الأولى إستراتيجية تعمل على تحقيقها السلطات الاستعمارية في الجزائر، ونتيجة لذلك شهدت الجزائر نشاط حثيثا من مختلف الأوساط الفرنسية العسكرية منها والدينية والسياسية فيما بعد، تجتهد في تنفيذ ما اتفق عليه الجميع بضرورة إدماج المجتمع الجزائري في ثنايا المجتمع الفرنسي عبر قطعة من جذوره وارتباطاته العربية الإسلامية، وهكذا اتضحت المسألة أمام الفرنسيين أن الاستحواذ على الجزائر تتلخص من إحلال المسيحية محل الإسلام، وجعل الفرنسية لغة السكان بدلا من العربية بمعنى أن سياسة التنصير ونشر اللغة الفرنسية هما ركنان أساسيان في سياسة الإدماج إذا أريد لها النجاح[2].

حيث أن أول شيء أقدم عليه، استلاؤه على المعاهد الثقافية، والمساجد والمدارس والزوايا ثم حول معظمها إلى كنائس وثكنات وأوكل أمر الباقي إلى أناس تافهين دعوا وإلى طمس الوعي الوطني، ومسح اللغة والثقافة الوطنية[3].

كانت السلطات الاستعمارية الفرنسية تريد من وراء ذلك قطع الصلة بين المجتمع الجزائري وثقافته العربية الإسلامية على المدى القريب، وقطع الروابط مع فضاءه العربي على المدى البعيد مما يسهل عليه عملية الإدماج مع فرنسا، وهذا يعني أن السياسة الاستعمارية هدفت منذ البداية إلى إذابة المجتمع الجزائري في الكيان الفرنسي، واقتلاع الجزائر من انتمائها العربي الإسلامي، وإنهاء وجودها ككيان مستقل بكل مقوماته، وذلك

---

[1] سعيد بوخاوش مرجع سابق، ص45.

[2] على العبيدي، صفحات في تاريخ الجزائر، (الوسيط ، والحديث،المعاصر)، دراسات تاريخية، ج2،النشر الجامعي الجديد، تلمسان، الجزائر، 2020، ص-ص116-117.

[3] يحي بوعزيز، مرجع سابق، ص60 .

بدمج الجزائر مع فرنسا عن طريق الرابط السياسي والإداري والثقافي والروحي واللغوي[1].

وعندما بدأت بوادر الحرب العالمية الأولى في الأفق، ضغط المستوطنين الأوروبيين على فرنسا حتى أصدرت قرار فرض التجنيد الإجباري على شبان الأهالي عام 1912، زاعمة أنها تحقق المساواة بينهم وبين الأوروبيين ولكن في الواجبات فقط دون الحقوق.

وحتى تغطي أهدافها، وتقنع الأهالي بحسن نيتها، أصدرت عددا من القوانين والتشريعات بين 1914–1908 لتحقيق عسف القوانين الزنجية عليهم غير أن الأهالي لم تطل عليهم هذه الحيل، واستنكروا قرار التجنيد الإجباري وأفتى بعض علمائهم بكفر الذين يموتون من أبنائهم في الجيش الفرنسي، تحت العلم الأوروبي، وقرر الكثير منهم مغادرتها إلى دار الإسلام فظهرت هجرة شبه جماعية في الكثير من المدن الجزائرية إلى المشرق خاصة بلاد الشام وتركيا[2].

وغم كل هذه جندت فرنسا ما يزيد عن 400 ألف جزائري للحرب في ميدان القتال، لخدمة أغراض الحرب في المصانع والمزارع والمناجم، وعانت الجزائر معاناة شديدة من هذه الحرب، فقتل الآلاف من أبنائها وقلت المؤونة الغذائية عن أهلها[3].

2. النهضة العربية والصحافة والنوادي:

أثبتت الوقائع التاريخية أن الانتكاسة السياسية والثقافية والفكرية والأدبية التي عرفتها الجزائر منذ بدايات الاحتلال الفرنسي، كانت فترة انكماش ثقافي أشبه ما يكون بالغيبوبة، شعر الإنسان الجزائري خلال تلك الفترة باغتراب حقيقي عن واقعه وصل إلى

[1] على العبيدي، مرجع سابق، ص117.

[2] يحي بوعزيز، مرجع السابق، ص44-45.

[3] المرجع نفسه، ص45.

حد النكران، وهذا ما كانت تعيشه النخبة الطلائعية من المثقفين الجزائريين، وقد امتدت حالة الانكسار في الجزائر حتى أواخر القرن التاسع عشر حين بدأ يسري في المجتمع [1] انتعاش واعد باستئنا ف النهوض، بفعل عوامل داخلية وخارجية، فمن العوامل الخارجية صلة الجزائريين بالشرق العربي الذي لعب دورا بارزا في نهضتها[2].

فتأثير الجامعة الإسلامية والحركة النهضوية في المشرق العربي كانت قد وصلت للجزائر مطلع القرن العشرين [3]، فالجامعة الإسلامية حركة تدعوا إلى تضامن المسلمين من أجل تحقيق الوحدة والقوة بينهم في وجه الاستعمار. أما وسائلها فتقوم على الإصلاح الديني والاجتماعي، وذلك بتجميد العقل والعودة به إلى صفائه الأول، ومن زعماء هذه الحركة: (جمال الدين الأفغاني، محمد عبده، ورشيد رضا وآخرون)[4].

لقد كان السلطان "عبد الحميد الثاني" عنصرا مؤثرا في تفعيل نشاط الجامعة الإسلامية بالجزائر، فقد كانت رسائله تصل إليها، كما أن بعض الجزائريين انخرطوا في الجمعيات الدينية التي أوجدها السلطان "عبد الحميد" في المدينة، وفتحت كذلك الأبواب للمهاجرين الجزائريين للانضمام إلى لجان الجامعة الإسلامية .

كانت فرنسا متخوفة من تأثيرات الجامعة الإسلامية في الجزائر، مما جعلها تشدد الرقابة على الجزائريين تجنبا لأي تواصل أو تأثير، ورغم تلك الرقابة، فإن الصحف والكتب والمنشورات المعبرة عن الفكر الإصلاحي قد تسربت إلى الجزائر [5]، إما مباشرة

---

[1] فتحي بوخالفة، "النهضة الفكرية والأدبية في الجزائر-رؤية في التطور والتعبير-"، **دفاتر مخبر الشعرية الجزائرية**، مج1، ع2، الجزائر، مارس2016، ص-ص 170.

[2] فتحي بوخالفة، مرجع سابق، ص171.

[3] فتح الدين بن أزوار، "جذور الفكر الإصلاحي في الجزائر ومؤثراته (1830-1931)"، **المجلة التاريخية الجزائرية**، مج1، ع4، الجزائر، سبتمبر2017، ص205.

[4] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائر(1900-1930)، ج2، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1990، ص109.

[5] فتح الدين بن أزوار، المرجع السابق، ص-ص 2005-2006.

عن طريق مصر، أو عن طريق غير مباشر من تونس [1]، أو ما بين حقائب الحجاج العائدين من البقاع المقدسة[2]، فمجلة "المنار" مثلا ذات التوجه العبدوي كان لها إقبال كبير لدى المثقفين بالعربية، وكان أعلام الإصلاح في الجزائر قد حملوا "محمد عبده"، أثناء زيارته للجزائر وصية تضمنت دعوة "رشيد رضا" أن يجنب مجلة "المنار" الخوض في السياسية الفرنسية في الجزائر[3].

فزيارة "محمد عبده" للجزائر 1930[4] كان لها عظيم الأثر في نفوس المثقفين وعلماء الدين[5]، خاصة الحواضر الكبرى (الجزائر، قسنطينة، تلمسان)، فقد تبنت الشخصيات العلمية المؤثرة في المجتمع "كعبد الحليم بن سماية" و"المفتى الحنفي للمجسد المالكي" و"مفتي جامع السفير بالعاصمة" أفكار "محمد عبده" بعد زيارته هذه، ويذكر المؤرخون أن هؤلاء العلماء أصبحوا يشكلون مع بعض الأعيان والبورجوازيين بالعاصمة تيار أطلق عليه حزب "محمد عبده"، ونجد صداه بعد وفاته 1905 ممثلا في الالتفاف حول آثاره المكتوبة والمطبوعة، ومن خلال التواصل مع مجلة "المنار" وتأسيس الجزائريين لجرائد على نهج محمد عبده كجريدتي "ذو الفقار" و"الفاروق" دون أن ننسى تأثير دعاة الإصلاح المشارقة الآخرين، الذين كان إنتاجهم الفكري يتسرب إلى الجزائر في المطلع القرن العشرين، كما هو الشأن لجريدة "المؤيد" "لعلي يوسف"، وكذا جريدة "اللواء" للزعيم المصري "مصطفى كامل"، هذا الأخير كانت أفكاره تلقى رواجا وإعجابا من المثقفين

[1] فتحي بوخالفة، المرجع السابق، ص171.

[2] شارل أندري جوليان، إفريقيا الشمالية تسيير (القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية)، تر: المنجي سليم وآخرون، الدار التونسية للنشر، تونس، 1976، ص 32.

[3] فتح الدين بن أزوار، مرجع سابق، ص206.

[4] عمار الطالبي، آثار ابن باديس، الشركة الجزائرية، الجزائر، (د.س،ن)، ص25.

[5] فضيل دليو، تاريخ الصحافة الجزائرية المكتوبة(1830-2013)، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص45.

الجزائريين من خلال مقالاته الفاضحة لأساليب الاستعمار وسياسته الخفية، ونفس القول ينطبق على كتابات "عبد الرحمان الكواكبي"، التي لقيت هي الأخرى رواجا في الجزائر[1].

وكذلك دور المهاجرين الجزائريين الذين ساهموا في اطلاع إخوانهم الجزائريين على الأفكار الإصلاحية التجديدية في العالم العربي الإسلامي، إما عن طريق الاتصال بذويهم، أو عن طريق مواسم الحج والعمرة، أو عن طريق التجارة والسياحة، بل هناك من أولئك العلماء الجزائريين المهاجرين من كان يزور الجزائر وينبئ بني قومه عن هذه الحركة الجديدة التي كان يشهدها العالم العربي الإسلامي[2].

إن الأثر الايجابي لرياح النهضة العربية والتواصل الديني، السياسي، الإعلامي مع المشرق ساهم في تحفيز الجزائريين على إنشاء صحافة خاصة بهم. وكانت البداية مع مطلع العشرية الأخيرة من القرن التاسع عشر ومن بين هذه الجرائد نجد:

1 -جريدة الحق:

صدرت في عنابة في 30 جويلية 1894 باللغة الفرنسية أول الأمر، ولهذه الجريدة أهمية خاصة، فهي أول جريدة تصدر في القطر الجزائري لمسلمين جزائريين وهم "سليمان بنقي" و"عمر السمار" و"خليل قائد العيون"[3]، والتي كانت تعبر أولا وقبل كل شيء عن ارتياحها للحماية الفرنسية على الجزائر، فاتخذت هذه الجريدة منحيين: منحنى يدعوا للمشاركة في الميدان الاقتصادي والثقافي وعدم الخوض في السياسة ومنحى يدعوا إلى الإدماج والفرنسة[4]، كانت توزع في عماله قسنطينة وفي مدينة وهران لقد قدمت نفسها

[1] فتح الدين بن أزوار، المرجع السابق، ص-ص 206-207.

[2] فتح الدين بن أزوار، مرجع سابق، ص207.

[3] محمد بن صالح ناصر، الصحف العربية الجزائرية من 1847 إلى 1954، ألفا ديزاين، الجزائر، 2006، ص25.

[4] مهدي فرحات، دور الصحافة المكتوبة في تكوين الرأي العام في الجزائر -جريدة الشروق اليومي نموذجا-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة وهران، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، 2009-2010، ص82.

كجريدة "سياسية أدبية تهتم بشؤون العرب الجزائريين"، وكانت معظم أقلامها جزائرية (من عنابة، قسنطينة ومستغانم).

وكان لها شعاران "الحرية، الحق والحقيقة أسلحة لا تقهر بين أيدي الضعفاء" و"الله والوطن والعدل"، كما كانت تصدر في صفحتين باللغة الفرنسية والصفحة التالية كاملة بالعربية إبتداءا من العدد 16 الصادر في 14 جانفي 1894، مع ذكر العنوان بالعربية والتاريخ الهجري[1].

2 جريدة المصباح:

تأسست في وهران جوان 1904 أنشأها العربي فخار وهو أحد المعلمين المثقفين باللغة الفرنسية، وكانت تصدر مرة في كل أسبوع محررة باللغتين العربية والفرنسية، ساعية إلى تحقيق شعارها وهو "لفرنسا بالأهالي".

على أنها كانت تهتم بقضايا الأهالي الجزائريين، مطالبة بحقوقهم، ولكن بأسلوب فيه غير قليل من التعلق، والضعف والتردد[2].

أما لغتها العربية فكانت مزرية حقا، هزيلة الأفكار، لا تحتوي إلا على مقالات جلها في المواضيع الدينية والاجتماعية.

ولم تستمر المصباح في الصدور طويلا، ولم تجد من الرواج و لا من المشتركين الذين لم يتجاوزوا 1700 مشتركا ما يشجعها على المضي في طريقها، فتوقفت عن الظهور في 10 فيفري 1905[3].

---

[1] فضيل دليو، مرجع سابق، ص 47.

[2] محمد ناصر، تاريخ الصحافة العربية الجزائرية (المقالة الصحفية الجزائرية)، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص 66.

[3] المرجع نفسه، ص63.

3 جريدة الجزائر:

ظهرت في العاصمة في 27 أكتوبر 1908 "لعمر راسم" والذي آزره في تحرير مادتها بالعربية بعض أشهر الكتاب العرب والجزائريين[1]، كانت تعتبر مجلة إصلاحية شعبية لانخفاض سعر مبيعاتها والاشتراك فيها.

عالج مضمونها موضوعات الاحتجاج ضد التجنيد الإجباري وفداحة الضرائب وبعض الموضوعات العلمية والأدبية التثقيفية، أوقفتها الحكومة الفرنسية بعد صدور عددين منها فقط[2].

- كما شرع أيضا الجزائريون في تأسيس النوادي نظرا لأهميتها في أداء دورها في نشر العلم، حيث وجد الشباب الجزائري في تلك النوادي مختلف فروع الثقافية والدينية، والاجتماعية، والرياضية عن طريق المحاضرات والدروس، ومختلف النشاطات ومن أبرز هذه النوادي نجد:

نادي صالح باي:

تأسيس في 1907 بقسنطينة، وكان عبارة عن جمعية للدراسات الأدبية والعلمية والاجتماعية، والاقتصادية، وكانت رئاسة النادي لموظف سامي في الإدارة الفرنسية، وكان النواب من النخبة الجزائرية المفرنسة المتخرجة من المدارسة الفرنسية الأهلية خاصة منهم المعلمين من مدرسة قسنطينة، وكان النادي يهدف إلى تعليم وتثقيف المسلمين الجزائريين "الأهالي المسلمين" وإحياء التراث وقد عرف النادي سمعة داخل المجتمع [3].

---

[1] فضيل دليو، المرجع السابق، ص-ص55-56.

[2] صادق بلحاج، الصحافة العربية في الجزائر بين التيارين الإصلاحي والتقليدي(1919-1939)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة وهران، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية،2011-2012، ص34.

[3] سحولي بشير، موافق النخبة الجزائرية المفرنسة من القضايا الوطنية(1900-1939)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2014-2015، ص78.

القسنطيني حيث بعد ثلاث سنوات من تأسيسه أصبح لديه حوالي ألف وسبعمائة منتسب، وخمس مائة مسجل يتلقون الدروس في النادي وقد ترددت على النادي شخصيات كان لها وزنها في المجتمع القسنطيني ومن هؤلاء "الشريف بن حبيلس"، الدكتور "الطيب مرسلي"، وشخصيات دينية منها مفتي المالكية في قسنطينة "ابن الموهوب"[1].

[1] سحولي بشير، مرجع سابق، ص78.

إن النخبة هم فئة متميزة في المجتمع، أي أنهم الصفوة من الناس المتعلمين والمثقفين والناجحين والأذكياء والعباقرة والموهوبين ورجال الدين المتفوقين الذين وصلوا لمناصب مهمة في الحكم بسبب قدراتهم العقلية وذكائهم ومواهبهم وتفوقهم السياسي والعلمي.

كمل لاحظنا وجود علاقة تكاملية بين مختلف أنواع النخب رغم اختلافها وتعددها، حيث تتميز كل واحدة منها بوظيفة معينة تكفل للمجتمع الاستقرار والمساهمة في تطويره واستمراريته، وأن هذه النخب ليست نخبا منعزلة وإنما هي نخب فاعلة في مجتمعاتها مع التركيز على حيوية النخب المثقفة لما تمتلكه من مكانة وثقافة وسلطة.

وقد ساهمت العديد من العوامل المختلفة في ظهور نخبة جزائرية مثقفة منها الداخلية والخارجية، كسياسة فرنسا وقوانينها التعسفية، وكذا النهضة العربية التي ساهمت بشكل كبير في تحفيز الجزائريين على النهوض وإنشاء العديد من الصحف والنوادي الجزائرية.

الفصل الثاني:

النخبة الجزائرية في الحركة الوطنية ودورها في مواجهة الاستعمار 1919-1954

أولا : تصنيفات النخبة الجزائرية المثقفة

1. المحافظين وجماعة النخبة

2. النخبة المفرنسة والنخب التقليدية

3. التيار الاستقلالي والعلماء الاصلاحيون

ثانيا: دور تيارات الحركة الوطنية في مواجهة السياسة الاستعمارية الفرنسية

1. موقف النخبة الجزائرية من سياسة الإدماج الفرنسية

2. تصدي النخبة الجزائرية للاستعمار

3. توجهات النخبة الجزائرية من سنة 1926إلى 1945

ثالثا: واقع النخبة الجزائرية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية 1945-1954

1.موقفها من مجازر 8 ماي 1945

2. النخبة الجزائرية والقوانين الفرنسية

3. النخبة الجزائرية وموقفها من بعض أزمات الحركة الوط

سندرس في هذا الفصل أهم تصنيفات النخبة الجزائرية المثقفة من محافظين، وجماعة النخبة، والنخبة المفرنسة، والنخبة التقليدية، والتيار الاستقلالي، والعلماء الاصلاحيو ن، إضافة إلى موقف النخبة المثقفة الجزائرية من السياسة الفرنسية، وأهم توجهاتها من سنة 1926–1945، وكذا موقف النخبة المثقفة الجزائرية من مجاز 8 ماي 1945، وكذا من بعض أزمات الحركة الوطنية.

أولا: تصنيفات النخبة الجزائرية المثقفة:

1. المحافظين وجماعة النخبة:

1.1. المحافظين:

يتفق علماء السياسة أن في الجزائر كلمة (المحافظة) تعني بقاء الحالة الراهنة لمعارضة الأفكار الغربية والتجنيس، والتجنيد الإجباري في الجيش الفرنسي، وكل الخطط التي قد تدخل تغييرات متطرفة إلى المجتمع الجزائري، أما على المستوى الثقافي فإن المحافظية الجزائرية كانت تعني الإبقاء على النظم الإسلامية، والتعليم العربي، والقيم القديمة. ومن الوجهة السياسة كانت تعني الإذعان إلى إرادة الله حتى تحدث معجزة تخلص الجزائري من الرومي[1].

وكانت هذه الكتلة تتكون من المثقفين التقليديين أو العلماء، الإقطاعيين والمرابطين، وقد كان بعض هؤلاء معلمين، وممثلين نيابيين معينين تعيينا، ومصلحين يؤمنون بالجامعة، وصحفيين، كما كان بعضهم ينادون بالتقدم، والتسامح والتعليم.

إضافة إلى ذلك، فقد كان منهم من ترك المقاومة وانغمس في الغموض الديني والسلبية المجردة.

ومن أبرز أعلامها: "مولود بن الموهوب"[2]، "عبد القادر المجاوي"[1]، "محمد سعيد بن

[1] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1900–1930، ج2، دار الغرب الإسلامي، لبنان،1992، ص–ص 145–146.

[2] المرجع نفسه، ص146.

زكري"، "عبد الحليم بن سماية"، "حمدان بن ونيسي"[2].

2.1. النخبة:

تتكون النخبة من الموظفين، والمحامين، والح رفيين، والمعلمين، وبصفة عامة فهم أولئك الجزائريين الذين جمعوا بين الثقافة العربية والثقافة الفرنسية، فهم جماعة يحسنون اللغتين، وينتمون إلى الطبقة المثقفة، أي تلك الجماعة التي درست كلا من الحضارة العربية والفرنسية[3].

فأعضاء هذه الطبقة كانوا يعتبرون أنفسهم أقلية ممتازة منفصلة عن أغلبية ناقصة تتكون من فلاحين جهلة، ومرابطين خرافيين، وعلماء رجعيين، وأعيان مستسلمين.

فجماعة النخبة لم يتبنوا أفكار الغرب، ووسائل عيشه، وطريقته في العمل وثقافته وتعليمه فقط، بل أرادوا أن يحولوا المجتمع الجزائري إلى مجتمع أوروبي، ونظرا لتعليمهم فقد شعروا بأنهم قطعوا من بقية المجتمع، الذي كان عربيا عنهم[4].

لقد كانوا يشعرون بعقدة الكمال بالنظر إلى المجتمع الجزائري، ولكن كانوا يشعرون بعقدة النقص بالنظر إلى المجتمع الفرنسي، ونتيجة لذلك ضاعوا، بين المجتمعين[5].

2. النخبة المفرنسة والنخب التقليدية:

1.2. النخبة المفرنسة:

ظهرت النخبة الجزائرية المتكونة في المدرسة الفرنسية، مع نهاية القرن التاسع عشر، تميزت بذهنية وأفكار ومظاهر كلها توحي بالتأثير الأوروبي، فظهور النخبة المفرنسة، لم يكن وليد القرن العشرين، وإنما يعود إلى سنة 1892.

---

[1] عمر بن قينة، صوت الجزائر في الفكر العربي الحديث (أعلام...وقضايا...ومواقف)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص69.

[2] التجاني مياطة، محمد حناي، "كتلة المحافظين والنخبة الإصلاحية مكانة الأصل وموجبات التحرر1881-1954"، مجلة قبس للدراسات الإنسانية والاجتماعية، مج3، ع1، الجزائر، 20 جوان 2019، ص79.

[3] أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق، ص-ص 159-160.

[4] المرجع نفسه، ص162.

[5] نفسه، ص162.

إن النخبة المفرنسة هي تلك المجموعة القليلة من الشبان الجزائريين، الذين تعلموا في الجامعات الفرنسية تعليما جادا، والذين استطاعوا بواسطة الجهد والمثابرة، أن يرتقوا فوق مستوى العامة، وأن يفرضوا أنفسهم كدعاة للحضارة، هؤلاء الذين يطلق عليهم أحيانا لقب الشبان الجزائريين يتواجدون في وظائف متنوعة كالطب والقضاء والتعليم[1].

كما أن هذه النخبة هم المثقفين الذين تعلموا في المدارس والمعاهد الفرنسية، واحتكوا بالمثقفين الفرنسيين، وقرؤوا كتاباتهم، فبلوروا نتيجة لذلك وعيا بالمتغيرات الداخلية والخارجية التي كانت تحيط بهم، وسعوا من خلال قناعاتهم الثقافية والفكرية إلى إيجاد حل للمسألة الجزائرية بطرق سلمية[2].

كما يذكر أن ظهور النخبة المفرنسة، كان من خلال الاتصال الذي وقع بين الأهالي والفرنسيين وأن المدرسة العربية–الفرنسية هي من ساهمت في تخريج هؤلاء الشبان المسلمين[3].

2.2. النخب التقليدية:

يقصد بها النخبة الجزائرية المكونة من طلبة المدرسة العربية الذين تلقوا تعليما عربيا بحتا سواء كان ذلك بالزوايا الجزائرية أو جامع الأزهر والزيتونة والقرويين وحتى بالحجاز والشام أو بالمدارس العربية ذات التوجه الحر، وتعتبر فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى فترة النهضة للتعليم العربي الإسلامي، حيث أن جمعية العلماء المسلمين كانت الرائدة في هذا التعليم، وذلك بإنشائها للمدارس والمساجد الحرة، بالإضافة إلى إرسالها بعثات طلابية إلى الدول العربية[4]، فهذه الحركة الإصلاحية مثلت حصن المجتمع الجزائري في مواجهة جهود الإلغاء والمسخ والإدماج الفرنسية الحثيثة التي أصابته في

---

[1] بشير سحولي، "النخبة الجزائرية المفرنسة بين ثنائية حقد المستوطنين الأوروبيين وعنصرية الإدارة الفرنسية في الجزائر ما بين1908–1937"، **مجلة عصور**، مج20، ع2، الجزائر، 27 جويلة 2021، ص 186.

[2] فتيحة صافي، "ظهور حركة الشبان الجزائريين"، **مجلة عصور الجديدة** ، مج8، ع1، ماي 2018، ص162.

[3] بشير سحولي، المرجع السابق، ص186.

[4] سناء نويجي، مرجع سابق، ص53.

الصميم، وكادت تذهب بهويته في ظل هيمنة ثقافية وروحية غربية مطلقة، يقابلها جمود وتفكك وفوضى خلقية واجتماعية وسياسية في عالم الإسلام، وعجز وتقاعس عن تجديد كيان الإنسان طبقاً للتعاليم الإسلامية الحقة كما هو هدف الحركة الإصلاحية، ومناهج العلم الحديثة الكفيل وحده بإعادة التوازن إلى حياته[1].

وبُرِيَت هذه المواجهة بين الثقافتين على نقاط ثلاث، الأولى: ضرورة تجاوز الانحلال الداخلي الذي هو مطية التسلط الخارجي يعني التغلب على الجمود والفوضى، الثانية: ضرورة مواجهة الغزو الثقافي الفرنسي لتجنب الانقراض والتبعية، والثالثة: حتمية التفاعل البناء مع روح العصر لتفادي العزلة من خلال تعلم اللغات الأجنبية[2].

3. التيار الاستقلالي والعلماء الإصلاحيون:

1.3. التيار الاستقلالي:

لقد سجلت الجزائر مع مطلع القرن العشرين ظهور مجموعة من التيارات السياسية، نذكر من ذلك التيار الاستقلالي الذي ظهر تحت اسم "نجم شمال إفريقيا" الذي كان تحت رقابة ومتابعة سلطات الاحتلال [3] خاصة زعيمه "مصالي الحاج" وذلك بسبب مواقفه المعادية لخرافة "الجزائر فرنسية". وقد كانت المطالب الاستقلالية لهذا الاتجاه بفعل هجرة الجزائريين إلى فرنسا حيث اختلط هؤلاء بأوساط جديدة، تتبعوا من خلالها أحوال العالم وتقلباته، و تعرفوا عن كثب على طبيعة الحياة الديمقراطية هناك، مكونين تصورا عن الواقع المعاش هناك، مما سمح لهم بملاحظة الفرق والتمييز العنصري، الذي كان يعانيه الشعب الجزائري، فبرغم من التسميات الجديدة التي حملها هذا الحزب من نجم شمال إفريقيا مرورا

---

[1] بشير بلاح، "مواقف الحركة الإصلاحية الجزائرية من اللغة الفرنسية(1345-1959-1925-1940)"، **مجلة اللغة العربية**، مج20، ع2، الجزائر، 1جوان 2010، ص244.

[2] سناء نويجي، مرجع سابق، ص53.

[3] محمد شبوب، "تطور الاتجاه الاستقلالي في الجزائر من 1926إلى1936"، **مجلة عصور**، مج14، ع26-27، الجزائر، جويلية –سبتمبر 2015، ص23.

بنجم شمال إفريقيا المجيد إلى حزب الشعب الجزائري، إلا أنه ظل محافظا على قراراته طوال فترة نضاله[1].

2.3. العلماء الاصلاحيون:

تعود أصوله إلى أفكار "حمدان خوجة"، وأعمال "الأمير عبد القادر"، وكتابات ونشاطات الشيوخ: "المجاوي"، و"ابن الونيسي "، و "ابن الموهوب "، و "محمد أطفيش "... وحتى جهاد "الأمير خالد" الذي ساهم في الإعداد لتبلور هذا الاتجاه.

وقد تبنى كل تلك الأفكار والمشاريع بعض طلبة العلم المتأثرين بحركتي الإصلاح الديني والجامعة الإسلامية، "كعبد الحميد بن باديس"، و"البشير الإبراهيمي"، و"مبارك الميلي"، و"الطيب العقبي"، "إبراهيم بيوض"، و"محمد الطرابلسي" وآخرون، وحاولوا تحقيقهما بوسائل دينية وتربوية واجتماعية وإعلامية.

وقد مثل هذا الاتجاه الإصلاحي في الجزائر "جمعية العلماء المسلمين الجزائريين" التي أسسها 72 عالما جزائريا[2] في 5 ماي 1931[3]، تولى رئاسة الجمعية الشيخ "عبد الحميد ابن باديس"، ونيابته الشيخ "البشير الإبراهيمي"، وبعد وفاة "ابن باديس" في 16 أفريل 1940، انتخب رجال الجمعية "البشير الإبراهيمي" رئيسا لها[4].

ثانيا: دور تيارات الحركة الوطنية في مواجهة السياسة الاستعمارية الفرنسية:

1. موقف النخبة الجزائرية من سياسة الإدماج الفرنسية:

لقد كانت من أهداف سياسة الإدماج التي اتبعتها السلطات الاستعمارية الفرنسية في الجزائر تجاه المجتمع الجزائري هو فرنسته وتشكيل حكومة فرنسية لإدارته أي العمل على تغريبه عن لغته ودينه وعاداته وتقاليده التي إذا ما بقيت يعني أنها وجه خطير من

---

[1] محمد شبوب، مرجع السابق، ص23.

[2] بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر(1830–1989)،ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص368.

[3] بن موسى، "موقف الحركة الإصلاحية بالجزائر من (1925–1940) الطرقية والفرق الإسلامية"، **مجلة الحوار الفكري**، مج15، ع1، الجزائر، 20 أوت 2021، ص36.

[4] بشير بلاح، المرجع السابق، ص369.

أوجه المقاومة لوجود الاحتلال، وعليه فإن مسألة إحلال الثقافة الفرنسية محل الثقافة العربية الإسلامية كانت تهدف للقضاء على كينونة المجتمع الجزائري ومقوماته الأساسية، وكانت السلطات الاستعمارية تريد وراء ذلك، قطع الصلة بين المجتمع الجزائري وثقافته العربية الإسلامية على المدى القريب، ومن ثم قطع الروابط مع فضاءه العربي على المدى البعيد مما يسهل عملية الإدماج مع فرنسا التي لا تعترف إلا بالهوية الفرنسية[1].

وهذا يعني أن السياسة الاستعمارية هدفت منذ بداية الاحتلال إلى إذابة المجتمع الجزائري في الكيان الفرنسي[2].

حيث نجد تباين في مواقف النخبة المثقفة الجزائرية من هذا الإدماج، إذ نجد جماعة النخبة الجزائرية قبلت حيث المبدأ، التجنس بالجنسية الفرنسية، والدخول تحت القانون الفرنسي، فقد كانوا ينظرون إلى الدين، الذي وقف حجر عثرة في طريق المتجنسين، على أنه قضية ضمير شخصي ليس قانونا ينظم حياة المسلم.

لكنهم كانوا محل تفرقة من طرف الفرنسيين، بالمقارنة إلى المتجنسين الأجانب[3]

الآخرين، حيث سخطوا على الفرنسيين للتمييز بين المتجنسين وقاموا كذلك بحملة ضد المفتيين الجزائريين لتعصبهم الديني[4].

أما النخبة الإصلاحية فقد وقفت موقفا صريحا تجاه قضية سياسة الإدماج حيث منذ الوهلة الأولى سارع الشيخ "المبارك الميلي" في جوان 1928 إلى القيام بتصريح حول قضية الإدماج على أنها "قبر لا نشر بعده"، أما "أحمد توفيق المدني" فلم يجد تعبيرا أدق من الاختيار بين سياسة الإدماج وغيرها حيث قال في فبراير 1930 ما يلي "... في

[1] علي العبيدي، صفحات من تاريخ الجزائر (الوسيط /الحديث / المعاصر)، ج2، النشر الجامعي الجديد، الجزائر، 2020، ص 117.

[2] المرجع نفسه، ص117.

[3] أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق، ص167.

[4] المرجع نفسه، ص167.

الخيار بين سياسة الإدماج وغيرها كالخيارين الموت والحياة"، وقبل ذلك قال فيه العلامة "الأمين الحافظي" قولته الصريحة: "إن التجنس حرام، حرام، حرام (3 مرات)، وقد سبقه في إنكاره "أبو يعلى الزواوي" في جريدة "الإصلاح" ليتساءل عن التجنيس ما هو، قبل أن تصدر بشأنه فتاوي بالتحريم والكفر لكل من "الشيخ العقبي" و"العربي التبسي" و"الشيخ عبد الحميد بن باديس"، حيث حرم التجنيس قطعا من خلال المقال الذي نشره في 30 جويلية 1937 حول موضوع تحريم التجنيس، فكان عنوان المقال بعنوان "كلمتي الصريحة في التجنس والمتجنسين"[1].

وبالنسبة إلى النخبة المتفرنسة فقد ظهر اتجاهين، كانت هناك فئة انتزعت من جذورها من المجتمع الجزائري وصارت تنفي انتمائها إلى مجتمعها الأصلي وأحيانا تنفى صلتها بالإسلام، وكانت المدرسة الفرنسية قد قلبت حياتهم رأسا على عقب، وصاروا يعملون على التكيف مع نمط الحياة الفرنسية، وأن يجروا معهم الجماهير الجزائرية المسلمة، كما وجد أفراد من النخبة الجزائرية المتفرنسة الأجواء مناسبة لترويج فكرة انفصال الجزائر عن العالم العربي الإسلامي، وكان منهم إسماعيل حانت الذي أصدر سنة 1906 مؤلفه المرسوم بمسلمو الشمال الإفريقي حيث يدعوا إلى وحدة البربر والأوروبيين بالجزائر ويقترح استبدال الروابط الدينية الإسلامية برابطة تحت مظلة الحضارة الفرنسية[2].

وهناك فئة أخري من النخبة المتفرنسة كانت تطالب بالإدماج و بتوحيد الجزائر مع فرنسا، لكن مع التمسك بالقانون الأساسي للأحوال الشخصية الإسلامي، وكان يمثل هذا الاتجاه "فرحات عباس" الذي عارض فكرة التجنيس جملة وتفصيلا ويرى أن الجزائر هي

---

[1] رمضان عثماني، مرجع سابق، ص141.

[2] فشار عطا الله، النخبة الجزائرية جذورها- تطورها – اتجاهاتها (1914-1954)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، 2018-2019، ص، ص 213، 215.

أرض فرنسية وأن الجزائريين هم فرنسيون مع الاحتفاظ بالقانون الأساسي للأحوال الشخصية الإسلامي الذي يقتصر على أحكام الزواج والميراث[1].

أما النخبة المعربة فقد كان "عمر بن قدور الجزائري" سنة 1911 يعارض فكرة إدماج الجزائريين في المجتمع الفرنسي، ورأى في ذلك تهديدا خطيرا للعروبة والإسلام بالجزائر إذ جاء في مقال له بمجلة (الحضارة) الصادرة بالآستانة (تركيا)، والتي كان ينشر بها مقالاته قوله: "أننا قوم لنا قومية لها عروبتها متينة وملة قيمتها ثمينة، فمالنا من رغبة في الإدماج بفرنسا ولا بغيرها من الأجناس"[2].

كما كانت جريدة "الحق" الوهرانية التي صدرت سنتي 1911-1912، بما تنشره من مقالات دليل على الأهمية التي كانت تمثلها المرجعية العربية الإسلامية بالنسبة للنخبة الجزائرية المعربة في حوارها السياسي مع الاستعمار في حوارها السياسي مع الاستعمار إن هذه الأخيرة كانت تريد المحافظة على تقاليدها وكان الشعار الذي رفعته يقول: "إن الذين يريدون هدم البيت القديم_ مهما كان مترديا_ قبل أن يبنى الجديد هم أعداء، الشعب المسلم"، وذكر محمد ناصر أن هذه الصحيفة التي أطلقها "عمر بن قدور " هي نوع من التحدي للمخططات الاندماجية للاستعمار وكشف مكائده في محاولة للقضاء على الأمة الجزائرية[3].

فلقد دخلت صحيفة "الحق" مجابهة قوية من أجل التأكيد على الانتماء العربي الإسلامي الجزائري وذلك كمقاومة لأفكار الاندماج، وجاء في بعض أعدادها: "إن الجزائري هو من جنس عربي، وبالتالي لا يمكن أن يكون فرنسيا، وإن محاولة إدماج العرب هو عمل، غير معقول إذ أنه لا يخدم مصالح العرب ولا مصالح فرنسا"[4].

---

[1] فشار عطا الله، مرجع سابق، ص215.

[2] المرجع نفسه، ص208.

[3] نفسه، ص، ص 208، 209.

[4] المرجع نفسه ص-ص 209-210.

أما بالنسبة للتيار الاستقلالي فقد استنكر سياسة التجنيس وحاربتها وانتقدت بشدة مؤيديها، فالتجنس في رأي الجمعية يقتضي رفض أحكام الشريعة، ومن رفض حكما من أحكام الإسلام عد مرتدا عن الإسلام بالإجماع، ومن تزوج بامرأة من جنسية غير إسلامية فقد ورط نسله في الخروج من حظيرة الشريعة الإسلامية [1]، لذا وقفت الجمعية ضد التجنيس والمتجنسين، وتجلى هذا الوقف من خلال جريدة البصائر لسان حال الجمعية، فقد كتبت البصائر مقالا حول الموضوع وضرورة محاربته تحت عنوان "المشكل الأعظم الجنس والجنسية والتجنس"، كما كتب رئيس تحريرها "الطيب العقبي" افتتاحية تحت عنوان "التجنس والمتجنسين" جاء في قوله: "التجنس بمعناه المعروف في شمال إفريقيا حرام، والإقدام عليه غير جائز بأي وجه من الوجوه ومن استحل استبدل حكم واحد من أوضاع البشر وقوانينهم بحكم من أحكام الشرع الإسلامي فهو كافر ومرتد عن دينه [2] بإجماع المسلمين لا يرجع دائرة الإسلام وحظيرة الشرع الشريف حتى يرفض رفضا باتا كل

كل شريعة تخالف حكم الله وشرعه المستبين".

وكتب الشيخ "العربي التبسي"، رئيس لجنة الإفتاء للجمعية افتتاحية في البصائر تحت عنوان "التجنس كفر وارتداد" جاء فيه ما يلي: "...فهؤلاء المبتدعون للتجنيس على علم بهذه الحقيقة الاجتماعية الدينية، من كثر سواد قوم فهو منهم، فيكون التجنيس غزو للعقيدة الإسلامية ومحاولة لتكفير المتجنس بطريقة تستهوي الذين يؤثرون الحياة الدنيا عن الآخرة، وأنا أتحقق كما يتحقق كل عاقل أن هذه المكفرات لا يفعلها من تربى في أحضان الإسلام وإنما يرتكبها من نشأ نشأة بعيدة عن الإسلام"[3].

---

[1] جمال مخلوفي، السياسة الثقافية الاستعمارية في الجزائر خلال الفترة 1900-1954، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة أحمد بن بلة وهران 1، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، 2018-2019، ص257.

[2] المرجع نفسه، ص-ص 257-258.

[3] نفسه، ص258.

2. تصدي النخبة الجزائرية الاستعمار:

إن المثقفين الجزائريين قد واكبوا القضية الوطنية منذ البداية، حيث كانت مسألة المشاركة في الثورة التحريرية بالنسبة للمثقفين الذين مارسوا الأم، معرفة سبل الالتحاق والمساهمة الفعلية وذلك إلا بطريقتين إما بالشكل الفردي أو بالشكل الجماعي[1].

حيث برز النشاط السياسي بشكل محتشم قبل سنة 1919 من قبل نخبة قليلة العدد منها المثقفون باللغة الفرنسية مثل "قداش" وباللغة العربية الإسلامية "أبو القاسم سعد الله" "وحمدان خوجة "، حيث أن هذه الشخصيات طالبت فرنسا بإرجاع الحقوق ورفضت السياسية الاستعمارية المتبعة في الجزائر، الرافضة للقوانين التعسفية وقانون الأهالي والتجنيد الإجباري[2].

وقد تتبع نشاط ونضال النخبة الجزائرية خلال النصف الأول من القرن العشرين، موضحا اتجاها مساواتيا واندماجيا، البدايات الأولى لظهور هذه النخبة، أو بالتيار الشبابي، خلال إصدار فرنسا لقانون التجنيد الإجباري سنة 1912، وبسبب السياسة الاستعمارية المتبعة تجاههم انقسموا على أنفسهم نظرا للأساليب الاستعمارية الممارسة ضد هذا الاتجاه حيث ظهرت كتلتين رئيسيتين هما[3]:

- **الاتجاه الإدماجي:** وافق على المشاريع الفرنسية مطالبين بتجنيس جماعي للجزائريين دون مراعاة الهوية العربية الإسلامية للجزائريين.

---

[1] سناء نويجي، "مساهمة النخبة الجزائرية المثقفة في الثورة التحريرية 1954-1962"، **مجلة علوم الإنسان والمجتمع**، مج7، ع 27، ج2، الجزائر، جوان 2018، ص874 .

[2] محمد بلبل، "دور تيار النخبة المثقفة في الحركة الوطنية الجزائرية 1919-1939 من خلال كتابات أبي القاسم سعد الله"، **المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية**، مج7، ع2، ديسمبر2016، ص، ص 114، 119.

[3] المرجع نفسه، ص، ص 114، 116.

- **اتجاه المساواة:** ذو النزعة الوطنية بزعامة "الأمير خالد" الذي رفض التجنيس وطالب بالمساواة في ظل القانون الفرنسي مع الاحتفاظ بالأحوال الشخصية الإسلامية الجزائريين[1].

حيث فشلت حكومة "كلمنصو" في تحقيق آمالهم المتعلقة بالمساواة الشاملة وإدماج السكان الجزائريين بفرنسا، واعتبروا ذلك فشلا ف ي مطالبهم حيث ارتبط هذا نشاط "بالأمير خالد"، والتقى بهم في 1913 حيث أنشاء جمعية "الأخوة الجزائرية" سنة 1922 بتنظيم الشعب وتوحيد صفوفه للمطالبة بتمثيل حق الجزائريين في البرلمان الفرنسي ورفع من نسبة الجزائريين في المجالس المنتخبة والإلغاء النهائي للقوانين الاستثنائية ونشر التعليم، ومن خلال نشاط "الأمير خالد" السياسي بالجزائر والمهجر التي تضمنت مطالبا معتدلة ذات التواجد السياسي[2].

وعندما تبلورت حركتهم السياسية سموها "الجزائر الفتاة" وقد أصبحت حقيقة واضحة[3]، ومن أعضائها المحامي "أحمد بن إسماعيل بوضربة "، النائب المالي "الحاج عمار"، والصحفي "الصادق دندان"، غير أن حركة الجزائر الفتاة كانت حركة اجتماعية كما يوضح بعض أنها سياسية، وحركة الجزائر الفتاة هي أول تنظيم وعى قدرة الجزائري على العمل السياسي داخل مؤسسات الدولة[4]، من خلال منع الممارسة السياسية والتضييق على الحريات، مما دفع الشعب الجزائري للبحث عن سبل للتخلص من هذا الواقع المرير،

---

[1] محمد بلي، مرجع سابق، ص-ص117-118.

[2] نفسه، ص 119.

[3] عبد الرحمان بن إبراهيم بن العقون، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر الفترة الأولى 1920-1936، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص30.

[4] عباد زينب، المثقفون الجزائريون والثورة التحريرية 1954- 1962 ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص تاريخ الحركة الوطنية والثورة الجزائرية، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2018-2019، ص29.

هذا الواقع الذي كان له وقع سلبي على المجتمع الجزائري بصفة عامة، و أن الممارسات الاستعمارية الهادفة إلى التهميش وتركيع المجتمع الجزائري للاستعمار[1].

إن الوضع الداخلي الذي فرضه الاستعمار لم يمنع الطلبة الجزائريين من القيام بالدور لتغيير الواقع الذي كانت تعيشه الجزائر والوقوف في وجه الممارسات الاستعمارية بالطرق والوسائل المتاحة لأن هذا الدور لا يستطيع أن يقوم به إلا من كان يدرك جيدا الخطر الذي يحدق بالجزائر من خلال ما كان يخطط ما وراء البحار، وعدم قبول الجيل الجديد المثقف الجزائري للاستسلام والخضوع للفرنسيين ولم يمنع هذا الجيل من التفكير والتطلع لتغيير الأوضاع الثقافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، ومحاولة رفض وجوده بتأسيس جمعيات وتنظيمات تمكنه من إظهاره[2]، فحيث وقفت في وجه كل من يريد أن يضر بالقيم المثلى للوطن، فنجد النخبة الإصلاحية وقفت موقفا صريحا تجاه قضية سياسة الإدماج، حيث صرح الشيخ "مبارك الميلي" في 1928 إلى القيام بتصريح حول القضية الإدماج على أنها "قبر لا نشر بعده"، أما "أحمد توفيق المداني" فلم يجد تعبير أدق من الاختيار بين سياسة الإدماج وغيرها في 1930 حيث قال: "في الخيار بين سياسة الإدماج وغيرها كالخيار بين الموت والحياة..."، حيث أن "الشيخ العربي التبسي"، و"عبد الحميد ابن باديس" و"الشيخ العقبي"[3]، خلال المقال الذي نشر في 30 جويلية 1937 تحريم التجنيس، فكان عنوان المقال كلمتي الصريحة في التجنيس والمتجنسين"، و"الأمين الحافظي" قال: التجنيس حرام، حرام، حرام ثلاثة مرات" فمن هنا فأن النخبة المثقفة رفضت الاستعمار بإدماج أو المساواة أو التجنيس، فمن هنا فإن النخبة بحقيقة الأمة الجزائرية والمقومات اللغوية والتاريخية والدينية والحضارية[4].

---

[1] رمضان عثماني، مرجع سابق، ص138.

[2] المرجع نفسه، ص، ص 139،142.

[3] نفسه، ص، ص 138،141 .

[4] نفسه، ص142.

ولعبت النخب المثقفة في الجزائر دورا كبيرا في الكفاح السياسي ضد الاستعمار الفرنسي، حيث قاد المثقفون والعلماء مسارات العمل المناهض للسياسات الفرنسية المتعاقبة حيث قام "الأمير خالد" بمبادرته الشجاعة إلى ضرورة وأهمية استئناف الكفاح السياسي الذي يعمل على إيقاظ الوعي الجزائري وتطور هذا العمل إلى تكوين جمعيات طلابية حملت على عاتقها النضال الطلابي داخل المؤسسات الجامعية حيث تشكلت الجمعية الودادية للتلاميذ المسلمين في إفريقيا الشمالية[1].

تمكن المثقفون الجزائريون من خلق صحافة مؤثرة بلغتهم الخاصة، رغم أن شكل هذه الصحف وتكتيكها كان ناقصا حسب آراء البعض، غير أن روحها واتجاهها والقضايا التي درستها ساهمت كثيرا في بلورة القضية وتوجيه الرأي العام الجزائري، خاصة الصحافة استعملتها الجزائر في الهجوم على الإدارة الاستعمارية ورفض سياستها وتنبيه المواطنين الغافلين منها[2].

3. توجهات النخبة الجزائرية من سنة 1926 إلى 1945:

1.3. الاتجاه الاستقلالي(نجم شمال إفريقيا):

مثل هذا الاتجاه في البداية خاصة جماعة من عمال والجنود السابقين الذين كانوا يعيشون في فرنسا، وتأثروا بفكرة الجامعة الإسلامية ، وبنجاح الثورة البلشفية، ونضال الحزب الوطني المصري، وحركة "مصطفي كمال" في تركيا، وحرب الريف، وتجربة "الأمير خالد".

وقد بادر هؤلاء المناضلون في 20 مارس 1926 بتأسيس "جمعية نجم شمال إفريقيا" بباريس رفقة عدد من التونسيين والمغاربة، وكان أبرز رجالها [3]: رئيسها "الحاج

[1] رمضان عثماني، مرجع سابق، ص142.

[2] عباد زينب، مرجع سابق، ص30.

[3] بشير بلاح، مرجع سابق، ص365.

علي عبد القادر" [1]، "ومصالي الحاج" رئيسها التالي [2]، " عمارعيماش"، "وبنون أكلي "، "وراجف بلقاسم"، "وشبيلة الجيلالي"، و"شاذلي خير الدين"، وغيرهم[3]، وأعلن "الأمير خالد" رئيسا شرفيا لها[4].

وكان للجامعة في البداية هدفان:

-هدف بعيد، هو تحقيق استقلال ووحدة أقطار المغرب العربي الثلاثة (تونس، والجزائر، والمغرب).

-هدف قريب، هو الدفاع عن مصالح العمال المغاربة في فرنسا.

ولكن مع مرور الزمن فقدت أعضاءها التونسيين والمغاربة لتصبح هيئة جزائرية خالصة[5]، وقد تمثلت أهدافها ومطالبها في:

- ✓ استقلال الجزائر.
- ✓ جلاء الجيش الفرنسي.
- ✓ إنشاء جيش وطني.
- ✓ مصادرة الممتلكات الفلاحية الكبرى التي تم الإستلاء عليها من طرف الإقطاعيين[6].
- ✓ الإلغاء الفوري لقانون الأهالي والإجراءات الاستثنائية الأخرى.
- ✓ الإعلان عن عفو سياسي شامل.

---

[1] الشيخ بوشيخي، الحركة الوطنية والثورة الجزائرية 1954-1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2018، ص76.

[2] بشير بلاح، مرجع سابق، ص365.

[3] مسعود دخيلة، "الدبلوماسية الجزائرية من خلال التيار الوطني الاستقلالي (1919-1954)"، **مجلة العلوم الإنسانية**، مج ب-ب، ع46، ص-ص439-449، الجزائر، ديسمبر 2016، ص441.

[4] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص372.

[5] بشير بلاح، المرجع السابق، ص366.

[6] محفوظ قداش، جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر(1830-1954)، تر: محمد المعراجي، المؤسسة الوطنية للاتصال، النشر والإشهار، الجزائر، 2008، ص303.

- ✓ حرية الصحافة والجمعيات والتجمع والحقوق السياسية والنقابية المساوية لحقوق الفرنسيين الذين هم في الجزائر[1].
- ✓ تبديل الممثليات المالية المنتخبة بالاقتراع الخاص ببرلمان الجزائري منتخب بالاقتراع العام.
- ✓ مجالس بلدية منتخبة بالاقتراع العام.
- ✓ الالتحاق بالتعليم في كل المراحل، إحداث مدارس باللغة العربية.
- ✓ تطبيق القوانين الاجتماعية.
- ✓ توزيع القرض الفلاحي إلي الفلاح الصغير[2].

ارتكز نشاط النجم ابتداء من أواسط العمال الجزائريين بفرنسا، ثم بدأ يتسرب إلي الجزائر منذ عام 1934 من خلال تأسيس الفروع، وإلقاء الخطب، وتوزيع المناشير، وقد بلغ عدد أعضاءه في خريف 1936 حسب مصادر 11.0000 مناضل وكانت أهم وسائل نضال النجم: توزيع المناشي ر، والكتيبات، والتجمعات، والصحف التي أصدرها النجم، كانت تتعرض للمضايقات أو المنع وهي[3]:

"الأقدام الباريسي" 1926 الشهرية باللغتين التي كانت تصدر في باريس، و"أقدام نجم أفريقيا الشمالية" 1927 الشهرية أيضا باللغتين بباري س، و"الأمة" 1930 الشهري بالفرنسية بباريس[4]، و"الشعب" 1937 الأسبوعية بالعربية بالجزائر العاصمة.

وقد تم حلها في 20 نوفمبر 1929[5]، فبعثها المناضلون تحت اسم "نجم شمال أفريقيا المجيد" عام 1933، فحل ثانية عام 1934، ثم استأنف نشاطه مجددا عام 1935 باسم "الاتجاه الوطني لمسلمين شمال أفريقيا " وحل أيضا في 27 يناير 1937[1].

---

[1] أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق، ص379.

[2] محفوظ قداش، مرجع سابق، ص304.

[3] بشير بلاح، مرجع سابق، ص367.

[4] أحمد الخطيب، مرجع سابق، ص،ص 245،248.

[5] بسام العسيلي، نهج الثورة الجزائرية، دار النفائس، لبنان، 1986، ص34.

وكان رد فعل الاستقلاليين فورا، أن أسسوا في 11 مارس 1937 "حزب الشعب الجزائري" [2] بزعامة "مصالي الحاج"[3]، ونظرا لنشاطات ومطلب حزب الشعب الاستقلالية فقد تعرض زعماؤه للاعتقال في أغسطس 1937 وحكموا بالسجن سنتين، ولم تلبث السلطات الفرنسية الاستعمارية أن حضرت جريدتي "الأمة" و"البرلمان الجزائري" في 27 أغسطس 1939، وحلت حزب الشعب في 29 سبتمبر الموالي واعتقلت 41 من قادة الحزب ومناضليه وسجنتهم عشية اندلاع الحرب العالمية الثانية في 3 أكتوبر اتبعتهم ب 3 آخرين في يناير 1940 وحكموا بالسجن سنتين، ثم بالعشرات من إخوانهم لاحقا[4]، وقد كان برنامجه هو عبارة من إحياء لمجموعة المطالب السياسية والإدارية والاجتماعية التي كان النجم قد تقدم بها في 20 جوان 1936 إلي وزارة الداخلية الفرنسية ولكنه عرضها بصورة أكثر تطورا[5].

2.3. الاتجاه الإدماجي (فدرالية نواب مسلمي الجزائر):

بعد نفي السلطات الفرنسية "الأمير خالد" نهائيا إلى المشرق العربي انقسم أنصاره إلى قسمين، أقلية منهم عادت إلى ممارسة النشاط السياسي مع "ابن التوهامي"، وشكلوا معا حزبا جديد عام1927، وأطلقوا عليه اسم " فدرالية نواب مسلمي الجزائر"[6]، وبرز من بينهم الدكتور "ابن جلول"، والصيدلي "فرحات عباس"[7]، أما الأغلبية الساحقة من أنصار

---

[1] بشير بلاح، مرجع سابق، ص367.

[2] بكار العايش، حزب الشعب الجزائري و دوره في الحركة الوطنية (1937 ، 1939)، دار شطايبي للنشر والتوزيع، الجزائ، 2013، ص 195.

[3] يوسف مناصرية، الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين العالميتين 1919–1939، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988، ص91.

[4] بشير بلاح، المرجع السابق، ص368.

[5] أحمد الخطيب، مرجع سابق، ص–ص229–230.

[6] عمر مباركي، نشاط الحركة الوطنية أثناء الحرب العالمية الثانية (من 1938 إلى غاية 1946)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر 2، 2012–2013، ص 20.

[7] يحيي بوعزيز، مرجع سابق، ص 93.

"الأمير خالد" اختارت النضال الثوري، وشكلت القاعدة التي قام عليها حزب نجم شمال إفريقيا.

لقد أنشأت فدرالية نواب مسلمي الجزائر رسميا في 18 جوان 1927، ضمت المنتخبين الجزائريين، تولى رئاستها "ابن التوهامي"، وكان لسانها جريدة "التقدم"، وكان برنامج هذه الفدرالية يتلخص في المطالب التالية[1]:

- تمثيل الأهالي في المجلس الوطني الفرنسي.
- إلغاء قانون الأهالي.
- المساواة بين الجزائريين والفرنسيين في الخدمة الوطنية.
- تطبيق القوانين الاجتماعية الفرنسية على الجزائريين.
- مساواة موظفي الإدارة الجزائريين والفرنسيين في المعاملات والمكافأة.
- إلغاء المعاملات المفروضة على العمال الجزائريين الراغبين في الهجرة إلى فرنسا.
- تنمية الثقافة والتعليم المهني للأهالي.
- إعادة تنظيم الهيئات الانتخابية التي أنشأت في البلديات المختلطة بموجب قانون 1919.
- إعادة تنظيم طريقة الانتخابات[2].

وهناك شخصيتان لعبتا دورا بارزا باسم النواب خلال الثلاثينيات هما الدكتور "محمد صالح بن جلول" والصيدلي "فرحات عباس".

وقد بدأ نجم الأول يصعد منذ فشل حركة "أمير خالد" في الجزائر.

ويذكر السيد "فرحات عباس" أن "محمد صالح بن جلول" قد دخل المسرح سنة 1933 كرئيس لكتلة النواب في ولاية قسنطينة[1].

---

[1] عمر مباركي، مرجع سابق، ص20.

[2] المرجع نفسه، ص 21.

وخلال سنة 1936 أصبح "محمد صالح بن جلول" الشخصية الأبرز في الجزائر عندما قدمه المؤتمر الإسلامي ليكون رئيسا، وليرأس وفد المؤتمر في باريس، غير أن حادثة اغتيال الشيخ كحول وفشل مشروع "بلوم فيوليت" مما جعل "محمد صالح بن جلول" يغير من مساره ويعيد النظر في علاقاته وإمكاناته.

وخلال شهر جانفي 1938 تخلى "محمد صالح بن جلول" عن المؤتمر الإسلامي، وعن أهداف هذ ا الأخير، وكون هيئة خاصة به، أسماها "التجمع الفرنسي الإسلامي الجزائري"[2]، بينما انفصل عنه نظيره وزميلة "فرحات عباس"، وأنشأ بدوره هيئة خاصة به أيضا أسماها "الإتحاد الشعبي الجزائري"[3].

وعندما دقت الحرب العالمية الثانية نواقيسها، كان الرجلان من أوائل المتطوعين للدفاع عن ألوان العلم الفرنسي[4].

3.3. الاتجاه الإصلاحي(جمعية العلماء المسلمين الجزائريين):

تعود أصوله إلى أفكار "حمدان خوجة"، وأعمال "الأمير عبد القاد "ر، وكتابات ونشاطات الشيوخ[5]: "المجاوي"، و "ابن سماية"، و "ابن الموهوب" وغيرهم[6] وحتى جهاد "الأمير خالد" الذي ساهم في الإعداد لتبلور هذا الاتجاه، وقد تبنى كل تلك الأفكار والمشاريع بعض طلبة العلم المتأثرين بحركتي الإصلاح الديني والجامعة الإسلامية، "عبد الحميد ابن باديس"، و"البشير الإبراهيمي"، و"المبارك الميلي"، و"الطيب العقبي"، و"إبراهيم بيوض"، "ومحمد الطرابلسي" وآخرون، وحاولوا تحقيقها بوسائل دينية وتربوية واجتماعية وإعلامية.

---

[1] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الحركة الوطنية، ج2، مرجع سابق، ص-ص 67-68.

[2] عمر مباركي، مرجع سابق، ص 22.

[3] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1930-1945، ج3، دار الغرب الإسلامي، ط4، لبنان، 1992، ص 74.

[4] عمر مباركي، المرجع السابق، ص22.

[5] بشير بلاح، مرجع سابق، ص368.

[6] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، المرجع السابق، ص294.

وقد مثل هذا الاتجاه الإصلاحي في الجزائر "جمعية العلماء المسلمين الجزائريين" التي أسسها 72 جزائريا من مختلف أنحاء البلاد في مقدمتهم الشيوخ السابق ذكرهم [1] في 5 ماي 1931[2] بنادي الترقي بمدينة الجزائر [3]، بعد احتفالات فرنسا بالذكري المئوية للاحتلال في الجزائر يوم 5 جويلية 1930 وما رافق ذلك الاحتفال من تحديات سياسية واستفزازات دينية مثل: تنظيم استعراض عسكري في شوارع العاصمة، والمدن الجزائرية الأخرى بثياب مماثلة للملابس التي كان يرتديها الجنود الفرنسيون عند الاحتلال، ومن ذلك أيضا التصريحات المهينة التي أدلها بها الحاكم العام في المرسى القديم أمام المهنئين "... في هذا المكان كانت اللصوصية، حيث كان الظلم والطغيان وكانت أوروبا تخضع لهول وفضاعة القرصنة، نستقبلكم أيها السادة ..." [4].

تولى رئاسة الجمعية الشيخ "عبد الحميد بن باديس "[5]، ونيابته الشيخ "البشير الإبراهيمي"، إلى أن توفي "عبد الحميد ابن باديس" في 16 أفريل 1940، فانتخب رجال الجمعية "البشير الإبراهيمي" رئيسا لها، وهو آنذاك منفي بآفلو[6].

وقد اتخذت الجمعية شعارا لها: "الجزائر وطننا_ العروبة لغتنا _ الإسلام ديننا"[7].

وقد كتب الكثير عن أهداف الجمعية بآراء مختلفة، لكن أعضائها وهو "محمد خير الدين" لخص أهدافها سنة 1935 كما يلي "إحياء الإسلام بإحياء القرءان والسنة، وإحياء اللغة وأدائها وإحياء التاريخ الإسلامي وآثار قادته"، أما "عبد الحميد بن باديس" فقد لخص

---

[1] بشير بلاح، مرجع سابق، ص368.

[2] نور الدين أبو لحية، جمعية العلماء المسلمين والطرق الصوفية وتاريخ العلاقة بينهما –دراسة علمية، دار أنور للنشر والتوزيع، ط2، الجزائر، (د، س،ن)، 2012، ص41.

[3] محفوظ قداش، مرجع سابق، ص290.

[4] محمد شبوب، الجزائر في الحرب العالمية الثانية 1939–1945 (دراسة سياسية ، اقتصادية و اجتماعية)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة وهران، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، 2014–2015، ص41.

[5] نصيرة حيان، مرجع سابق، ص120.

[6] بشير بلاح ، المرجع السابق، ص269.

[7] نصيرة حيان، المرجع السابق، ص120.

مبادئ وأهداف الجمعية سنة 1935 فيما يلي: "...القرءان أمامنا والسنة سبيلنا والسلف الصالح قدوتنا، وخدمة الإسلام والمسلمين وإيصال الخبر لجميع سكان الجزائر غايتنا ..."[1].

ويمكننا القول أن الجمعية ركزت في مراحلها الأولى على الأهداف التالية:

1- إصلاح عقيدة الشعب الجزائري وتنقيتها من الخرافات والبدع وتطهيرها من مظاهر التخاذل والتواكل التي يغذيها المتفقهون المنحرفون عقديا.

2- محاربة الجهل بتثقيف العقول، والرجوع بها إلى القرءان والسنة الصحيحة، عن طريق التربية والتعليم.

3- المحافظة على الشخصية العربية الإسلامية للشعب الجزائري، بمقاومة سياسة التنصير والفرنسة التي تتبعها سلطات الاحتلال[2].

واعتمدت الجمعية في القيام بدعوتها ورسالتها على نفسها، فجندت الجماهير، وبذلت ما في وسعها لتثقيفها وتعليمها، وتوعيتها، مستعينة ومستعملة وسائل العصر الحديث مثل: الصحافة، المدرسة، النادي، المسجد [3]، بالإضافة إلى وسائل أخرى للجمعية، كانت تتغير حسب المناسبات ونجد في ذلك الاحتجاج والمقابلات وإرسال الوفود، والرحلات والمشاركة في التجمعات العامة ونحوها، ولعل أهم هذه التجمعات، المؤتمر الإسلامي سنة 1936، إذ شارك العلماء في وفد المؤتمر في باريس، واجتمعوا هناك برجال الدولة الفرنسيين والصحافة الفرنسية وقادة نجم شمال إفريقيا[4].

---

[1] عمر مباركي، مرجع سابق، ص-ص 23-24.

[2] كمال بن عطا الله، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين (مسيرة علم و إصلاح)، دار علي بن زيد للطباعة والنشر، الجزائر، 2013، ص18.

[3] محمد الطيب العلوي، مظاهر المقاومة الجزائرية -من عام 1830 حتى ثورة نوفمبر 1954، الجزائر، 1985، ص114.

[4] عمر مباركي، المرجع السابق، ص 26.

ثالثا: واقع النخبة الجزائرية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية:

1. موقفها من مجازر 8 ماي1945:

لقد خلفت مجازر 8 ماي 1945 جروحا لا تندمل في قلوب الجزائريين جميعا، وحطمت آمالهم المتعلقة بوعود فرنسا والحلفاء بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وبأن للشعوب المستعمرة الحق في تقرير مصيرها بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، بأن للشعوب المستعمرة الحق في تقرير مصيرها بعد انتهاء الحرب والانتصار على النازية، وأقسى نكبة أصابت وجدان الشعب الجزائري كانت تصدع الوحدة الوطنية التي عرفتها البلاد بأنها متينة جبارة في تجمعه (حركة أحباب الحرية والبيان)[1].

ففي 9 مارس 1946 أصدر المجلس التأسيسي الفرنسي الأول مشروع قانون العفو، فأطلقت فرنسا سراح السجناء السياسيين الجزائريين، وفي مقدمتهم الشيخ "البشير الإبراهيمي" و "فرحات عباس"، وتأخر إطلاق سراح "مصالي الحاج" إلى شهر أكتوبر 1946 فشرعوا في إعادة بناء أحزابهم وجمعياتهم[2] حيث نجد:

1.1. الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري:

تمكن "فرحات عباس" بعد إطلاق سراحه بتأسيس "حزب الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري"[3]، ووضع برنامجا للعمل لا يختلف عن برنامج "أحباب البيان والحرية"[4]، فقد طالب بالقضاء على الاستعمار الفرنسي وحق تقرير المصير، والقضاء على الملكية الإقطاعية، وترسيم اللغة العربية، والملاحظ أن المطالب تعكس التطور الإيجابي الحاصل لدى أفراد الحركة الوطنية بعد مجازر 8 ماي 1945، على رأسها الإتحاد الديمقراطي والذي أوضح زعيمه "فرحات عباس" برنامجه قائلا[5]: "لا نريد إدماجا ولا سيدا جديدا ولا

---

[1] محمد الطيب، مرجع سابق، ص227.

[2] بشير بلاح، مرجع سابق، ص463.

[3] شارل روبيرت آجيرون، مرجع سابق، ص152.

[4] يحيي بوعزيز، مرجع سابق، ص117.

[5] زينب عباد، مرجع سابق، ص71.

انفصالا بل غايتنا هي إبراز شعب فتي يتكون تكوينا ديمقراطيا واجتماعيا ويجهز في الميدان الصناعي والعملي وبدأت على تجديد ثقافته وأخلاقه، ويشترك مع دولة قوية وحرة وغايتنا هي إنشاء دولة تقود خطاها الديمقراطية الفرنسية، هذه هي الصورة التي كنا نحلم بها وهذا ما كانت تسعى إليه بالضبط حركتنا الرامية إلى بعث الجزائر"، وهكذا فإن "فرحات عباس" ورفقائه رغم تخليهم عن الإدماج ما يزالون يؤمنون بالارتباط مع فرنسا ولو بأسلوب متطور[1].

شارك الإتحاد رغم قاعدته الشعبية الضعيفة في انتخابات الجمعية التأسيسية التي جرت في جوان 1946، حيث قاطع حزب الشعب الجزائري هذه الانتخابات ودعى الجماهير إلى مقاطعتها مدعيا أن المشاركة فيها قد يعني قبول الاندماج، وقد بلغت نسبة الممتنعين عن المشاركة حسب أحد الإحصائيات 700 ألف، ما يدل على القاعدة الشعبية الواسعة لحزب الشعب بين الجماهير الجزائرية[2]، ومن جهة أخرى حصد الإتحاد على 11 مقعدا من أصل 13، بينما حصد الشيوعيون 53396 صوتا، شجع هذا النجاح "فرحات عباس" ورفقائه على محاربة الإدماج من خلال تقديم برنامجه الجديد إلى البرلمان الفرنسي، لكنه لم يحقق شيئا ملموسا خاصة بصدور دستور الجمهورية الفرنسية الرابعة في أكتوبر1946، الذي من بين بنوده " الجزائر جزء لا يتجزء من فرنسا"[3].

2.1. حركة انتصار الحريات الديمقراطية:

إن القمع الاستعماري والضربات القوية التي تعرض لها حزب الشعب الجزائري باعتقال أغلب عناصره بالعمالة، لم تمنع العناصر المتبقية والتي أفلت من الاعتقال من التكيف مع الظروف المستجدة بفضل تجاربها النضالية السابقة ومواصلة نشاطاتها سريا وبحذر شديد.

---

[1] يحيي بوعزيز، مرجع سابق، ص117.

[2] زينب عباد، مرجع سابق، ص 72.

[3] المرجع نفسه، ص72.

ويبدوا أن الانشغالات الكبرى للحزب تمحورت حول السياسة الواجب إتباعها اتجاه الاستعمار الفرنسي بعد مجازر 8 ماي 1945 والعمل من أجل إطلاق سراح المعتقلين من مناضلي الحزب وقادته، وأساليب النضال المستقبلية وآفاته في ظل المعطيات والتحولات الجديدة المتمخضة في نهاية الصراع العالمي إما محليا أو إقليميا أو دوليا[1].

وبعد إطلاق سراح "مصالي الحاج" أنشأ حركة انتصار الحريات الديمقراطية، وهي استمرار لحزب الشعب الجزائري رفقة الدكتور"لمين دباغين"، أما أهداف ومطالب الحركة تمثلت في[2]:

- إلغاء النظام الاستعماري وإقامة نظام سيادة جزائرية، وإجراء انتخابات عامة على درجة واحدة من غير تفريق في العنصر أو الدين.
- إقامة جمهورية مستقلة ديمقراطية اجتماعية تتمتع بكامل الصلاحيات التنفيذية والتشريعية والقضائية، وأن تكون سياستها مبنية على:
- الحياد الإيجابي، وتدعيم الصلات بالمجموعتين العربية والآسيوية.
- العمل على إيجاد إتحاد إفريقي[3].

أي أن مطالب الحزب لم تتغير بشكل كامل، بل بقيت متمسكة بمطلب الاستقلال والسيادة الوطنية الكاملة.

شارك الحزب في انتخابات المجلس الفرنسي حيث رأى "مصالي الحاج " أن المشاركة في الانتخابات وسيلة لعرض القضية الجزائرية أمام الرأي العام الفرنسي والعالمي، ولكن مشاركة الحزب في الانتخابات الفرنسية لم تحقق الأهداف التي كان يطمع

---

[1] عمر مباركي، مرجع سابق، ص-ص 107-108.

[2] زينب عباد، مرجع سابق، ص72.

[3] عامر رخيلة، 8 ماي 1945 –المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية –، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (د،س،ن)، ص91.

إليها الحزب، لأن السلطة الفرنسية كان هدفها تهميش حركة انتصار الحريات الديمقراطية داخل المجلس الجزائري، حيث كان بإمكانه الفوز لولا التزوير[1].

فكانت هذه التجاوزات عبرة للحزب حيث اقتنع بأن العمل السياسي ما هو إلا وهم، وهذا ما شجعهم إلى اللجوء للعمل السري، وقد دفعه بالأخص إلى البحث عن جهاز عسكري قادر على تجسيد أهدافه أي "المنظمة الخاصة"[2].

3.1. حركة أحباب الديمقراطية الشيوعية:

هي امتداد للحزب الشيوعي الجزائري المرتبط بالحزب الشيوعي الفرنسي، كانت تتكون من أوروبيين و جزائريين، وقد كان بعيد مع المطامع الحقيقية للشعب (الاستقلال بواسطة السلاح)، فمواقفه كانت متذبذبة، ومن أخطائه الفادحة والتي لا تغتفر أنه أثناء حوادث 8 ماي 1945 دعا إلى قمع الوطنية الشعبية في النداء الذي وجهه تحت عنوان "من أجل جبهة وطنية ديمقراطية جزائرية "جاء فيه على الخصوص" إن إتحاد الجزائريين على الأمة الفرنسية الكبرى هو الشرط الأساسي لنيل المزيد من الحرية والديمقراطية"[3].

وفي 13 مارس 1947 قدمت حركة أحباب البيان الديمقراطية الشيوعية وثيقة سياسية للبرلمان الفرنسي وهي عبارة عن مشروع قانون أساسي للجزائر، بعد أن دخلت الأنظمة الرئيسية لدستور الجمهورية الرابعة حيز التنفيذ، وقد اقترع المشروع اعتبار الجزائر قطرا مشتركا مع الإتحاد الفرنسي وتطبيق المساواة في الحقوق والواجبات بين المسلمين والأوروبيين، واحترام العبادة، وفصل الدين الإسلامي عن الدولة وترسيم اللغة العربية وانتخاب مجلس جزائري يتكون من 120 عضوا نصفهم أوروبيون وإنشاء حكومة جزائرية تتمتع باستقلال ذاتي داخلة نصف أعضاءها أوروبيون[4].

---

[1] زينب عباد، مرجع سابق، ص-ص 73-74.

[2] المرجع نفسه، ص74.

[3] على كافي، مذكرات الرئيس علي كافي- من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962-، دار القصبة للنشر، الجزائر، 1999، ص50.

[4] عمر مباركي، مرجع سابق، ص110.

إن أخطار هذا المشروع تكمن في الدفاع عن مصالح فرنسا، وهو لا يعتبر الجزائريين شعبا موحدا ، بل مجموعة عناصر متآلفة، أهمها العرب والبربر، وهي فكرة عنصرية خطيرة تبناها كل الفرنسيين منذ بداية الاحتلال عام 1830 إلى أواخر الخمسينيات في القرن العشرين إن هذه الوثيقة تكشف عن حقيقة إيديولوجية هذا الحزب المرتبط بالحزب الشيوعي الفرنسي والأحزاب الشيوعية الأخرى، وهي إيديولوجية ترتكز على دعائم ثلاث[1]:

1-العمل على حماية مصالح فرنسا وسيادتها.

2- القيام بإصلاحات شكلية.

3- عدم التسليم بوجود شعب جزائري موحد حتى لا يكون ذلك مبرر للتسليم بمطالبة وطنية، وهذا ما جعله يكرر في أكثر من مكان بأن السكان الجزائريين يتألفون من مجموعة عناصر، ويتحاشى التعبير عنهم بكلمة "الشعب"[2].

4.1. جمعية العلماء المسلمين الجزائريين:

بينما عادت "جمعية العلماء المسلمين الجزائريين" بعد الحرب العالمية الثانية، وبعد حوادث ماي إلى نشاطها برئاسة جديدة تولاها الشيخ "البشير الإبراهيمي"، وقد ركزت نشاطها على تأسيس شبكة واسعة من المدارس الحرة في المدن والقرى والمداشر... وعلى بناء المساجد الحرة التي عرفت إقبالا شعبيا واسعا... وتوجت نشاطها الثقافي والديني بتأسيس "معهد عبد الحميد بن باديس بقسنطينة "، ويعتبر مفخرة، وانجازا هاما، لأنه استعاد الازدهار الثقافي للمغرب الأوسط، باستقباله للطلاب الجزائريين الذين كانوا في الماضي يهاجرون إلى تونس وإلى المغرب للدراسة بالزيتونة أو القرويين... وقد قام بدور في تكوين أجيال، وفي بعث حيوية أعادت للجمعية أمجادها التي غطت عليها ظروف الحرب... وشرعت في إصدار السلسلة الثانية من صحيفة "البصائر" التي أوقفتها

[1] عمر مباركي، مرجع سابق، ص111.

[2] المرجع نفسه، ص111.

في بداية الحرب... وعلى العموم اهتمت بالجانبين الثقافي والديني وعن طريقهما استطاعت أن تفرض نفسها على الساحة السياسية والشعبية[1].

2. النخبة الجزائرية والقوانين الفرنسية:

كانت مجازر 8 ماي 1945 التي راح ضحيتها 45 ألف جزائري بين رجال ونساء وشيوخ وأطفال سببا في وضع حد نهائي لجميع الآمال التي كانت تراود مختلف الأحزاب السياسية بوعود السلطات الفرنسية علي اثر اندلاع الحرب العالمية الثانية، بتحقيق بعض المطالب التي سبق وأن تقدمت بها أغلبية الأحزاب الوطنية آنذاك[2]، وهو ما دفع بالتيارات السياسية وعلي رأسها حزب الشعب الجزائري إلي مراجعة نفسها لاكتشاف مواقفها الحقيقية، فكان لابد من تكريس مصداقية الحزب أمام مناضلي القاعدة ليتماشى مع مبادئه وأهدافه في استعادة الاستقلال بواسطة الكفاح المسلح [3]، والجدير بالملاحظة أن انتخابات 1947 (دستور 1947)، أعلنت عنها الإدارة الاستعمارية في الجزائر، حيث تقرر تقسيم البلاد إلي ثلاث مقاطعات وإنشاء مجلس نيابي، وتقرر أن تكون السلطة التنفيذية بيد الحاكم العام وفي شهر أفريل، عرفت الجزائر أولى الانتخابات التشريعية.

لكنها أوضحت أن الإدارة الفرنسية بالجزائر ما هي إلا لعبة [4] في يد الأوروبيين [5]، حيث أصابت هذه الانتخابات الجزائريين بالإحباط لأنها حطمت كل محرار لقياس درجات

---

[1] محمد الطيب العلوي، مرجع سابق، ص 231.

[2] زينب عباد، مرجع سابق، ص-ص 85-86.

[3] المرجع نفسه ص26.

[4] براهمية بلوازع، نظرة على الجزائريين 1947و1962 من خلال كتابات الجزائريين في الصحافة التونسية (الزهرة ، الأسبوع ، الصباح نموذجا)، دار كوكب العلوم، الجزائر، 2015، ص26.

[5] جميلة محجوبي، حفظ الله بوبكر، "المنظمة الخاصة ومهمة تفعيل العمل الثوري (1947-1950)"، **مجلة الرسالة للدراسات البحوث الإنسانية**، مج04، ع4، ص-ص 55-68، الجزائر، 31ديسمبر 1919، ص-ص 57-58.

التزوير علي قول "فرحات عباس"[1]، وأدت مشاركة حركة انتصار الحريات الديمقراطية إلي حدوث الانشقاق داخل الحزب وظهرت 3 تيارات:

- التيار الأول: تيار حزب الشعب الجزائري، يرى الإبقاء السري لحزب الشعب للمحافظة علي شعبيته.

- التيار الثاني: تيار الشرعية، ويرى ضرورة المشاركة في الانتخابات ليعلن مبادئه علي أعلي المجالس الرسمية.

- التيار الثالث: تيار العمل الثوري، ويري ضرورة البدء في العمل الثوري، بتكوين منظمة عسكرية سرية[2].

وبالفعل تم تأسيس المنظمة السرية في 15 فيفري 1947[3] علي اثر المؤتمر الأول لحركة الانتصار المنعقد بالجزائر العاصمة يومي 15-1947/02/16، حيث تمكن هؤلاء من انتزاع الموافقة علي إنشاء تنظيم شبه عسكري عرف "بالمنظمة الخاصة" أو "المنظمة السرية"[4].

وعين "محمد بلوزداد" عضو المكتب السياسي علي رأس المنظمة السرية والذي كان بمثل بجدارة الجيل الثوري، كما تشكلت من ثمانية أعضاء: "محمد بلوزداد"، "آيت أحمد"، "محمد بوضياف"، "جيلالي رقيمي"، "أحمد مهساس" و"ماروك"، حيث كانوا كلهم مناضلين في حزب الشعب ومشبعين بأفكار هذا الحزب الثورية الرامية لتحقيق الاستقلال التام[5].

وحددت المنظمة أهدافها بتجنيد الشباب المؤمن المستعد للتضحية وتدريبه علي القتال، وتدبير الأسلحة والمتفجرات وتخزينها في المناطق الجبلية والمدن الكبرى، وجمع

---

[1] براهمية بلوازع، مرجع سابق، ص26.

[2] جميلة محجوبي، حفظ الله بوبكر، المرجع السابق، ص58.

[3] زينب عباد، مرجع سابق، ص86.

[4] عبد المالك بوعريوة، "اكتشاف المنظمة الخاصة عام 1950 وانعكاساته على حركة انتصار الحريات الديمقراطية"، **مجلة البحوث التاريخية**، مج 05، ع1، ص-ص 215-244، الجزائر، جوان 2021، ص208.

[5] زينب عباد، المرجع السابق، ص86.

الأموال، والبحث عن ملاجئ للمناضلين المطاردين، وبناء شبكة خلايا تشمل القطر، وقد تراوح عدد أعضائها حسب تقديرات قادتها مابين ألف و 1750 عضو مطلع العام 1950 وكان بحوزتها آنذاك بضع مئات من قطع السلاح، معظمها بالأوراس[1].

ومن دون شك أن التحولات الجديدة التي انتهجها حزب الشعب الجزائري في تعميق البنية الثورية لم تكن بعيدة عن أعين رجال الاستخبارات الفرنسية التي كانت دوما تصدر تقاريرها حول نشاط الأحزاب الجزائرية خاصة حزب الشعب، ومنها تفطنت لخطر المنظمة الخاصة، وتمكنت من تفكيكها سنة 1950 من شهر مارس بعد اكتشافها في منطقة تبسة بالشرق الجزائري وقد نكلت بمناضليها وهرب البعض منهم إلي الخارج الوطن[2].

ومن خلال ما سبق نستنتج أن ميلاد المنظمة الخاصة المنبثق علي المؤتمر الأول لحركة انتصار للحريات الديمقراطية كان منعرجا حاسما في تاريخ الاتجاه الاستقلالي[3].

3. النخبة الجزائرية وموقفها من بعض أزمات الحركة الوطنية:

1.3. أزمات حركة انتصار الحريات الديمقراطية :

توسع نفوذ حركة الانتصار الحريات الديمقراطية الجزائرية خلال سنة 1946، وكان لز اما عليها توضيح إستراتيجيتها، وتجلى أن مخاطر عديدة أصبحت تهددها وتورطها في سياسة المشاركة في الانتخابات وهكذا جسدت بوادر الخلاف وظهرت الطوائف، وتدارك "مصالي الحاج" المخاطر فدعا إلى مؤتمر وطني للحزب عقد سريا في 15 فيفري 1947 ، وكانت أمور كثيرة قد تغيرت فيه مع الإشارة إلى الحزب لم يعقد أي مؤتمر الوطني منذ قرابة اثني عشرة سنة، وقد ظهرت أثناء المؤتمر ثلاث طوائف هي[4]:

---

[1] بشير بلاح، مرجع سابق، ص475.

[2] جميلة محجوبي، حفظ الله بوبكر، مرجع سابق، ص63.

[3] عبد المالك بوعريوة، مرجع سابق، ص241.

[4] عبد لله مقلاتي، المشروع الفرنسي الصليبي للجزائر-وردود الفعل الوطنية 1830-1962-، منشورات سيدي نايل، الجزائر، 2013، ص259.

1- طائفة حزب الشعب: التي تمثل حماة الحزب القدامى، ترى ضرورة الإبقاء على النشاط السري للحزب قصد المحافظة على خطة الثوري وشعبية التي اكتسبها بفضل مبادئه.

2- طائفة الشرعية: وترى ضرورة إشراك الحزب حركة الانتصار حريات الديمقراطية في الانتخابات لتعلن مبادئها من أعلى المجالس الرسمية، وهي تمثل طبقة المثقفين السياسيين الذين التحقوا بالحزب أثناء الحرب العالمية الثانية، وأصبحوا قوة رئيسية في الحركة، ومثلوا فيها بعد إدارة الحزب أو طائفة المركزين[1].

3- طائفة الشباب الثوري: المتحمس للنشاط المسلح والناقم على العمل الشرعي وما آل إليه حال الحزب ترى ضرورة البدء في العمل الثوري بتكوين منظمة عسكرية يمثلها شبان متحمسون أغلبهم قدامى جنود الحرب العالمية الثانية سيطروا على المنظمة الخاصة وسوف يشكلون فيما بعد اللجنة الثورية للوحدة والعمل[2].

وبقيت الأزمة السياسية التي كانت تعيشها حركة الانتصار الحريات الديمقراطية في بداية الأمر، منحصرة على مستوى القيادات، إلا أن القطيعة النهائية تعمقت بعد أن عقد مصالي الحاج مؤتمره في مدينة هورنو البلجيكية من 13 إلى 15 أوت 1454، وبالمقابل رد المركزيون بمؤتمر مضاد في العاصمة من 13 إلى 16 أوت 1954، فانتقلت تداعيات هذا الصراع إلى مختلف الأوساط القاعدية للحزب داخل الجزائر وخارجها، وتطورت الأمور إلى المشادات الكلامية ثم إلى الاعتداءات الجسدية بين المناضلين[3].

وهكذا كانت نتيجة هذا الصراع مدمرة، فقد تحطم حزب الشعب الجزائري وراءه تراث ثوري عريق، وبأيدي قيادة وطنية، وهو هدف كان الاستعمار الفرنسي يهدف إليه ولم يبلغه بالعنف وشتى وسائل القمع، واستغل التيار الثوري الأزمة وتداعياتها لصالحة

---

[1] المرجع نفسه، ص259.

[2] نفسه، ص259.

[3] الغالي غربي، فرنسا والثورة الجزائرية 1954-1958، غرناطة للنشر وتوزيع، الجزائر، 2009 ،ص- ص 75-76.

بتجنيد الطاقات النضالية الوطنية الشابة المهمشة، بتحقيق نوعية لصالح العمل الثوري والارتقاء به، وإخراج الحركة الوطنية من الحالة الذاتية إلى حالة الاستجابة لمتطلبات الكفاح الوطني الشعبي[1].

تعرض حزب الشعب الجزائري في سنة 1949 لحركة انتصار الحريات الديمقراطية لمؤامرة داخلية هددت وحدة الحزب والأمة الجزائرية، وعرفت هذه المؤامرة بالنزعة البربرية، وتدعم هذه المؤامرة الحزب الشيوعي الجزائري، وكان المؤسسون للتيار البربري داخل الحزب الشعب: "علي لعمش" و "حسين آيت أحمد "، و"عمار ولد حمودة" و"عمر أو صديق"، و"على بناي".

يعود ظهور النزعة البربرية في صفوف حزب الشعب حركة انتصار الحريات الديمقراطية إلى سنة 1946-1947، ففي تلك الفترة قررت جماعة من المناضلين الشبان، المنحدرين من منطقة القبائل وقد راعهم ما رأوه من مجازر رهيبة في ماي 1945 بالقطاع القسنطيني وما تعرضوا له من قمع فظيع في منطقة القبائل واستاءوا كثيرا لصدور الأمر بالتمرد ثم الأمر المضاد ماي 1945[2].

وفي سنة 1946 أسس "حسين آيت أحمد "، "وولد حمودة" "وعمر" "وبناي"، نواة للمجموعة البربرية حيث كانوا أعضاء في اللجنة المركزية لحزب الشعب الجزائري وحركة الانتصار الحريات الديمقراطية، وكانوا هؤلاء المتأثرين بالماركسية، ويرفضون العروف والإسلام الذين يعتبرها حزب الشعب الجزائري من الثوابت الوطنية[3].

وفي سنة 1948 أرسل واعلي بناي الذي كان عضوا في اللجنة المركزية بموافقة الحزب طالبا قديما من ثانوية بن عكنون وهو "محند سيد على يحي " المدعو "رشيد"

---

[1] المرجع نفسه، ص76.

[2] Ben Youcef Ben KHada، Les origines du 1er november1954، editions du centre national d'études et de rechorches sur le mouvement nationl e la révolution du 1er novembre 1954، alger، 1999،p234.

[3] عثمان سعدي، الجزائر في التاريخ، دار الأمة، الجزائ، 2013، ص733.

المواصلة دراسته التي أوقفها عام 1946، حيث وضع نفسه تحت تصرف الحزب بمنطقة القبائل، ولما وصل علي يحي إلى فرنسا تم دمجه في المنظمة حيث تحصل على تزكية الحزب في الجزائر، والمعروف عليه أنه كان يتميز بالنشاط والجرأة ونظرا لنشاطه وحيويته ارتقى بسرعة في صفوف الحزب إلى أن أصبح عضوا في اللجنة الفيدرالية كما أسندت رئاسة جريدة النجم، وعندما انفجرت أزمة النزعة البربرية في ربيع 1949[1] توصل إلى دفع اللجنة الفدرالية إلى انتخاب لائحة تندد بالاتجاه العربي الإسلامي للجزائر[2].

بالمقابل أعلن ودافع عن أطروحة الجزائر جزائرية، وتمت المصادقة عليها ب 28 صوتا من أصل 32، وفي هذا الصدد يقول "ناصر الدين السعدوني " أن هذه الجماعة انتهت إلى قناعات عنصرية وموافق جهوية معادية لمبادئ الوطنية الجزائرية، ومدمرة لتماسك العمال الجزائريين في المهجر بفرنسا[3].

وواجهت إدارة الحزب في سنة 1949 صراعات داخلية أثرت على وحدة الصف: إذ نشط "محمد الأمين دباغين " في البحث مع تحالفات مع القيادة الثورية لتغليب خيار الاستعداد للكفاح المسلح، وكان جناح لحول الأمين العام للحركة يعتمد على المعتدلين المثقفين، في وقت أبدى "مصالي" عدم ارتياحه لرؤية "دباغين" و "لحول حسين " يلعبان الدور الرئيسي في إدارة الحزب، ويبدو أن الخلاف بين "دباغين" و "مصالي" وعدم التواصل إلى مفاهمة أدى لقبول استقالة "دباغين" من الحزب في سنة 1949، واثر ذلك[4]

[1] تركية نايت علو، "أزمات الاتجاه الاستقلالي في حركة الوطنية الجزائرية 1947-1945"، المجلة التاريخية الجزائرية، مج5،ع2، الجزائر، 2021، ص751.

[2] المرجع نفسه، ص751.

[3] عبد الله مقلاتي، مرجع سابق، ص261.

[4] عبد الله مقلاتي، مرجع سابق، ص261.

على وحدة الحزب، حيث استقال كذلك بعض أنصاره ووجهوا تهما عديدة لقادة الحزب، وهكذا أبعدت العناصر الثورية الراديكالية من قيادة الحزب وأصبحت العناصر المعتدلة المسيسة تحكم قبضتها على إدارة الجهاز المركزي للحزب[1].

وعصفت بالحزب في سنة 1950 قضية اكتشاف المنظمة السرية فزادت في إضعافه، وقد تم اكتشاف التنظيم بسبب تافه، فعندما قررت عناصر من المنظمة السرية تأديب أحد المناضلين بتبسة فر هذا المناضل وأبلغ الشرطة الفرنسية بأسرار التنظيم، ولما تتبعت السلطات سلسلة التنظيم اكتشف ما لم تكن تتوقعه، وشنت حملات اعتقال وتعذيب للقضاء على التنظيم، وحددت حركة الانتصار الحريات الديمقراطية موقفها بتنكرها للمنظمة الخاصة، ووجهت التعليمات لعناصرها بالخضوع للسلطات الفرنسية[2].

وقد اعترضت حركة الانتصار كثيرا كانت الإخفاقات والصعوبات التي عرقلت مسيرتها النضالية، ولكن الجهود التي بذلتها على الصعيد السياسي والعسكري أثمرت كثيرا من النجاحات وبعثت الآمال العريضة في تجسيد الكفاح المسلح وتحقيق الاستقلال الوطني[3].

لاحظنا وجود تيارين، تيار أول مثله نخبة معربة ذات ثقافة عربية محافظة، وتيار ثاني مثله نخبة مفرنسة مثقفة ثقافة أجنبية فرنسية، مما أدى إلى ظهور ازدواجية بين ثقافتين، وقد عمل الاحتلال الفرنسي للجزائر منذ البداية إلى إذابة المجتمع الجزائري من خلال إحلال الثقافة الفرنسية محل الثقافة العربية الإسلامية، إلا أن مواقف النخبة المثقفة الجزائرية حول موضوع إدماج الجزائريين بفرنسا قد تباينت، منهم من رفض هذه الفكرة رفضا كليا، ومنهم من تقبلها ورحب بها، إما من خلال المحافظة على الأحوال الشخصية الإسلامية، أو التخلي عنها.

---

[1] المرجع نفسه، ص261.

[2] نفسه ، ص، ص662، 665.

[3] نفسه، ص666.

فالنخبة المثقفة الجزائرية اختلفت توجهاتها خلال فترة ما بين الحربين العالميتين، وساهمت مجازر 08 ماي 1945، فقد وبشكل كبير في نمو الوعي الوطني، وتحفيز النخبة على بناء أحزاب وطنية، إما بأسماء جديدة، أو نفسها، كما عملت على الولوج للعمل العسكري بتأسيس ما يسمى "بالمنظمة الخاصة" أو "المنظمة السرية"، ودعمت الثورة التحريرية وانضمت إليها منذ البداية رغم اختلاف طرق انضمامها فرديا وجماعيا، والهدف من ذلك القضاء على سياسة الاستعمار الفرنسي وتحقيق التحرر والاستقلال.

وقد عانت حركة انتصار الحريات الديمقراطية عدة أزمات منها أزمة حزب الشعب الجزائري، وأزمة النزعة البربرية، وكذا مشكلة الأمين دباغين، واكتشاف أمر المنظمة السرية، هذه الأزمات التي كان للنخبة الجزائرية المثقفة دورا كبيرا فيها

الفصل الثالث:

دور النخبة الجزائرية المثقفة ومواقفها من اندلاع الثورة التحريرية

أولا :مساهمة النخبة المثقفة في التعبئة الجماهيرية الاستعداد للثورة

1.دورها في توعية الجماهير

2.دورها في التموين والتمويل

3. نشاطها على الميدان (إعلاميا – سياسيا – عسكريا)

ثانيا: النخبة المثقفة الجزائرية في مواجهة المشاريع الفرنسية

1. موقفها في مواجهة مشروع جاك سوستلل

2. دورها في توعية الجماهير بعد اندلاع الثورة

3. واقع النخبة الجزائرية المثقفة بعد انعقاد مؤتمر الصومام

ثالثا: الدور الدبلوماسي للنخبة الجزائرية المثقفة

1. مشاركتها في مؤتمر باندونغ 1955

2. مشاركتها في المؤتمرات الأفرو آسيوية

3. دورها في هيئة الأمم المتحدة

سنقوم في هذا الفصل إلى عرض دور النخبة المثقفة الجزائرية في التعبئة الجماهيرية للثورة التحريرية قبل وبعد قيامها، ودورها في التموين والتمويل للثورة، وأهم نشاطاتها على الميدان الإعلامي، والسياسي، والعسكري، وأيضا مواقف النخبة الجزائرية المثقفة من إصلاحات جاك سوستال، وعرض واقع النخبة المثقفة الجزائرية بعد انعقاد مؤتمر الصومام، ودور الدبلوماسية الجزائرية في تدويل القضية الجزائرية في المحافل الدولية من خلال مؤتمر باندونغ، المؤتمرات الأفروآسيوية، وهيئة الأمم المتحدة.

أولا: مساهمة النخبة المثقفة في التعبئة الجماهيرية للاستعداد للثورة:

1. دورها في توعية الجماهير:

عبر مراحل الثورة المختلفة اتبعت قيادة الثورة الجزائرية إستراتيجية عسكرية مختلفة الأسلوب والمنهج والمبادئ والتصورات، حيث اعتمدت على توعية الجماهير وذلك من خلال حرب العصابات، كما عملت النخبة المثقفة على فك ارتباط الجماهير الشعبية بالإدارة الاستعمارية، وذلك من خلال تحييد الجهاز الإداري الاستعماري الذي ظل يحبس أنفاس الجزائريين طيلة قرن وربع القرن من الزمن، وإعادة هذه الجماهير إلى دورها الطبيعي لكن قبل هذا كان على قيادة الثورة أن تسارع إلى حل معضلة جهل الجماهير الشعبية بطبيعة هذه الثورة، حيث أكد "كريم بلقاسم" عشية تفجير الثورة على أهمية دور الدعاية في مواجهة حالة عدم التوازن في الإمكانات بين الثورة التي سوف يعلن عنها وبين الاحتلال الفرنسي، وعبر "كريم بلقاسم" عن ذلك بالقول: "إمكانياتنا ليست قوية، يجب تعويض هذا النقص في الإمكانيات بالأهداف المهمة العمل النفسي يوم التمرد سيكون هو الأكثر أهمية"[1].

اتجهت الثورة في البداية إلى تنظيم الريف للاعتماد عليه كقاعدة لعملياتها العسكرية باعتباره الميدان الطبيعي لحرب العصابات، واعتمدت الثورة في الأشهر الأولى على

[1] سليم سايح، "إستراتيجية الثورة في مواجهة وتحييد الإدارة الاستعمارية الفرنسية"، **مجلة عصور الجديدة**، مج10، ع2، 2020، ص-ص316-317.

تنظيمات الخلايا في الأرياف والقرى، فكانت تقوم بإرسال جندي إلى كل قرية وكل دشرة للاجتماع بسكانها بقصد شرح مبادئ وأهداف الثورة، والاستماع لآرائهم، وكانت هذه الاجتماعات تجرى في ظروف عالية من الحيطة والحذر، وكان ذلك يدوم ليوم أو ثلاثة[1] أيام، وعندما تتضح الرؤية لوفد يتم اختيار أكثر العناصر إخلاصا واستعدادا للعمل لتشكيل الخلية التي تتولى مهام تنظيم العمل بالدوار.

وبعد أن يؤدي أعضاؤها اليمين والقسم على المصحف الشريف تصبح الخلية المسؤول الأول عن جميع القضايا التنظيمية والتنفيذية بالقرية والدش رة، وقد حرص المثقفون في البداية على مخاطبة سكان المداشر الأريا ف بلغة كان يغلب عليها الطابع الديني، حتى يسهل الوصول إلى قلوب وعقول السكان وكانت تبدأ بتحية المجاهد للسكان ب: "السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته"، ويكون جواب السكان: "الله ينصر الدين"، مما أدى إلى تسارع وتيرة انضمام الجماهير الشعبية والتفافهم حول الثورة[2].

بعد هجومات 20 أوت 1955 بالشمال القسنطيني، قام "زيغود يوسف" بالاجتماع في الفاتح من نوفمبر 1955 بنواحي سكيكدة لتقييم نتائج الهجومات، ووضع إستراتيجية للعمل الثوري للفترة المقبلة، تم تبني تجربة المجالس الشعبية، الت ي وإن لم تكن جديدة وسبق لحزب الشعب تطبيقها في هيكلة قواعده، إلا أنها تعد تجربة جديدة في عمر الثورة حتى هذا التاريخ، وكانت أول عملية لهيكلة الجماهي ر الشعبية وتعبئتها، وقد استوحى مؤتمر الصومام لاحقا في 20 أوت 1956 نظامه الوطني من تجربة منطقة الشمال القسنطيني، وقام بتعميمه على كامل التراب الوطن ي، ورأ ي أنه من المهم جدا استعراض تجربة المجالس الشعبية هذه، كونها مكنت الثورة من وضع أرجلها على الأرض في هذه المرحلة

[1] سليم سايح، مرجع سابق، ص-ص 318-317.

[2] المرجع نفسه، ص319.

الحرجة التي لم تكن الثورة تملك فيها إستراتيجية واضحة لإدارة المعركة مع الاستعمار الفرنسي[1].

2.دورها في التموين والتمويل:

يعد التمويل والتموين شريان الثورة الجزائرية، من حيث جوانبها المادية و الاستهلاكية وكان له الدور الفعال في نجاح جيش التحرير في تحقيق أهدافه المسطرة، فبرغم المشاكل الكثيرة التي واجهت المجاهدين الأوائل الذين أخذوا على عاتقهم تفجير الثورة[2] واستمراريتها بإمكانيات لم تكن تضاهي الإمكانيات المادية للعدو الفرنسي إلا أنهم استطاعوا أن يوظفوا الأموال القليلة وأن يجعلوا من بنادق الصيد والفؤوس والخناجر بداية تاريخية سوف تتوج فيما بعد بتنظيم محكم لعمليتي التمويل والتموين، وبذلك نجد أن قادة الثورة استطاعوا التوفيق بين العدد الكبير للمجندين والإمكانيات المادية المحدودة لضمان تواصل الثورة التحريرية لتحقيق الهدف[3].

نعني بالتمويل ذلك الأموال التي كانت تجمع أثناء الثورة لتصرف في عدة مجالات ويعد التمويل سر نجاح الثورة الجزائرية وهو أساس العملية التموينية لجيش التحرير الوطني وكانت أهم المصادر المالية للثورة هي تلك التي كانت تجمع من الشعب عن طريق الاشتراكات التي لجأت الثورة إلى اعتماد طريق الاشتراك المالي كمصدر مهم لتمويل الثورة[4]، باعتبار المال عصب الثورة، إلى جانب الشعب، وس ير استمراريتها

---

[1] سليم سايح، مرجع سابق، ص320.

[2] حفظ الله بوبكر، نشأة وتطور جيش التحرير الوطني 1954-1958، دار العلوم والمعرفة، الجزائر، 2013، ص25.

[3] المرجع نفسه، ص25.

[4] جمال قندل، إشكالية تطور و توسع الثورة الجزائرية 1954-1956، ج1، ابتكار للنشر والتوزيع الجزائر، 2013، ص-ص 440-441.

وبقائها يحمل أسلوب الاشتراك، وللاشتراكات الشهرية أهمية كبيرة من حيث كونها اقتطاعات مالية، تفرض على الأنشطة التجارية والأملاك والأرباح، فضلا عن العمال[1]. والموظفين، وسائر المواطنين، وقد ألزم الجميع بالدفع، مع مراعاة إمكانيات الدخل، كما أن تقديم الاشتراك الشهري، كان يشفع بوصل تسليم مرقم، ويحمل ختم جبهة وجيش التحرير الوطنيين[2].

كما نجد الزكاة مصدرا من مصادر تمويل ميزانية الثورة، وتفرض على كل من بلغ ماله النصاب ودار عليه الحول، وكانت تعطى لمسؤول اللجنة الشعبية على مستوى الريف و المدينة وتقدم نقدا أو عينا ، وإلى جانب ذلك نجد زكاة الفط ر، التي كانت تخرج كذلك للثورة[3].

أما النوع الثالث فهي الغرامات التي تفرض على الأشخاص الذين يرتكبون بعض الأخطاء ويتم تحرير قضية الخطبة وتصنيفها حسب الدرجة ويدفع مقابلها مبلغ مالي، ويسلم الشخص وصل رسمي.

وكان المصدر التمويلي الرابع هو ما كان يؤخذ على شكل غنائم، وغالبا ما تؤخذ من الخونة والمستوطنين والمتعاونين مع العدو الفرنسي.

أما النوع الخامس فهي الرسوم على عقود الزواج والطلاق، وكذلك البيع والشراء[4].

وأخيرا الضرائب وهي ضريبة سنوية فرضت على مجموع الجزائريين، في الداخل والخارج، وقد أخذت صورا شتى، حيث تنوعت بين النقدي والعيني، ويمكن كذلك إدراج

---

[1] جمال قندل، مرجع سابق، ص441.

[2] المرجع نفسه، ص441.

[3] حفظ الله بوبكر، مرجع سابق، ص25.

[4] المرجع نفسه، ص 25.

الضرائب التي كان يدفعها بعض المعمرين، لتجنب مزارعهم، الحرق وكافة أشكال التخريب[1].

وإذا كانت الثورة تتحصل في الغالب على الأموال من الداخل فإنها أيضا كثيرا ما تتحصل على أموال من الخارج في شكل هبات أو تبرعات من طرف الدول المتعاطفة والمؤيدة للثورة، كما كان المهاجرون الجزائريون في الخارج العاملين الذين يتقاضون أجور معتبرة سنويا، يرسلون تبرعاتهم المنظمة إلى جيش التحرير عبر جهات معنية من طرف جبهة التحرير الوطني، وكان غالبا ما يتم صرف الأموال التي يتم جمعها على المؤن الخاصة بجيش التحرير، سواء فيما تعلق بشراء الأسلحة والذخيرة والألبسة والأدوية والمواد الغذائية، وتقديم بعض المنح والإعانات الرمزية لعائلات المجاهدين والشهداء والمسجونين والمعوزين ومساعدة المناطق ذات الدخل المالي الضعيف[2].

يعتبر التموين نشاطا استراتيجيا خلال الثورة التحريرية، وهو الركيزة التي اعتمد عليها جيش التحرر الوطني لمواصلة نشاطه العسكري، إذ لا يمكن أن يستمر العمل العسكري ويتواصل دون أن توفر الثورة السلاح واللباس والغذاء والدواء لجنود جيش التحري، لذلك أعطيت أهمية كبيرة للتموين من قبل قادة الثورة وحاولوا تنظيمه، ورصد الأموال اللازمة لتوفير كل ما يحتاجه جيش التحرير، ولكن واجهت الثورة في هذا الجانب مشاكل كبيرة[3].

لقد اعتمد جيش التحرير الوطني في عمليتي التموين على أفراد الشعب خاصة في الفترة ما بين 1954-1955، حيث كانت تصله المؤونة الغذائية والألبسة من الشعب.

وقد أعطيت الأولوية للتموين بالسلاح، فقد كانت تنطلق أفواج من الأوراس إلى جهات أخرى داخل أو خارج الوطن للحصول على السلاح وجلبه أو شراءه من المواطنين

[1] جمال قندل، مرجع سابق، ص 442.

[2] المرجع نفسه، ص442.

[3] حفظ الله بوبكر، مرجع سابق، ص-ص 25-26.

الذين احتفظوا به من مخلفات الحرب العالمية الثانية، أو المواطنين الذين يقدمونه لجيش التحرير مباشرة، وقد تطورت عملية التموين بعد 1955، وكلفت دوريات لجلب القمح والتبن وغيرها من المواد الغذائية، وقد أعد جيش التحرير في كل منطقة مخابئ طبيعية لتخزين المؤن، وكان لكل مخبأ مسؤول على المؤن وهو الذي يعرف مكانه دون غيره [1]، ويتم تكليف مواطنين بنقل الغذاء واللباس إليها تحت حراسة جنود جيش التحرير، وكانت مراكز التموين قريبة من نقاط المياه خاصة في المناطق الصحراوية، وهناك نوعان من المخازن يشرف عليها الممونون بإعانة المواطنين وهي على شكل مطامر ومخابئ (كازمات) وهذه الأخيرة مخصصة للحبوب والألبسة، أما مخابئ المواشي تكون ذات أسقف مداخلها يغلق بالأشجار أو الحجارة أو الحلفاء، ويلتجأ جيش التحرير أحيانا إلى استغلال بعض المغارات الطبيعية لتخزين المؤن لاسيما المتواجدة في الجبال، وهناك مخازن يشرف عليها جيش التحرير مباشرة تسمى بالمراكز الكبرى للتخزين[2].

كما أن عملية التموين واجهت عدة صعوبات نذكر منها أنه لمحاولة القوات الفرنسية لفصل الشعب عن الثورة قامت بالمحتشدات وفرضت على سكانها قيود خانقة، فكانت تراقب الأشخاص الذين يدخلون إليها ويخرجون منها، مع القيام بالتفتيش الدائم والمنظم، وأصبحت المواد الغذائية توزع في أوقات محددة، كل أسبوعين، حسب عدد أفراد العائلة وهذا ما دفع بالقيادة العسكرية لجيش التحرير إلى محاولة إيجاد طرق أخرى تضمن تواصل تدفق المؤن في مختلف الأماكن[3].

وعندما اشتد الحصار على فرق جيش التحرير الوطني، من خلال عمليات التمشيط المبرمجة، والحملات المباغتة، والغزو وأعمال النهب والسلب وكان الحصول على الغذاء

---

[1] أحمد ذكار، "تطور جيش التحرير الوطني من 1954-1962"، **مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية**، مج11، ع 4، الجزائر، 31 ديسمبر 2019، ص234.

[2] المرجع نفسه، ص234.

[3] حفظ الله بوبكر، مرجع سابق، ص27.

شيء صعب، فلجأ قادة الثورة إلى التحرك السريع والإستراتيجي، وذلك باستغلال كل الإمكانات من أجل الحصول على المؤونة[1].

ففي كثير من الأحيان يتم تكليف التجار المختصين لشراء ما يحتاجه جيش التحرير، أو توزيع قوائم بالمؤن المطلوبة على مجموعة من المواطنين المخلصين ليوفر كل واحد جزءا منها.

وكان أنواع المواد التموينية تتمثل في المواد الغذائية كالقمح والدقيق والفارينة، وكذا التمور والتين والزبدة والزيوت النباتية واللحوم[2].

أما اللباس فلم يكن موحدا فقد كان في بعض المناطق يلجأ جنود جيش التحرير إلى ارتداء القشابية، وهناك أيضا الجلود للأحذية، وخيط الخياطة، أما اللباس فلم يكن عسكريا بالمعنى الحقيقي رغم وجود بقايا ألبسة من الحرب العالمية الثانية والتي كانت تباع في الأسواق، إذ كان المواطن يشتريها ويسلمها إلى جيش التحرير ، فقد تحملت جماهير الأرياف مسؤولية تزويد المجاهدين بكل ما يحتاجونه من لباس، ومؤونة، وأسلحة صيد[3].

وهناك ألبسة عسكرية كان يتحصل عليها جيش التحرير كغنائم بعد كل معركة أو كمين ضد القوات الفرنسية. وكثيرا ما يلجأ جيش التحرير أيضا إلى بعض المجندين في الجيش الفرنسي للحصول على اللباس العسكري.

أما النوع الآخر فيتمثل في الآلات والمعدات سواء تعلق الأمر بآلات الخياطة أو الآلات الطبية البسيطة وأدوات الكتابة و الورق، أما فيما يتعلق بالأدوية فهي غالبا ما

---

[1] علي خلاصي، الثورة الجزائرية في الشمال القسنطيني، منشورات الحضارة، الجزائر، 2015، ص-ص 181-182.

[2] حفظ الله بوبكر، المرجع السابق، ص28.

[3] أحسن بومالي، أول نوفمبر 1954 (بداية النهاية "خرافة " الجزائر فرنسية)، دار المعرفة، الجزائر، 2010، ص184.

تكون خاصة بالجروح والكسور والصداع وغيرها، وهي قليلة، أما الأسلحة فهي مختلفة ومتنوعة من الأسلحة التقليدية إلى الأسلحة الأوتوماتيكية[1].

فالسلاح يعد عنصرا أساسيا لجيش التحرير الوطني، حيث انه وبشكل عام نجد أن الثورة تسلحت في هذه المرحلة بواسطة الغنائم التي أخذها المجاهدون من الجيش الفرنسي بعد كل كمين أو هجوم على مراكزه وثكناته، وحيث أن من أهم مبادئ الثورة التحريرية هو مبدأ الاعتماد على النفس فيما يتعلق بالتسليح، حيث كان هناك ما يسمى بالتسليح الذاتي[2]، حيث يشترط على كل من يريد الانضمام للعمل الثوري أن يقوم بعملية ويفتك سلاحه بنفسه من يد العدو، بالإضافة إلى الذين استجابوا للواجب الوطني من المجندين في الجيش الفرنسي وفروا بأسلحتهم والتحقوا بصفوف الثورة[3].

ويعد الشعب الجزائري مصدرا آخر للتموين بالسلاح، فقد اعتمدت الثورة على العمال الجزائريين في المناجم لاسيما فيما يتعلق بخراطيش الديناميت.

وقد نجح أيضا قادة الثورة في الخارج "بن بلة"، و "آيت أحمد" و "محمد خيضر" بالتنسيق مع السلطات الفرنسية في تنظيم شبكة تموين لتزويد جيش التحرير بالسلاح، ومن مظاهر هذا النجاح، وصول يخت الملكة دينا عاهلة الأردن في أوائل عام 1955 إلى ميناء "كابو دياو" في منطقة مليلة المغربية المحتلة من اسبانيا وأفرغت هناك حمولة معتبرة من الأسلحة، ورافق هذه الشحنة ضباط جزائريون تخرجوا من الكليات العربية من بينهم "هواري بومدين"، "عبد القادر شنوف"، وكان هدفهم تدريب جيش التحرير على الأسلحة المرسلة، كما وصلت باخرة مصرية أخرى تدعى فاروق إلى نفس المرفأ في

[1] حفظ الله بوبكو، مرجع سابق ، ص-ص 28-29.

[2] الطاهر جبلي، الإمداد بالسلاح خلال الثورة الجزائرية 1954-1962، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص138.

[3] المرجع نفسه، ص138.

جوان 1955، وهذه الأسلحة تنقل عن طريق الحدود المغربية وقد تفطنت فرنسا لعملية تهريب السلاح، فاحتجزت عدة بواخر الأخرى[1].

أما على الحدود الشرقية فكانت الأسلحة تعبر عبر ثلاث مراحل، حمل الأسلحة في الزوارق عن طريق قوافل الجمال التي تدخل الحدود الجزائرية من أقصى الجنوب وقد كان للمنطقة الأولى أوراس النمامشة دور كبير في الحصول على الأسلحة وذلك بنقلها من تونس إلى التراب الوطني[2].

3. نشاطها (إعلاميا – سياسيا – عسكريا):

1.3. إعلاميا:

نظرا لأهمية هذا المجال في نشر الأخبار تم إنشاء مصلحة للدعاية والإعلام بكل ولاية يشرف عليها المحافظون السياسيون بموجب قرارا مؤتمر الصومام [3]، كما ساهم المثقفون بقسط وافر في إنشاء الصحف المحلية و تحرير المناشير وتوزيعها [4] منها: "الوطن" بالولاية الأولى، "صوت الجبل" بالولاية الثانية، "النهضة" بالولاية الثالثة، ونشرية "حرب العصابات" بالولاية الرابعة ونشرية "المقاومة الجزائرية" و"صدى التيطري"، أما الولاية الخامسة فقد كانت تصدر عدة نشريات منها "المستقبل"، "المعركة"، "رسالة الجزائر" و"الأصداء العسكرية" لولاية وهران وإنشاء الصحف المحلية منها [5]: "الثورة"، "الجبل"، " الحرب" مهمتها البحث والتتبع لمختلف الأحداث والنشاطات الخاصة بجيش التحرير الوطني، و يساهمون في تسييس الشعب والمقاتلين ورفع معنوياتهم ودحض

[1] حفظ الله بوبكر، مرجع سابق، ص30.

[2] المرجع نفسه، ص30

[3] سناء نويجي، مرجع سابق، ص 122.

[4] عمار هلال، نشاط الطلبة الجزائريين إبان حرب التحرير 1954، دار هومة، ط5، الجزائر، 2004، ص 60 .

[5] سناء نويجي، المرجع السابق، ص 122.

أخبار العدو، كما كان المثقفون في هذا المجال يشرفون على انجاز كتيبات تثقيفية للتكوين العسكري موجهة للسكان[1].

وابتداء من 1956 أنشأت جبهة التحرير الوطني صحافة تابعة لها مباشرة، بداية بفرنسا ثم تطوان بالمغرب وبتونس حيث تسحب ثلاث طبعات مختلفة لجريدة المقاومة الجزائرية، ثم أنشئت بالجزائر نشرية المجاهد التي تحولت سنة 1957 إلى جريدة، وأصبحت لسان حال الجبهة بدل جريدة المقاومة، وقد كان للمثقفين دور كبير في إعداد وتحرير هذه الجرائد خاصة "رضا مالك" الذي كان مدير جريدة المجاهد ابتداء من شهر جويلية 1957[2]، ولأسباب سياسية ازدادت اهتمامات الثورة بالقطاع الإعلامي بصفة خاصة في مطلع سنة 1958 فزودت هذا القطاع الأخير بتجهيزات حديثة كالكاميرات والمسجلات وغيرها من الآلات الحديثة التي من شأنها أن تنقل أحداث الثورة مصورة ومسموعة إلى الرأي العام العالمي[3].

أنشأت أولى طلائع أولى الطلبة الجزائريين في القاهرة تحت إشراف ممثلي جبهة التحرير الوطني، وقد أولت أهمية كبيرة للجانب الإعلامي وبالأخص المسموع منه لما له من دور فعال في بث أخبار الثورة، وتطوراتها عسكريا وسياسيا، لعبت إذاعة صوت العرب في القاهرة منذ مطلع الثورة الجزائرية دورا فعالا في بث أخبار الثورة، وتطوراتها عسكريا وسياسيا، حيث خصصت الإذاعة حصة إذاعية لمدة 10 دقائق عرفت ضمن برامجها الإذاعية "بكلمة الجزائر"، وكان يساهم في إعدادها وقراءتها نخبة من الطلبة الجزائريين، نذكر من بينهم: "محمد فضوري"، "رابح تركي"، "عبد القادر بن قاسي"، "يحي بوعزيز"، "عبود علي يش"، "محمد مفتاحي"...إلخ[4].

---

[1] عمار هلال، مرجع سابق، ص60.

[2] سناء نويجي، مرجع سابق، ص123.

[3] عمار هلال، المرجع السابق، ص-ص 60-61.

[4] سناء نويجي، المرجع السابق، ص123.

وقد قامت هذه الحصة الإذاع ية بدور معتبر في بث ونشر أخبار الثورة الجزائر ية، وتطوراتها باستمرار عبر مختلف عواصم العالم ، وفي منتصف 1956 وتحديدا مع بداية الالتحاق الجماعي للطلبة بالثورة، وكذلك تأسيس أول مدرسة لسلاح الإشارة على الحدود الغربية في أوت 1956 وبدعم من "عبد الحفيظ بوصوف" و "العربي بن مه يدي" بدأت الإذاعة ببث برامجها على مدى ساعت ي انطلاقا من الثامنة مساء ا، وكان شعارها "هنا الجزائر المكافحة" أو "صوت جبهة التحر ير يخاطبكم من قلب الجزائر" وتبث برامجها باللغة العربية والأماز يغية والفرنسية، واستمرت لمدة تسعة أشهر، ثم عاودت البث عشية تأسيس الحكومة المؤقتة في 19 سبتمبر 1958 بعتاد أكثر تطور واقترن اسمها [1] بالمرحوم "عيسى مسعودي"، وكان مقرها في الر يف المغربي على حدوده الشرق ية مع الجزائر، كالإذاعة دور بارز في رفع معنو يات وعز يمة ج يش التحر ير والشعب الجزائري، رغم الصعوبات التي واجهتها من تشو يش وهجمات جو ية من طرف الاستعمار، كما ساهمت في مواجهة الحرب النفسية الدعاية الفرنسية.

لقد ترقى الطلبة في هذا المجال إلى أن وصلوا إلى رتبة نق يب وحتى إلى رائد وبعضهم تقلد رتبة رئيس مصلحة الدعاية والإعلام ولجنة التحر ير منهم "إبراه يم شرقي" الذي ترأس الفرع الس ياسي للمنطقة المستقلة للعاصمة، "حوحات" المدعو "حفيظ" كان رئيس تحر ير المنطقة المستقلة، و"بوعلام" أو "صديق" رئيس الدعا ية والإعلام بالولا ية الرابعة، وكمحافظ سر ياسي برتبة رائد نجد "علاوة بن بعطوش" بالولاية الثانية[2].

2.3. سياسيا:

فتحت جبهة التحرير الوطني بعد اندلاع الثورة أجهزتها القيادية للسياسيين وحاملي الشهادات، إذ نجد أن "محمد بن يحيي" اختير كعضو في المجلس الوطني للثورة الجزائرية منذ سبتمبر 1956، كما عين بالمجلس أيضا رفيقه "لمين دباغين" الذي التحق بجبال

[1] سناء نويجي، مرجع سابق، ص 124.

[2] المرجع نفسه، ص123.

الولاية الثانية في منصب كاتب للدولة ممثلا للداخل ثم كلف من طرف لجنة التنسيق والتنفيد بالعلاقات الخارجية للثورة، ومن بين المثقفين الذين تم تعيينهم في المجلس الأعلى للثورة ثلاثة مركزيين هم "عيسات إيدير"، "بن يوسف بن خدة"، "أمحمد يزيد"، بالإضافة إلى "فرحات عباس" و "أحمد توفيق المدني" الذي ينتمي لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين[1].

كما نشط بعض المثقفين في مناصب سياسية داخل دواوين الوزراء والأمانة العامة والمديريات الوزارية أهمها: وزارة الشرطة والاتصالات العامة برئاسة بوصوف، وزارة الداخلية بقيادة "بن طوبال" ثم "كريم بالقاسم"، وزارة المالية والشؤون الاقتصادية بقيادة "أحمد فرنسيس" الذي يساعده دكتور شاب في الحقوق هم "محمد بجاوي" الذي ألحق بالرئاسة سنة 1961 من قبل "بن يوسف بن خدة"، وزارة الشؤون الاجتماعية والثقافية برئاسة "عبد الحميد مهري"، و"بلعيد عبد السلام" الذي يشرف على الموافقة على المنح، ووزارة الإعلام يقودها "أمحمد يزيد" بمساعدة "أحمد بومنجل" و"رضا مالك" مدير جريدة المجاهد، وزارة الشؤون الخارجية أسندت "للأمين دباغين"[2].

وأعيد تنظيمها سنة 1960 من قبل "كريم بلقاسم" بمساعدة كاتبين عامين هما "سعد دحلب" و "المحامي مبروك بلحسين"، كما أحاط نفسه بفريق من الشباب المثقف منهم "حسان عزيز"، "لخضر الإبراهيمي"، "عبد المالك بن حبيلس"، "عبد العزيز زرداني"، "محمد حربي"، وكانت رئاسة الحكومة المؤقتة الجزائرية مقتصرة على ديوان الرئيس تحت عهدتي المثقف "فرحات عباس" مرتين متتاليتين، ثم أشرف عليه منذ جانفي 1960 كل من "محمد بن يحيي" "ولخضر الإبراهيمي" اللذين مثلا الجزائر في مؤتمر باندونغ.

[1] سناء نويجي، مرجع سابق، ص124.

[2] سناء نويجي، ميسوم بلقاسم، مرجع سابق، ص-ص 883-884.

وانطلاقا من 1961 ألحق به الرئيس"بن خدة" وزارة المالية والشؤون الاقتصادية بمساعدة "بلعيد عبد السلام" و"لمين خان"[1].

وهكذا نجد أن العديد من المثقفين تمكنوا من تقلد مناصب مهمة خلال الثورة خاصة في المجال السياسي والدبلوماسي، فاستفادت الثورة من خبراتهم وإمكاناتهم في الداخل ومن اتصالاتهم وعلاقاتهم في الدول الأخرى[2].

3.3. عسكريا:

نظرا لأهمية حرب المدن ، احتاجت المنطقة المستقلة للجزائر العاصمة إلى القنابل للقيام بعمليات فدائية، فأنشأت قيادة المنطقة شبكة للمتفجرات، وقد لعب فيها الطلبة دورا مهما خصوصا فيما تعلق بعملية صنع القنابل بدأت قبل جويلية 1956 بواسطة مجموعة من الطلبة العلميين الملتحقين بجيش التحرير الوطني، وكان الطالب عبد الرحمن طالب والطالبات "زهرة ظريف"، "سامية لخذاري"، "حسيبة بن بوعلي " و"جميلة بوحيرد" من أبرز الطلبة الذين ساهموا في إنجاح العمليات الفدائية التي هزت مدينة الجزائر أواخر سنة 1956 وبداية سنة 1957[3].

كما أولت قيادة الثورة أهمية قصوى إلى سلاح الإشارة لما له من أهمية في التصنت على أخبار العدو و إرسال واستقبال الشفرات والرسائل.

وقد أستعمل هذا السلاح من أجل الحد من الخسائر البشرية التي كانت تقوم بهذه المهمة، ومن أجل الحصول على السرعة في تنفيذ العمليات وتوصيل الأوامر ، وقد كانت الولاية الخامسة رائدة في هذا المجال، حيث تم إنشاء 07 محطات داخل التراب الجزائري

---

[1] سناء نويجي، مرجع سابق، ص884.

[2] المرجع نفسه، ص884.

[3] نفسه، ص884.

ما بين 1956 و 1957، ثم تم تعميم تغطية كل التراب الوطني سنة 1958 بهذا السلاح وذلك بعد إنشاء مراكز ومحطات على الحدود الجزائرية التونسية[1].

وقد أنشأت قيادة الثورة أول مدرسة لسلاح الإشارة في 8 أوت 1958 على الحدود المغربية وتم أيضا إنشاء مراكز للتكوين بوجدة وتيطوان والناظور بالمغرب [2]، وكانت هذه المدرسة والمراكز تعطي دروسا وتكوينا في مختلف التخصصات: الإشارة، التصنت، الاستقبال والإرسال.

وإذا كان هذا السلاح قد عانى في البداية من قلة التأطير، فإن إضراب 19 ماي 1956 سمح بالتزويد بالإطار التقني بوصول طلبة جدد جاؤوا من الثانويات والجامعات.

وقد انخرط الطلبة أيضا بالإضافة إلى المهام التي يخولها لهم مستواهم التعليمي في فرق جيش التحرير الوطني كثوار ومقاتلين أيضا، وفي هذا الميدان أظهروا جدارتهم وكفاءتهم وترقوا إلى أعلى المناصب وتحملوا أعلى المسؤوليات[3].

ترقى "الطاب يوسف الخطيب " إلى رتبة عقيد وقائد للولاية الرابعة، وتقلد "على بودغن" رتبة عقيد وقائد للولاية الخامسة وكان طالبا ثانويا، ونفس الشيء بالنسبة للطالب "محمد شعباني" من "معهد عبد الحميد بن باديس " الذي ترقى إلى رتبة عقيد وقائد للولاية السادسة، وكان الطالب "علاوة بن بعطوش " قد استشهد وهو يحمل رتبة رائد بالولاية الثانية وذلك سنة 1958[4].

وعلى مستو ى الولاية الخامسة تقلد الطلبة كذلك مسؤوليات كبيرة وترقوا إلى مناصب عليا "كعبد العزيز بوتفليقة"، "أحمد مدغري" و"شريف بلقاسم"، ثم انتقلوا إلى هيئة

[1] خلوفي بغداد، نشاط الحركة الطلابية الجزائرية أثناء الثورة التحريرية 1954-1962، دار المحابر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص،ص185،187.

[2] المرجع نفسه، ص188.

[3] خلوفي بغداد، المرجع السابق، ص، ص 185،187.

[4] المرجع نفسه، ص، ص 187، 189.

الأركان بالحدود الغربية التي كان يترأسها الطالب "هواري بومدين" الذي أصبح عقيدا وقائدا للجنة العمليات العسكرية بالمنطقة الغربية ثم قائدا لهيئة الأركان العامة سنة 1960.[1]

هذه الرتب وهذه المناصب تبين أهمية مساهمة الطلبة وإثباتهم لكفاءات وقدرات سمحت لهم بالترقية السريعة في ميدان كان يبدوا غير ميدانهم الذي يمكن أن يبرزوا فيه ويحققوا فيه النجاحات بعدما كان الكثيرون يشككون في قدرتهم على التأقلم مع حياة الجبال والأحراش[2].

وبمراكز القيادة العسكرية كان الطلبة يستجيبون لاحتياجات هذه الجيوش المتمركزة على الحدود الشرقية والغربية والتي تدعمت بأسلحة حديثة ومتطورة، تحتاج إلى كفاءاة عالية، وجدت في الطلبة الذين تلقوا تكوينهم في الأكاديميات العسكرية العربية، ولم تقتصر دورهم على التحكم في هذه الأسلحة، بل كانوا يكونون مجموعات متخصصة في هذه الميادين قادرة على الاستجابة إلى متطلبات الحرب الجديدة[3].

[1] خلوفي بغداد، مرجع سابق نفسه، ص189.

[2] المرجع نفسه، ص189.

[3] نفسه، ص189.

ثانيا: النخبة المثقفة الجزائرية في مواجهة المشاريع الفرنسية:

1. مشروع جاك سوستال:

أجمعت أغلب المواقف على أن الإصلاحات التي تضمنها مشروع "جاك سوستال"، لقيت نفس المصير الذي عرفته الإصلاحات السابقة وأن فكرة الإدماج، أصبحت الآن أمرا قد تجاوزه الزمن، عبرت عنه قيادة الثورة المسلحة برفضها للمشروع، والشعب الجزائري بالتفافه حول الثورة مما أدي بالمجلس الفرنسي إلى المصادقة على تطبيق حالة الطوارئ، لكن الرد العنيف والضربة القاضية لسياسة الإدماج، جاءت من القائد "زيغود يوسف" في 20 أوت 1955، بتنظيم هجومات الشمال القسنطيني، وتوسيعه رقعة الحرب استعمال العنف والقتال ضد المعمرين وذلك إجابة عن سياسة القمع والتسلط على المسلمين من طرف السلطات العسكرية في الجزائر[1].

كما أنا "عبان رمضان" كان له إحساس بالخطر الذي كان يهدد جبهة التحرير الوطني، فقد ذكر في منشور 1955 الأهداف المسطرة في بيان أول نوفمبر وهدد كل من يحاول الاستجابة للمناورة السياسية لسوستال.

حيث أن هجومات الشمال القسنطيني 20 أوت 1955 قد تم التخطيط لها تحضير لها بطريقة منهجية ومحكمة من طرف مسؤولي ناحية الشمال القسنطيني، حيث أظهرت الجيش الثوري للفلاحين الذين قادهم إلى هذه المعارك أعضاء جيش التحرير الوطني [2]، وخاضوا حربا ضد الجيش الفرنسي، وفق من خلالها سكان الأرياف خلف جبهة التحرير وابتعدت النخبة عن السلطة الاستعمارية وقد عززت الثورة سلطتها في الداخل وعلى الصعيد الدولي.

---

[1] بوهناف يزيد، مشاريع التهدئة الفرنسية إبان الثورة التحريرية وانعكاساتها على المسلمين الجزائريين 1954-1962، مذكرة لنيل شهادة الماجستير حديث ومعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2013،2014 ، ص-ص93-94.

[2] المرجع نفسه، ص 94.

في 15 فيفري1955 استلم "جاك سوستال" مهامه الرسمية كحاكم عام للجزائر، وقد استقبلته مدينة الجزائر، بجفاء بالحاكم الجديد، وفي أول تصريح له بالجزائر قال "جاك سوستال": "إنه لا يوجد أبدا أي مشكل مستحيل الحل، إذا مجاوبة بحسن نية وبحسن استعداد، ولم يراع في حله الصالح، وبهذه النية قدمت الأعمال الت ي تواجهنا عظيمة جدا هي تشمل سائر الميادين، فيحب علينا تقويم الحالة المادية والأدبية والسياسية والثقافية ...."، وقد حدد أهداف سياسية المستقبلية أمام المجالس الجزائري في 23 فيفري 1955، ومن أخطر الحلول التي اقترحها سوستال في خطابه على، أعضاء المجلس الجزائري نظرية الإندماج، وهي النظرية الت ي أثارت زوبعة كبيرة بين الأوساط الفرنسية على مختلف مشاربها الإيديولوجية، التي رأت فيها الانحراف عن ثوابت السياسة الفرنسية المنتهجة في مستعمراتها وقد حدد سوستال مبادئ نظريته في[1]:

- الجزائر مقاطعة من مقاطعات الفرنسية، حيث تكون فيها الحياة الاقتصادية الاجتماعية مدمجة في أساسها مع ما هي عليه في فرنسا.
- الجزائر لها طابعها الخاص بها، فهي تتمتع بالشخصية الثقافية واللغوية والدينية.
- المساواة في الحقوق والواجبات بين المواطنين الفرنسيين في الجزائر دون اعتبار عرقي أو ديني[2].

وفي 1955/6/1 تقدم "جاك سوستال" بمجموعة من الإصلاحات لمجلس الوزراء الفرنسي لمناقشتها والمصادقة عليها، وهذه المشاريع مستوحاة أغلبها من المشاريع التي تقدم بها "فرانسوا ميتران" ويمكن إيجاز مضمون هذه الإصلاحات في ما يلي:

[1] الغالي غربي، مرجع سابق، ص 209.

[2] المرجع نفسه، ص – ص 206-207.

1 - إصلاح نظام البلديات كاملة الصلاحيات، المنافي لمبدأ المساواة وذلك بإعادة النظر في قاعدة التمثيل داخل مجالس هذا النوع من البلديات، واعتماد مبدأ المساواة بين الهيئتين المسلمة والأوروبية.

2 - ترقية الدواوير إلى البلديات مصغرة ذات طابع محلى، لفتح المجال الاشتراك الفعاليات المحلية في حل مشاكلها اليومية .

3 - إعادة تنظيم الإدارة الإقليمية للجزائر، بواسطة تقسيم إداري جديد لها[1].

ويتضح أن موفق الجزائريين واضح وهو الرفض في وقت كانوا يجهلون فيه مصيرهم وهذه المرة رفضهم مؤكد من طرف جبهة التحرير الوطني التي كانت حريصة على توعية الشعب بضرورة الرفض لمثل تلك الإصلاحات والمخططات ودليل ذلك موقف فرحات عباس حيث قال: "إنها ناقصة جدا فقد كان في الإمكان أن ترحب بها في 1920 أو 1930 أو 1939، أما في عام 1955 فلم يعد لها صدى في وسط المسلمين"، ومن هذا التصريح يتضح جليا أن إصلاحات سوستال جاءت متأخرة أمام تصاعد الوعي الوطني ووضوح الضمير الجزائري الثوري، ويضاف إلى ذلك تصريح عبان رمضان في منشور موجه إلى الشعب الجزائري[2].

أهم ما جاء في البيان هو تذكير بأفكاره و تحذيرا لجميع أولئك الذين قد يستهويهم الاستماع إلى جاك سوستال ولإثبات شعبية واستمرارية الثورة فتقرر القيام بهجومات 20 أوت 1955 في الشمال القسنطيني على مراكز القوات الفرنسية، وينظر إليها "مصطفى الأشرف" من زاوية أخرى بأنها كانت البداية الحقيقية للمعركة[3].

---

[1] محمد شبوب، محمد بن موسي، "سياسة جاك سوستال للقضاء على الثورة التحريرية 1955-1956"، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية ، مج 13، ع1، الجزائر، 6 جانفي 2019، ص238.

[2] المرجع نفسه، ص238.

[3] نفسه، ص238.

2. توعية الجماهير بعد اندلاع الثورة:

أدركت قيادة الثورة، منذ الوهلة الأولى، أن العملية ينبغي أن تكون شاملة، من حيث المجالات الواجب تغطيتها، والحراك من خلالها، حتى تحقق أهدافها مرسومة، في الداخل والخارج على حد سواء.

ويعتبر المجال الإعلامي بعدا أساسيا وحيويا ضمن الإستراتيجية التي اعتمدتها الثورة، إدراكا منها لأهميته في نقل حقيقة الثورة في الميدان، نقلا صحيحا، يعكس قوة وشدة بأس الثورة من جهة، ويبرز في الآن ذاته، فظاعة الإجرام الاستعماري الفرنسي المقترف عن سبق إصرار وترصد، بحق الشعب الجزائري والثورة على السواء[1].

إن هذا المنحنى من شأنه أن يمكن الثورة من حشد الرأي العام العالمي حول القضية الجزائرية، على نحو يسير لها تحسين تموقعها وتمظهرها في المجتمع الدولي[2].

ومن أبرز الوسائل التي وظفتها الثورة لتوعية الشعب وتعبئته لدعم الثورة التحريرية م ا يلي:

1.2. بيان أول نوفمبر:

يعتبر بيان أول نوفمبر 1954، أول وثيقة إعلامية تصدرها الثورة، كما أنه يعتبر أهم وثيقة من وثائق الثورة فقد استطاع صناع أول نوفمبر من خلالها تحقيق اتصالين رئيسين، تمثل الأول في الداخل الذي يشكل الكل، من الهيآت السياسية والمناضلين وكافة أفراد الشعب الجزائري، عبر مختلف مناطق الجزائر، حتى يدركوا حقيقة المنظمة الجديدة التي كانت وراء تفجير الثورة، فضلا عن شرح وتفصيل الأهداف المستوحاة من العمل المسلح[3].

---

[1] جمال قندل، إشكالية تطور وتوسيع الثورة الجزائرية 1954-1956، ج2، دار ابتكار للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 173.

[2] المرجع نفسه، ص173.

[3] نفسه، ص174.

وكذا المفاوضات وطرق إنجازها، فيما تمثل الثاني في الخارج، ممثلا في الرأي العام الدولي والذي تم إعلامه عن طريق مختلف وسائل الإعلام، من إذاعات و وكالات الأنباء، وصحف باللغتين العربية والفرنسية، حتى تصل الرسالة إلى المتلقي على نحو جيد، وقد حرصت الثورة على توزيعه على أوسع نطاق، في الداخل والخارج، حيث تولى المناضلون عملية توزيعه بحذر كبير، نظرا لخطورة الوضع، وقد تم التوزيع على النحو التالي[1]:

- يوزع في وقت واحد، وفي الأوقات التي يكون فيها ازدحاما كبيرا بالمارة في منتصف النهار، أو السادسة مساءا، عند خروج العمال من مواقع عملهم.
- التوزيع ما بين السابعة والعاشرة ليلا، ولكن بحذر كبير.
- توزيعه ليلا، عندما تتقلص فعالية رقابة المخبرين ورجال الشرطة باستعمال صناديق البريد أو إدخاله تحت الباب[2].

2.2.المنشورات:

بالإضافة لبيان أول نوفمبر، تعتبر المنشورات، أول وسيلة إعلامية اعتمدتها جبهة التحرير الوطني من أجل متابعة الشرح والتوضيح والإقناع بالمبادئ والأهداف، التي تضمنها بيان أول نوفمبر، وتبليغ تعليماتها إلى العسكريين والمدنيين، وحث الجماهير الشعبية على المشاركة بفعالية في الكفاح المسلح، ومن الأهداف التي كانت تسعى الجبهة لتحقيقها بواسطة المنشور، ما يلي[3]:

- ✓ تصدي لسياسة التعميم، التي كانت تنتجها الترسانة الإعلامية الاستعمارية في الجزائر من المواجهات العسكرية بين الطرفين، والتطورات السياسية.

---

[1] جمال قندل، مرجع سابق، ص 175.

[2] المرجع نفسه، ص-ص 173-175.

[3] أحسن بومالي، أدوات التجنيد والتعبئة الجماهيرية أثناء الثورة الجزائرية 1954-1956، دار المعرفة، الجزائر، 2010، ص 251.

- ✓ حماية الجماهير الجزائرية، من مناورات الدعاية الاستعمارية وافتر اءاتها... وإطلاعها في نفس الوقت على ما يحدث من خسائر العدو الحقيقة وعلى خسائرها أيضا بصفة موضوعية، لأن ذلك بالنسبة إليها يعتبر أمرا أساسيا، من حيث تعزيز الثقة والمصداقية على الصعيدين الداخلي والخارجي.
- ✓ مواجهة الترسانة الكبير من حيث الإطارات المتخصصة في الحرب النفسية، و الإمكانات الضخمة التي جندتها السلطات الفرنسية بهدف تحطيم معنويات الجماهير الشعبية[1].
- ✓ محاولة الاعتماد على الوسائل الإعلامية الخاصة، رغم ضعفها وبساطتها من أجل أن تضمن الجبهة حريتها في التعبير، وشرح سياستها، والإعلام عن برنامجها، والسرعة في تحركها، وفق مقتضيات المستجدات على الصعيد العسكري والسياسي والدبلوماسي، ثم يخدم أهدافها ويعزز انتصاراتها.

وكان يوزع المنشور، بواسطة المناضلين عبر أنحاء القطر الجزائري حيث يخفونه تحت الستارات، وكان يوزع وفق المواقيت التالية[2]:

- توزيعه في وقت واحد، بل في ساعة ودقيقة واحدة، وفي الأوقات التي تكون الشوارع مكتظة بالمواطنين.
- توزيعه ما بين السابعة والعاشرة ليلا، وبحذر شديد.
- توزيعه بالليل عندما تتقلص فعالية رقابة المخبرين، والبوليس الاستعماري، بسبب الظلام، حيث يوزع عن طريق صناديق البريد أو يرمى تحت الأبواب.
- توزيعه على المهاجرين بواسطة البريد، قبل أن تتفطن السلطات الاستعمارية لذلك[1].

[1] أحسن بومالي، مرجع سابق، ص 251.

[2] المرجع نفسه، ص252.

3.2. الرسائل:

لجأت قيادة جيش التحرير الوطني إلى توظيف الرسائل المكتوبة كوسيلة إعلامية للتوعية والتعبئة الجماهيرية، توجه لأفراد معينين سواء كانوا مترددين أو متعاونين مع الإدارة الفرنسية وتحذيرهم من خطورة أعمالهم على الشعب والثورة وتهددهم بالحكم الذي سيصدر بشأنهم ووقت تنفيذه، كما توجه لبعض الجنود الجزائريين الذين عملوا في الجيش الفرنسي وكذلك الذين ما زالوا متواجدين في صفوفه، تحثهم فيها على الالتحاق بصفوف جيش التحرير الوطني للدفاع عن وطنهم وللفرار من ثكنات جيش العدو، ونظرا لخطورة هذه الأداة الإعلامية على الثورة وعلى الشعب، فإن القيادة كانت تختار المناضلين الأكثر قدرة على حفظ الأسرار وغير المعروفين لدى المصالح الاستعمارية[2].

ومن نماذج هذه الرسائل تلك التي وجهتها قيادة جيش التحرير الوطني بتبسة إلى أحد المجندين الجزائريين السابقين في الجيش الفرنسي، وهو المجاهد "عمري عمارين بن يوسف"، ورد في محضر بعد إلقاء القبض عليه من قبل السلطات الاستعمارية، أنه بعد تسريحه من الخدمة العسكرية في 18 جانفي 1956، واتخاذه قرار الاستقرار في تونس مع بداية فيفري 1956، اتصل به جنديان جزائريان بلباس مدني، وسلماه رسالة ممضاة من طرف القائد "بشير ورتان" المدعو "بشير بولحية" قائد منطقة تبسة، تضمنت دعوته للالتحاق بصفوف جيش التحرير الوطني[3].

---

[1] أحسن بومالي، مرجع سابق، ص252.

[2] عبد الجليل شرفي، "دور الإعلام في حشد الشعب لدعم الثورة التحريرية"، **مجلة الرسالة للدراسات الإعلامية**، مج 04، ع 03، أكتوبر 2020، ص، ص 74، 78.

[3] المرجع نفسه، ص78.

4.2. جريدة المجاهد:

ظهرت جريدة المجاهد باعتبارها أداة كفاح الشعب الجزائري، في مواجهته للاحتلال الفرنسي، مواجهة عسكرية منذ الفاتح نوفمبر 1954. وقد كان أول ظهور للجريدة، لسان حال جبهة التحرير الوطني، خلال شهر جوان 1956 على شكل كتيب في نسختين، بالعربية والفرنسية على السواء. وقد حافظت على شكلها الأول، دون تغيير إلى غاية[1]

العدد السابع. وكانت تصدر باللغتين العربية والفرنسية، حيث تولى "رمضان عبان" الإشراف على المجاهد بالفرنسية، فيما تولى الشيخ "إبراهيم مزهودي" الإشراف على الجانب العربي، من صحف الثورة، المقاومة ثم المجاهد[2].

5.2. المكاتب الإعلامية:

استعملت جبهة التحرير الوطني المكاتب الإعلامية للتعريف بثورتها، ومواجهة التعتيم الإعلامي الاستعماري... ، وكانت القاهرة أول دولة عربية يفتح بها مكتب إعلام الجبهة سنة 1955. ثم توالت المكاتب في دمشق، وبيروت، وجدة، وعمان، وطرابلس، بالإضافة إلى مكتبي تونس والمغرب بعد استقلالهم ا. كما فتحت مكاتب في آسيا في أفريل – ماي 1956، وبعد ذلك تم فتح مكتب في نيويورك في نفس العام، وكان لهذا الأخير أهمية لقربه من مقر هيئة الأمم المتحدة[3].

وكانت النشرات والتصريحات الصادرة عن جبهة التحرير الوطني داخل الوطن وخارجه هي التي تعتمدها المكاتب الإعلامية في القيام بنشاطاتها الدعائية، والدبلوماسية، وبذلك تمكن الإعلام الخارجي للجبهة من مواكبة مسيرة الثورة التحريرية بكل شموليتها وتفاصيلها وجزئياتها. سواء من حيث التعريف بقضية الشعب الجزائري التي تندرج في

---

[1] جمال قندل، مرجع سابق، ص178.

[2] المرجع نفسه، ص-ص 178-179.

[3] أحسن بومالي، مرجع سابق، ص 301.

إطار تصفية الاستعمار، وحق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها، أو من ناحية كسب الرأي العام الدولي، وخاصة في كواليس الأمم المتحدة، والمحافل الدولية المختلفة. أو فيما يتعلق بالتحضير والاستعداد للمفاوضات المقبلة مع العدو[1].

غير أن هذه المكاتب كانت تواجه صعوبات لكونها تمارس نشاطها الإعلامي داخل دول لها سيادتها وأنظمتها ومصالحها المختلفة. فكان على أجهزة دعاية الثورة التحريرية أن تمارس نشاطاتها وسط ظروف في غاية الدقة، ومنتهى الحساسية، فكانت تحرص بالخصوص على عدم الاصطدام بالأنظمة أو الهيئات والفئات التي قد تختلف مع مبادئ وأهداف الثورة الجزائرية، بالإضافة إلى صعوبة الاتصال ما بين الداخل والخارج، وانعدام التنسيق بين أجهزة الدعاية المختلفة التي تعمل باسم الثورة في مناطق متفرقة، مما كان يترتب على ذلك صدور بلاغات متناقضة أحيانا[2].

6.2.الإذاعة:

في 16 ديسمبر 1956 قامت جبهة التحرير الوطني بتأسيس الإذاعة الجزائرية السرية "صوت الجزائر الحرة المكافحة"، حينما تأكدت من أن الحاجة إلى إنشاء إذاعة جزائرية أصبحت ضرورة حتى يصل بثها إلى كامل التراب الوطني مع التطور الذي تشهده الثورة باستمرار حيث قرر قادتها في مؤتمر الصومام إنشاء إذاعة جزائرية خاصة بالثورة. وقد كانت تبث برامجها عن طريق جهاز إرسال محمول على شاحنة، ثم تم اقتناؤه من القاعدة الأمريكية المتمركزة بمدينة قنيطرة المغربية، (لكن توقفت هذه الإذاعة من البث) خلال سنة 1957 ثم استعادت نشاطها الجديد من إذاعة "الناظور" بالمغرب من نوعG.M.C يوم 12 جويلية1959[3].

---

[1] أحسن بومالي، مرجع سابق، ص 301.

[2] المرجع نفسه، ص301.

[3] عبد الجليل شرفي، مرجع سابق، ص75.

وتحمل نفس شعار الإذاعة المتنقلة ، واستطاعت الحصول على محطة بث إذاعية جاهزة في مدينة طنجة بالمغرب قي 15 أكتوبر 1961، ومن المشرفين على هذه الإذاعة من مدينة طنجة منهم "إبراهيم غاثة"، "بوزيدي محمد" وغيرهم.

وعن دور الإذاعة يذكر "أحمد درواز" أن بورصة اقتناء الراديو في الجزائر في هذه الفترة كانت قد ارتفعت وبذلك فنادرا ما ك انت تجد بيتا يخلوا من هذا الجهاز حتى لدي سكان البوادي والأرياف. وقد كان الفرنسيون عند مداهمتهم لبيوت المواطنين يذهبون مباشرة للمذياع ليعرفوا المحطة التي يلتقطونها، فإن وجدوها في الموجة القصيرة فيا ويل سكان البيت[1].

7.2. السينما:

لقد جنحت الثورة إلى بدائل ذات صلة بالدعاية والإعلام، دون الاستغناء عن الوسائط الإعلامية السالفة شرحها، وقد تمثلت تلك البدائل التي اعتبرت مكملة للمهمة الإعلامية في النشاط السينمائي، من خلال اعتماد أسلوب تصوير معارك ووقائع الثورة، لتعرض في مختلف أنحاء العالم، وقد شكل ذلك تحولا إيجابيا ونوعيا، في طبيعة المواجهة الإعلامية للثورة، ومؤشرا بارزا على حرص قادة الثورة على السعي باستمرار من أجل الوقوف على مختلف الوسائل والإمكانات اللازمة والضرورية، لدفع وتطوير العمل الثوري باتجاه مستويات تعزز موقع الثورة[2].

إن الجنوح باتجاه السينما، كان خيارا صائبا، باعتبار أن الصورة أصدق تعبيرا وأشد تأثيرا في الرأي العام وبخاصة العالمي منه، الذي أضحى أكثر استعدادا للتجاوب مع الطرح الجزائري، على نحو إيجابي[3].

---

[1] جمال قندل، مرجع سابق، ص75.

[2] المرجع نفسه ، ص226.

[3] نفسه، ص227.

اعتمدت الثورة في بداية التأسيس للعمل الثوري، على سينمائيين أجانب و حتى بعض الفرنسيين، باعتبارهم مساندين للقضية الجزائرية منهم، "روني فوتي "، "بيير كليمون"، "سيسيل دي كوجيكس "، و "ستيفان لابدوفيتش "، في ظل انعدام طاقم جزائري مختص في هذا المجال، وسدا لذلك الفراغ، عمدت الثورة على إرسال بعثات للتكوين في المجال السينمائي، وقد أنتجت السينما أفلام كثيرة ومتنوعة، طوال فترة الثورة، تناولت مواضيع شتى، تدعم الثورة الجزائرية[1].

8.2. المسرح:

لم تدخر الثورة جهدا في اعتماد كافة البدائل الممكنة والمتاحة، للتعريف بحقيقة الثورة كفعل واع، حيث استغلت الثورة الركن المسرحي كفضاء جامع للفنانين الجزائريين للتعبير عن رسالة جزائر الثورة، في مواجهتها الاحتلال الفرنسي، وهي وسيلة أتيحت لهم لأداء أدوارهم التعريفية والتعبوية عن طريق الكلمة المباشرة أولا، والإشارة ثانيا، والحركة الرمزية ثالثا، وقد كان الجمهور الوافد على القاعات، يتفاعل مع العروض المسرحية الملتزمة[2].

وقد تعزز دور المسرح أكثر، عندما استقر الفنانون بتونس، حيث الظروف، مناسبة جدا لأداء أدوارهم الفنية دون ضغوط، بخلاف ما كان عليه الأمر في الجزائر، أو فرنسا، فسلطات الاحتلال آلت على نفسها كبح الكلمة والحركة والإشارة، وكل ما من شأنه أن يشير على نحو إيجابي إلى الثورة، إدراكا منها لأهمية ذلك في رج العقول وتحريات النفوس[3].

---

[1] جمال قندل، مرجع سابق، ص227.

[2] المرجع نفسه، ص228.

[3] نفسه، ص228.

2. واقع النخبة الجزائرية بعد انعقاد مؤتمر الصومام:

انعقد المؤتمر في ظروف صمم فيها الاستعمار القضاء على الثورة، وظهرت أطماع القادة الفرنسيين في الاعتماد على الوسائل العسكرية والسياسية لإخماد الثورة في مختلف المناطق، حيث ترجع فكرة المؤتمر إلى لحظة الاندلاع الثورة حيث اتفق قادتها في اجتماع 23 أكتوبر 1954، على عقد مؤتمر في جانفي 1955 نظرا الظروف الصعبة التي كانت تواجهها الثورة خاصة بالتنسيق والاتصال[1].

وافتتح المؤتمر أعماله يوم الثلاثاء 14 أوت 1956، وفتحت قراراته الباب على مصراعيه لأزمات وصراعات داخل الثورة بين السياسي والعسكري من جهة، وبين الخارج من جهة أخرى، وذلك نتيجة المبدأين اللذين جاء بها "عبان رمضان"، وهما أولوية السياسي على العسكري وأولوية الداخل على الخارج[2].

2.3. معارضة الوفد في الخارج:

لاقي المؤتمر معارضة شديدة من طرف العديد من القادة خاصة أعضاء الوفد الخارجي، وذلك لاعتقادهم بأن "عبان رمضان" وأعضاء لجنة التنسيق وتنفيذ يريدون احتواء الثورة والسيطرة عليها حيث نجد أن الذين حضروا مؤتمر الصومام، وسيطروا على جلساته كانوا معظمهم من السياسيين، فمثلا نجد حوالي 60% من أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ، وأيضا منها من يربط السياسي بمستوى التعليم، حيث أن " عبان رمضان"[3].

متفوق في الدراسة الثانوية وبن خدة كان متحصل على شهادة الصيدلة، و "سعد دحلب" متحصل على شهادة الباكالوريا، وكانت الأولوية السياسية على العسكرية.

---

[1] مقلاتي عبدالله، طافر نجود، الإستراتيجية العسكرية والتاريخ السياسي للثورة الجزائرية، وزارة الثقافية ، الجزائر، 2013، ص 119.

[2] المرجع نفسه، ص119.

[3] زهير إحدادن، المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954-1962، منشورات دحلب، 2012، ص-ص33-34.

تفرع "عبان رمضان" إلى قيادة الثورة، وكلف "العربي بن المهدي" بالعمل الفدائي في العاصمة، و عارض "أحمد بن بلة " لقرارات المؤتمر في رسالة بعثها إلى قيادة الجبهة بالداخل قبل اعتقاله في شهر أكتوبر 1956 يخبرهم فيها أنه غير متفق مع فقرات واسعة من مضمون الميثاق ويطلب منهم أن لا ينشروا هذا الميثاق ولم يكتف بهذا بل اتفق مع محساس الذي كان بتونس أن ينظم المعارضة من هناك ويتصل ببعض من قادة المنطقة الأولى المنشقين المتواجدين بتونس وأن يعملوا على إقناع الولاية الأو لى برفض هذه القرارات[1].

والظاهر أن "خيضر وبوضياف" وإن كانا متحفظين من جوانب كثيرة من الميثاق إلا أنهما امتنعا عن إبداء معارضتهما في حين أن "حسين آيت أحمد" نظرا لتواجده بنيويورك لم يكن على علم بالقضية كلها وإن كان قد عبر عن موافقته وتأييده للمؤتمر فيما بعد[2].

2.3. القرصنة الجوية الفرنسية لطائرة الوفد الخارجي:

تم الاتفاق على عقد اجتماع بمحضر بورقيبة الرئيس التونسي و "محمد الخامس" ملك المغرب والأربعة من وفد الخارجي (بن بلة وخيضر وآيت الحسين وبوضياف)، وممثلين من الحكومة الفرنسية بدون علم ولا موافقة من طرف لجنة التنسيق والتنفيذ، والتقى الوفد الجزائري بالرباط ومنها توجه إلى تونس في الطائرة المغربية بطاقم فرنسي

فاتصلت[3]بالمخابرات الفرنسية بهذا الأخير وعند وصول الطائرة إلى أجواء الجزائر اختطفها الجيش الفرنسي وأرغمها على النزول بمطار مدينة الجزائر واعتقل الوفد الرباعي الجزائري ومعهم "مصطفى الأشراف" وكان ذلك في 22 أكتوبر1956 وقد أحدث هذا الاختطاف أزمة شديدة وقوية بين فرنسا من جهة والمغرب وتونس من جهة

[1] زهير إحدادن مرجع سابق، ص33.

[2] المرجع نفسه، ص34.

[3] نفسه، ص34.

أخرى وزادت في تفاقم (القضية الجزائرية) في الجانب الفرنسي ولكنها عطلت أحمد وتفاقم المعارضة المؤتمر الصومام في الجانب الجزائري[1].

3.3. استشهاد زيغود يوسف :

نظرا لغياب المنطقة الأولى في المؤتمر الصومام كلف المؤتمر "زيغود يوسف" و"مزهردي إبراهيم" بالالتحاق بهذه المنطقة والنظر في سبب هذا الغياب وعند وصولها إلى منطقة الثانية بشمال قسنطينة أرادا متابعة سيرهما إلى لأوراس فوجئ "زيغود" وأصحابه من الجنود بوجود فرقة من الجيش الفرنسي فدار بينهم اشتباك عنيف، واستشهد خلاله "زيغود يوسف" وكان ذلك في 23 سبتمبر 1956، وأتم مهمته "مزهردي" ولكنه لو يتوجه إلى أوراس بل توجه إلى تونس وهناك حاول ان يوحد بين أفراد القيادة الولاية الأولى، ولكنه لم ينجح ثم كلفت القيادة الجزائر "أعمران" بالإلتحاق بالأوراس ثم بتونس ووضع حدا لهذا الشقاق و ديسمبر 1956 تواصل "أعمران" بمساعدة السلطات التونسية إلى إبعاد "محساس" من تونس وتعين "محمود الشريف" قائدا للولاية الأولى التي أصبحت تعترف بقرارات المؤتمر الصومام وتطبيقها وتعين "عمار بوقلاز " على ناحية سوق أهراس[2].

4.3. تطور الوضع الولايات:

بعد مؤتمر الصومام أصبح جيش التحرير الوطني يسيطر على الميدان العسكري وكانت المبادرة بيده يهاجم في الوقت الذي يؤيده وفي المكان الذي يريده وذلك في جميع الولايات ولم تكن هناك قرية أو مكان لا يوجد فيه المجاهدون وكثرت الهجومات الكمائن والاشتباكات، وهذا الوضع أدخل الرعب والفزع في صفوف الاستعمار الفرنسي من المدنين والمعمرين والجنود والسياسيين ودفعهم إلى القيام بقمح وحشي من قتل وهدم وحرق[3].

---

[1] زهير إحدادن مرجع سابق، ص34.

[2] المرجع نفسه، ص35.

[3] نفسه، ص35.

ثالثا: الدور الدبلوماسي للنخبة الجزائرية المثقفة:

1. مشاركتها في مؤتمر باندونغ 1955:

أدرك قادة الثورة بأن نجاحهم مرهون بتدويل القضية الجزائرية، وبأن هذا التدويل سيمر حتما عبر بوابة الدول الشقيقة العربية والإسلامية بالدرجة الأولى، وبعض الدول حديثة الاستقلال من دول العالم الثالث، وهي الدول التي كانت تقدم دعمها للثورة وفي هذا السياق ذكر "محمد يزيد": كانت دول كولومبو التي تسمى بمجموعة "كولومبو الخمسة" هي التي تدعمنا، ولذلك كان في تقديرنا آنذاك أن الهدف الأول في عملنا الدولي يتمثل في عرض القضية أمام مؤتمر باندونغ[1].

فبعد أن تحصلت جبهة التحرير الوطني في لقاء بوقور على تعهد بأن تمنح لوفدها صفة ملاحظ للمشاركة في مؤتمر باندونغ، بادر الوفد الجزائري في المشرق العربي إلى إرسال وفد يتكون من السيدين "حسين آيت أحمد "، و"محمد يزيد" إلى بلدان جنوب آسيا وقد طاف الوفد بكافة الأقطار الآسيوية داعيا إلى القضية الجزائرية ومعرفا بها، واستطاع أن يقنع الدول الداعية إلى المؤتمر بضرورة طرح القضية الجزائرية على بساط البحث، وقد تأخر النظر في القضية الجزائرية والاهتمام بقضيتي تونس ومراكش وذلك راجع لسبب الحصار الذي ضربه الاستعمار على الجزائر[2].

انعقد مؤتمر باندونغ التاريخي في[3] الفترة بين 18-24 أفريل 1955 بباندونغ

---

[1] عمر بوضربة، تطور النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية 1954-1960، دار الإرشاد للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص275.

[2] المرجع نفسه، ص 275.

[3] أحمد سعيود، العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني- من 1 نوفمبر 1954 إلى غاية 19 سبتمبر 1958-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2001-2002، ص-ص 53-54.

بأندونيسيا[1]، أي بعد 6 أشهر على اندلاع الثورة ، ويأتي انعقاده بناءا على التوصية التي جاءت في اللائحة التي أقرها المجتمعون في بوقور في ديسمبر 1954[2].

وشاركت فيه تسع وعشرون دولة أفرو آسيوية [3]، كما دعيت لحضوره أربع حركات تحررية (تونس، الجزائر والمغرب و قبرص) كأعضاء مراقبين، وشاركت فيه الجزائر بوفد يتكون من السيدين "حسين آيت أحمد" و"محمد يزيد"[4]، وأهم مطالب وفد الثورة هي:

- الاعتراف بجبهة التحرير الوطني، ممثلا شرعيا ووحيدا للشعب الجزائري.
- الدفاع عن القضية الجزائرية في بعدها المغاربي.
- إخراج القضية الجزائرية من دائرة المحيط الفرنسي.
- العمل على جدول القضية الجزائرية في جلسات الجمعية العامة للأمم المتحدة[5].

درس المؤتمر الوضع في إفريقيا وآسيا وناقش الطرق والأساليب التي تستطيع شعوب هاتين القارتين أن تحقق بواسطتهما ما تصبوا إليه، وكان كفاح الشعب الجزائري محل إعجاب وتأييد كل الدول المشاركة في المؤتمر، وتبلور ذلك في اللائحة التي أصدرتها لتأييد كفاح الشعب الجزائري وشعوب المغرب العربي بمختلف الوسائل، وفيما يلي نص اللائحة التي أصدرها المؤتمر بخصوص الوضع بشمال أفريقيا: "نظرا لحالة الاضطراب السائد في شمال أفريقيا، ولرفض حق شعوب شمال أفريقيا أن تقرر مصيرها بنفسها، وأن

---

[1] حيمر الصالح، "القضية الجزائرية في مؤتمرات الكتلة الأفروآسيوية 1955-1961"، **مجلة البحوث التاريخية**، مج2، ع3، الجزائر، 12 فيفري 2018، ص175.

[2] أحمد سعيود، مرجع سابق، ص54.

[3] جمال قندل، مرجع سابق، ص151.

[4] المرجع نفسه، ص54.

[5] نفسه، ص153.

تعلن استقلالها، ويحدث الحكومة الفرنسية بأن تعمد إلى وضع حل سلمي لقضايا هذه الشعوب دون تأخير"[1].

هذه الدفعة التي أحرزتها جبهة التحرير الوطني في باندونغ أعطتها آمالا واسعة للسعي قدما في سبيل تحقيق أهدافها في التدويل، فسعت جاهدة في مرحلة ثانية إلى تجسيد واقعي لمضمون هذه التوصية، وهو ما تحقق فعلا بتقدم أربع عشرة دولة أفرو آسيوية من دول المؤتمر في 16 جويلية 1955 بطلب لبعث القضية الجزائرية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة لإدراجها في جدول أعمالها السنوي على أساس حق الشعوب في تقرير مصيرها، كما أن هذه المشاركة جعلت القضية الجزائرية مح ل اهتمام المؤتمرات واللقاءات حيث يمكننا ملاحظة المنحى التصاعدي لماركات جبهة التحرير الوطني في المحافل الدولية[2].

2. مشاركتها في المؤتمرات الأفرو آسيوية:

وجدت الثورة الجزائرية، منذ الأسابيع الأولى لاندلاعها سندا قويا في دول أفريقيا وآسيا، ويرجع الفضل في ذلك، في بادئ الأمر، إلى روابط العروبة والإسلام التي وظفت إلى أبعد الحدود من أجل تدويل القضية الجزائرية وفتح المجال الدبلوماسي العالمي أمام جبهة التحرير الوطني[3].

ففي شهر جانفي سنة 1955 تحركت المملكة العربية السعودية بواسطة الرسالة إلى مجلس الأمن تطالبه فيها بالتدخل السريع لإيقاف الحملات القمعية التي تمارسها فرنسا الاستعمارية في الجزائر، وبعد ذلك بحوالي ثلاثة أسابيع طلبت مجموعة من الدول الأفروآسيوية إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة العاشرة للأمم المتحدة

[1] أحمد سعيود، مرجع سابق، ص-ص54-55.

[2] عمر بوضربة، مرجع سابق، ص276.

[3] محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، دار الحكمة، الجزائر، 2015، ص157.

1956[1]، وفي اليوم الثالث عشر من شهر جوان، طلبت ثلاث عشرة دولة أفريقية آسيوية من مجلس الأمنأن يعقد جلسة عاجلة لإنهاء الحرب الدائرة رحالها في الجزائر. رفض ذلك، وقد طلبت مجموعة أخرى من البلدان الأفروآسيوية، في الأول من أكتوبر عام 1956 إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمالها الحادية عشر، وفي السادس عشر من شهر جويلية سنة 1957 طلبت إدراجها في جدول أعمال الدورة الثانية عشرة. وفي كل واحدة من هذه المرات كانت الجمعية تتخذ قرارات إجماعية وما يتبع ذلك من تعرب فيها عن أملها في أن تتوقف الحرب في الجزائر بواسطة التفاوض بين فرنسا وجبهة التحرير الوطني. لكن في كل مرة كانت فرنسا تضرب عرض الحائط بتوصيات الجمعية العامة مستغلة عضويتها في مجلس الأمن ما يتبع ذلك من حق استعمال الفيتو[2].

ولقد درست الدورة الأولى للمجلس الوطني للثورة الجزائرية هذا الوضع، وإذ ثمنت الجهد المبذول من طرف عدد كبير من الدول الأفروآسيوية، فإنها قررت تشكيل وفود متعددة تتحرك في جميع المناسبات ولا يبقى العمل مقصورا على دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن وكان لنشاط تلك الوفود أثر فاعل لم يلبث أن تجسد في مؤتمر التضامن الأفروآسيوية المنعقد في القاهرة بتاريخ السادس والعشرين من شهر ديسمبر 1957[3].

1.2. مؤتمر بريوني :

عقد هذا المؤتمر في يومي 18 و 19 جوان 1956 بيوغسلافيا، وشهد خطورة ثلاثة رؤساء لهم وزن وثقل وهم جمال عبد الناص ر، نهروا، وتيتو [4]، وقد نقل وفد الثورة،

---

[1] محمد العربي الزبيري، مرجع سابق، ص157.

[2] المرجع نفسه، ص158.

[3] نفسه، ص158.

[4] عيسى ليتيم، دور الدبلوماسية الجزائرية في العالم العربي وأفريقيا في كسب التأييد الدولي للثورة الجزائرية، جامعة باتنة1، كلية العلوم إنسانية، 2015-2016، ص154.

مذكرة مطلبيه للمجتمعين في المؤتمر دعاهم من خلالها إلى مساندة الشعب الجزائري في كفاحه المسلح ضد الاحتلال الفرنسي، حيث رأى المجتمعين أن القضية الجزائرية عادلة مطالبها، شرعي كفاحها، ومن ثم الوقوف إلى جانبها يعد مسألة مبدئية، وقد دعوا إلى إيقاف أعمال العنف بين الطرفين وضرورة الدخول في مفاوضات لإيجاد تسوية للقضية الجزائرية[1].

وقد أعطي هذا المؤتمر الدفع القوي في إعادة تحريك ملف القضية الجزائرية دوليا، حيث ذهبت في هذا الصدد جريدة المجاهد إلى القول: "...لا شك أن هذا الانتصار الدبلوماسي الذي أحرزتاه في مؤتمر "بريوني"، يمثل تقدما هاما في توسيع نطاق الاهتمام الدولي، بحرب الجزائر فهو يمكننا من ضبط الوسائل لإشعار العالم بجرائم فرنسا، وفي حق الجزائريين بأن يعيشوا أحرارا"[2].

2.2. مؤتمر القاهرة :

انعقد في الفترة الممتدة بين 26 ديسمبر 1957 وأول جانفي 1958، حضرته 44 دولة أفرو آسيوية ممثلة ب 500 مندوب، وقد مثل الجزائر السيد "الأمين دباغين" وقد عقد هذا المؤتمر بعد عدة مستجدات عرفتها الثورة الجزائرية على الصعيدين الداخلي والخارجي، أهمها انعقاد مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956، وما ترتب عنه من نتاج زادت في قوة الثورة وتنظيمها، واتساع نطاق الثورة إلى حد جعلها مطابقة للقوانين الدولية، فضلا عن المكاسب الدبلوماسية التي حققتها الجبهة في هيئة الأمم المتحدة، في دورتها الحادية عشر والثانية عشر[3].

---

[1] جمال قندل، مرجع سابق، ص155.

[2] المرجع نفسه، ص156.

[3] صالح حيمير، مرجع سابق، ص117.

حضي الوفد الجزائري في المؤتمر باستقبال حار، حيث قامت كل الوفود، وهتف بحماس عظيم لكفاح الشعب الجزائري وثورته التي عبرت عن قوة الشعوب الجديدة وصمودها الجبار وعزمها في نيل الحرية والاستقلال.

وقد حظيت القضية الجزائرية بدعم المؤتمرين، الذين نددوا بالسياسة الاستعمارية الممارسة ضد الشعب الجزائري، ودعوا إلى ضرورة تقديم المساعدة المادية للشعب الجزائري، من ألبسة و أغذية وأدوية وغيرها. وتم في هذا الاجتماع إصدار لائحة بعد التصويت عليها بالإجماع، نصت على ضرورة استقلال الجزائر وفتح مجال المفاوضات بين الطرفين الجزائري والفرنسي[1].

وكان من نتاج المؤتمر، أن تم تحديد يوم 30 مارس من كل سنة كيوم التضامن مع الشعب الجزائري، حيث تقام فيه الاجتماعات وتذاع المنشورات التي تبرز كفاح الشعب الجزائري، كما تجمع فيه مختلف المساعدات المادية لفائدة الثورة الجزائرية، وقد تدعمت هذه المساعي بإصدار الدول الأفرو أسيوية لتوصية تقدمت بها للدورة الثالثة عشر لهيئة الأمم المتحدة، المنعقدة في ديسمبر 1958 تنص على"الاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير نصيره، والمطالبة بإجراء المفاوضات بين الطرفين"[2].

3.2. مؤتمر أكرا:

كان هذا المؤتمر في 15 أفريل 1958 بغانا، وتمحورت أشغال المؤتمر على دراسة القضية الجزائرية وتصفية الاستعمار في القارة الأفريقية [3]، وقد حضره أكثر من 300 مندوب، منهم خمسة أعضاء يمثلون جبهة التحرير الوطني، وقد حظي الوفد الجزائري

[1] صالح حيمير، مرجع سابق، ص117.

[2] المرجع نفسه، ص118.

[3] عمر بوضربة، مرجع سابق، ص 288.

باستقبال حار، حيث تم تعيين أحدهم في اللجنة الإدارية للمؤتمر، فيما انتخب الآخرون كلهم برئاسة أو نيابة عدة لجان.

وقد تمكن الوفد الجزائري من طرح مشكلة الكفاح المسلح بكيفية واضحة، ويبدوا ذلك في اقتناع المؤتمرين بالدور الذي تلعبه الثورة الجزائرية، وفي التعجيل بتصفية الاستعمار في أفريقيا، وبضرورة دعم العمل البطولي الذي يقوم به الشعب الجزائري، باعتباره عملا يبشر بموت الاستعمار الفرنسي في أفريقيا. وفي الأخير صوت المشاركون في المؤتمر لصالح حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره بالاستقلال، ومن أجل، تنسيق الجهود الأفريقية والعالمية في دعم القضية الجزائرية، قرر المشاركون تشكيل مجموعة أفريقية، ضمن هيئة الأمم المتحدة، من أجل توحيد العمل لصالح جبهة التحرير الوطني[1].

4.2. مؤتمر تونس:

التقت الحكومتان التونسية والمغربية بلجنة التنسيق والتنفيذ الجزائرية في المهدية بتونس من 17 إلى 20 جوان 1958، وجاء انعقاد مؤتمر تونس في سياق تنفيذ مقررات مؤتمر طنجة[2].

ونوقش في هذا المؤتمر كيفيات تطبيق وتجسيد مقررات طنجة على أرض الواقع، فتقرر تكوين مكتب دائم للمغرب العربي ومجلسا استشاريا، وفعلا تم تجسيد ذلك وتألف المكتب الدائم للمغرب العربي من 6 أعضاء: مغربيان وجزائريان وتونسيان، وتقرر عقد الاجتماع الأول في مكتب تونس واتفق على توزيع الأعضاء كالتالي: المكتب الأول يضم مغربيان وجزائري ومقره الرباط، والمكتب الثاني يضم تونسيان وجزائري مقره تونس[3].

أما المجلس الاستشاري أو اللجنة الاستشارية والتي أشارت جريدة المجاهد إلى تشكيلها بحيث تتكون من 30 عضوا تكون فيه العضوية مقسمة بالتساوي بين البلدان

---

[1] صالح حيمر، مرجع سابق، ص-ص 178-179.

[2] عمر بوضربة، مرجع سابق، ص290

[3] المرجع نفسه، ص 290.

المغاربية الثلاث، 10 من المجلس الاستشاري المغربي، و 10 من المجلس التأسيسي التونسي و 10 من المجلس الوطني للثورة الجزائرية، واتفق على عقد دورته الأولى بتونس، أما دورته الموالية فتكون في الرباط وفي تونس بالتناوب، فالوقائع أكدت بأنه لم يرى النور أبدا[1].

ولكن سرعان ما زرعت فرنسا السوسة التي تنخر جسم الوحدة المغاربية بطرحها الإغراءات وإثارة مشكلة الحدود، ولكن هذا لا يلغى الفائدة التي جنتها القضية الجزائرية من عقد المؤتمر وهو توضيح موقف كل من المغرب وتونس في الأمم المتحدة.

وقد أكدت جبهة التحرير الوطني في هذا اللقاء حرية قرارها السياسي وقدرتها على تجاوز الضغط الممارس عليها من قبل نظامي البلدين الجارين، وأكدت على رفض سياسة ديغول خاصة فيما يتعلق بسياسة الدمج[2].

وستدفع جبهة التحرير ثمن هذا الثبات على مواقفها وهذه الاستقلالية، بحيث تعرضت إلى مزيد من الضغط، فقد أقدمت الحكومة التونسية على توقيع اتفاقية أيجلي مع الحكومة الفرنسية في 3 جوان 1958، والتي تقضي بنقل النفط الجزائري عبر ميناء الصخيرة التونسي، وهو ما أدانته جبهة التحرير الوطني عبر لجنة التنسيق والتنفيذ يوم 11 جويلية1958[3].

وتزايدت بعدها الضغوطات التونسية والمغربية لخلق صعوبات لجيش التحرير الوطني عن طريق مصادرة الأسلحة، فمن الجانب التونسي مثلا أجبرت قيادة جيش التحرير في تونس للإعلان عن مستودعات الأسلحة، المعسكرات وعدد أفرادها، وأجبرتها

[1] عمر بوضربة، مرجع سابق، ص، ص291،292.

[2] المرجع نفسه، ص 293.

[3] نفسه، 294.

بإعلامها بكل عملية لأخذ الأسلحة، ثم التخلي عن أي سلطة ذات طابع قنصلي، والإبلاغ عن أسماء كل المسئولين السياسيين ووظائفهم[1].

لذا فإنه يمكن القول أن المشكل الجوهري الذي عانت منه جبهة التحرير الوطني على صعيد علاقتها بنظامي تونس والمغرب الأقصى وهو التناقض بين التصريحات الرسمية العلنية والتي تؤكد على التضامن المطلق مع الجزائر، والممارسات الميدانية المنافية لذلك[2].

5.2.مؤتمر مونروفيا:

انعقد المؤتمر في منروفيا، عاصمة ليبيريا، من 4 إلى 8 أوت 1959، لدراسة مشاكل القارة الأفريقية خاصة مشكلة الجزائر، وقد حضر وفد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كعضو رسمي، حيث رفرف العلم الجزائري إلى جانب رايات البلدان الأفريقية المستقلة، وكان ذلك انتصار دبلوماسيا باهرا وقد حققت القضية الجزائرية مكاسب جديدة من هذا المؤتمر، حيث نالت التأييد الرسمي والصريح من كل الحكومات الأفريقية. وقد تقرر في هذا المؤتمر الاعتراف بالحكومة المؤقتة الجزائرية، كما دعا المؤتمرون إلى تقديم الدعم المادي للثورة الجزائرية وإعلان يوم الفاتح نوفمبر "يوما للجزائر"، وألحوا على ضرورة مواصلة العمل الدبلوماسي لنصرة القضية الجزائرية استجابة لهذا النداء[3].

6.2.مؤتمر الدار البيضاء:

انعقد هذا المؤتمر في الفترة من 4 إلى8 جانفي 1961، بالدار البيضاء المغربية، وقد حضره ممثلون عن كل من مصر، غانا، مالي، ليبيا، بالإضافة إلى ممثل عن حكومة سيلان، وكذا وفد عن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

---

[1] عمر بوضربة، مرجع سابق، ص294 .

[2] المرجع نفسه، ص294.

[3] صالح حيمر، مرجع سابق، ص179.

وقد حظيت القضية الجزائرية باهتمام المؤتمرين، الذين أعلنوا تأييدهم للشعب الجزائري وحكومته المؤقتة، كما طالبوا من كل البلدان المؤيدة لكفاح الشعب الجزائري، بزيادة دعمها المادي والدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية[1].

أما بشأن المساعدات العسكرية التي أصبحت تتلقاها فرنسا من طرف أصدقائها في الحلف الأطلسي في حربها ضد الجزائر، فقد أعرب المؤتمرون عن استنكارهم لهذا التصرف، كما دعوا جميع الدول الإفريقية إلى ضرورة اتخاذ جميع الخطوات التي من شأنها منع استخدام أراضيها بصفة مباشرة في العمليات الموجهة ضد الجزائر[2].

من جهة أخرى لم تنسى الندوة مشكلة التجارب الذرية الفرنسية في الصحراء الجزائرية الأمر الذي جعلها تصدر لائحة في هذا الشأن:" تعارض بكل شدة وحزم متابعة فرنسا تجاربها الذرية في الأرض الإفريقية رغم ثورة الضمير العالمي على تلك التجارب وعدم موافقة البلاد الإفريقية وتوصيات الأمم المتحدة، و تشهر بقوة بهذا العمل الاستفزازي المدبر ضد الشعوب الإفريقية .. .."، وتضيف اللائحة:" وتوجه نداء لجميع الشعوب وخاصة الشعوب الإفريقية المهددة لتبذل كل ما في وسعها إيقاف هذه التجارب ولمعارضة استخدام الأراضي الإفريقية لغاية سياسية..." [3].

كما طالب المؤتمرون بضرورة دعم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الجزائري، ورفض مختلف المناورات الفرنسية الرامية إلى المساس بالوحدة الترابية للجزائر، كما دعا المشاركون في المؤتمر، إلى سحب جميع القوات الفرنسية التي تعمل تحت القيادة الفرنسية في الجزائر، وتأييد فكرة انخراط

---

[1] صالح حيمر، مرجع سابق، ص181.

[2] المرجع نفسه، ص181.

[3] حمد سريج، "البعد العربي والإفريقي للدبلوماسية المغاربية تجاه الثورة الجزائرية من خلال جريدة الصباح"، **الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، مج7، ع14، الجزائر، جوان 2015، ص67.

الأفارقة وغير الأفارقة في الجيش الجزائري، وبهذا يمكن القول بأن قرارات هدا المؤتمر قد كانت متماشية وطموحات الشعب الجزائري وتطلعاته إلى الحرية و الاستقلال[1].

3. دورها في هيئة الأمم المتحدة

كان قادة جبهة التحرير الوطني يدركون منذ البداية الثورة أن نجاح مشروع التحريري الذي اضطروا من أجل تحقيقه لأشعل فتيل حرب ليلة الفاتح من نوفمبر 1954، فكانت الأمم المتحدة أحسن منفذ لتحويل المشكلة الجزائرية إلى قضية عالمية [2]، فقد انتبه محررو بيان 1 نوفمبر 1954 إلى حقيقة لما حددوا الأهداف الخارجية للكفاح المسلح في ثلاث نقاط هي:

- تدويل المشكلة الجزائرية.
- وتحقيق وحدة شمال إفريقيا ضمن الإطار العربي الإسلامي، وهو إطارها الطبيعي والشكر والامتنان لكل الأمم التي تدعم الكفاح الجزائري ضمن إطار ميثاق والأمم المتحدة.

وبادرت جبهة التحرير الوطني إلى تعين وفد أحسن إطاراتها يتشكل من "حسين آيت أحمد" و"أحمد بن بلة"، و"محمد خيضر"، فاستقر هذا الوفد بالقاهرة، وعمل على التعريف بالقضية الجزائرية والبحث عن دعم دولي لها، من خلال الاتصال بممثلي مختلف الدول، خاصة دول إفريفيا آسيا وكذلك بواسطة حملت إعلامية مركزة كان من بين أهم قنواتها إذاعة صوت العرب المصرية التي كانت أول قناة إذاعية تبشر بالثورة الجزائرية[3].

وكانت جبهة التحرير تدرك أن تدويل القضية الجزائرية أمرا حاسما في حل المشكلة الجزائرية بما يخدم أهدافها، وتأثيرها الكبير على المجتمع الدولي، ولهذا وجدت أن الحل

---

[1] صالح حيمر، مرجع سابق، ص181.

[2] رمضان بورغدة، الثورة الجزائرية والجنرال ديغول 1958-1962، مؤسسة بونة للبحوث والدراسات، الجزائر، 2012 ، ص، ص58، 65.

[3] المرجع نفسه، ص65.

الوحيد للوصول إلى الأمم المتحدة هو مساعدة الدول العربية الإسلامية، ومجموعة الدول الآسيوية[1].

حيث وجه الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين يوم 8 فيفري 1957 مذكرة إلى الأمين العام للأمم المتحدة السيد "داغ هامرشولد" أهم ما ورد فيها مطالبة الأمم المتحدة، بأن "تساعد الشعب الجزائري للحصول على استقلاله وسيادته"، وفتح باب المفاوضات مع جبهة التحرير الوطني باعتبارها الممثل الحقيقي للشعب الجزائري[2].

وفي يوم 15 فيفيري 1957 صادقت الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية سبعة وسبعين صوت على القرار التالي: إن الجمعية العامة بعد سماعها لتصريحات مختلف الوفود ومناقشة القضية الجزائرية، واعتبارها للوضع السائد في الجزائر الذي يسبب كثيرا من المآسي والخسائر البشرية، تأمل في أن روح التعاون تسمح بإيجاد حل سلمي وديمقراطي وعادل طبقا لميثاق الأمم المتحدة[3].

أما الرابطة الدولية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، فقد وجهت يوم 28 مارس 1957م، رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة، السيد "داغ هامرشولد" نددت فيها بتكثيف فرنسا لحربها في الجزائر وطالبت بتطبيق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وبتاريخ 15 أفريل 1957 وجهت المجموعة الأفروآسيوية رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة السيد "باغ هامرشولد"، نددت فيها بشدة بالاستعمال المنهجي للعنف وسياسة القمع الجماعي التي تمارسها الحكومة الفرنسية ضد الشعب الجزائري[4].

وفي 22أفريل 1957 وجهت جبهة التحرير الوطني مذكرة إلى الأمم المتحدة ردا على المقترحات الفرنسية حول وقف إطلاق النار في الجزائر من بين ما ورد فيها "أننا

---

[1] رمضان بورغدة، مرجع سابق، ص59.

[2] المرجع نفسه، ص60.

[3] نفسه، ص-ص61-63.

[4] نفسه، ص-ص63-65.

مستعدون للبدء في مفاوضات فورية من أجل وقف لإطلاق النار مع السلطات الفرنسية على قاعدة الاعتراف بحق الشعب الجزائري في الاستقلال"[1].

وبتاريخ 2 جوان 1957 وجهت جبهة التحرير الوطني برقية إلى السيد "داغ هامرشولد" طالبت فيها بضرورة قيام الأمانة العامة للأمم المتحدة بتحقيق الممارسات المنهجية من قبل القوات الفرنسية المنغمسة في حرب الجزائر، في إشارة منها إلى جرائم الاختطاف والإعدام الصوري، والتغذيب المنظم التي شاعت خاصة خلال معركة الجزائر.

وفي 4 جوان 1957، قررت المجموعة الأفروآسيوية القيام بإجراءات مناسبة لتسليط الأضواء على مجزرة ملوزة الرهيبة، وأحداث دموية أخرى وقعت في الجزائر، وبتاريخ 13 جوان 1957 اجتمعت وفود سبعة عشر دولة أفرو آسيوية في الأمم المتحدة مناقشة القضية الجزائرية واقتراح وفد جبهة التحرير الوطني أن تأخذ المجموعة في الحسبان طلبة الموجه إلى الأمم المتحدة يوم 2 جوان بغرض القيام بتحقيق حول مجزرة ملوزة[2].

وفي 15 أوت 1957 وجهت جبهة التحرير الوطني مذكرة طالبت فيها بأولوية مناقشة القضية الجزائرية في الجنة السياسية للدورة الثانية عشر للجمعية العامة للأمم المتحدة لأن " كل تأخر في المناقشة القضية الجزائرية يمكن أن يتسبب في تعقيد أكثر لحل سلمي للقضية الجزائرية..."، كل المعلومات التي بحوزتنا تبين أنه لا حكومة الفرنسية ولا البرلمان لهما أية نية في حل سلمي للمشكلة الجزائرية يأخذ في الحسبان تطلع الشعب الجزائري للاستقلال[3].

---

[1] رمضان بورغدة، مرجع سابق، ص66.

[2] المرجع نفسه، ص67.

[3] عبد القادر كرليل، "القضية الجزائرية في الأمم المتحدة 1955-1961"، **مجلة الأفكار وآفاق**، مج5، ع08، 2016، ص73.

وبالرغم من هذه المناقشة إلا أن قرار لم يعلن عن حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره إلا أنه عبر عن الأمل في إيجاد حل سلمي وديمقراطي عادل للمشكلة الجزائرية بوسائل ملائمة وطبقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة [1]، وهكذا فإن القضية الجزائرية التي اعتذر الكثيرون فيما مضى عن عرضها الأمم المتحدة خلافا لقضيتي تون س ومراكش، بمقولة أن الجزائر إنما تعتبر من الوجهة القانونية مقاطعة فرنسية، ومن ثم فليس من اختصاص الأمم المتحدة التدخل فيها وأن ذلك يعد خرقا للمادة السابعة من الفصل الأول من ميثاق الأمم المتحدة التي تمنع التدخل في القضايا الداخلية للدول الأعضاء، مع أن الجزائر في الواقع ليست إلا مستعمرة كسائر المستعمرات الت ي احتلتها فرنسا بالقوة وأرغمتها على الخضوع أمدا طويلا لسيطرته ا الاستعمارية المبنية على الاعتبارات العنصرية، أي أن فرنسا تحتل الجزائر وتحكمها نتيجة إخضاعها بالقوة وليست أرض الجزائر امتدادا للأراضي والمقاطعات الفرنسية[2].

[1] عبد القادر كرليل، مرجع سابق، ص137.

[2] أحمد سعيود، مرجع سابق، ص137.

مرت الثورة الجزائرية بمراحل مختلفة حيث اتبعت قيادة الثورة الجزائرية إستراتيجية عسكرية مختلفة الأسلوب والمنهج والمبادئ والتصورات، حيث اعتمدت على توعية الجماهير و توظيف وسائل الإعلام خاصة بعد سنة 1956، من خلال استخدامها للإعلام المكتوب كالنشريات والرسائل كما استحدثت صحف متعددة أبرزها "المجاهد" وإذاعة تتكلم باسمها عن الثورة التحريرية.

كما نجحت الدبلوماسية الجزائرية في إيصال القضية الجزائرية إلى المحافل الدولية، وفي وقت وجيز جدا، حيث تم عرضها و اخترق صداها جدران باندونغ، وأيضا في المؤتمرات الأفروآسيوية فظلت تلقى الدعم القضية في مختلف المناسبات الأفروآسيوية، من خلال التعريف بالقضية الجزائرية و إسماع صوت الشعب الجزائري المكافح إلى العالم كله.

اتضح لنا مما سبق أن نجاح الدبلوماسية الجزائرية والنخبة المثقفة الجزائرية في تدويل القضية الجزائرية في الأمم المتحدة، وذلك للكثرة العددية للدول المؤيدة للقضية الجزائرية، مما دفع بالهيئة إلى الاعتراف بحق الشعب في استرجاع سيادته واستقلاله، ولكنها فشلت في تسوية القضية الجزائرية بالرغم من انخفاض عدد المؤيدين لفرنسا.

الفصل الرابع:

النخبة المثقفة الجزائرية وإتفاقيات إيفيان

أولا: المفاوض الجزائري في مواجهة المفاوض الفرنسي

1. مرحلة جس النبض بين الطرفين

2. مرحلة المفاوضات الرسمية

3. مرحلة المفاوضات الأخيرة

ثانيا: دور النخبة الجزائرية في الضغط على القرارات الفرنسية

1. رضا مالك

2. سعد دحلب

3. بن يوسف بن خدة

ثالثا: واقع النخبة المثقفة الجزائرية غداة الاستقلال

1. الصراع على السلطة

2. أهم الناصب التي تقلدتها النخبة المثقفة الجزائرية

3. الانزلاق نحو الحكم الفردي.

سنتطرق في هذا الفصل إلى دور النخبة المثقفة الجزائرية في مفاوضات إيفيان، ومواجهته للمفاوض الفرنسي، والضغط على قراراته، وأخذنا كنموذج للشخصيات التي كان لها دور مهم في مفاوضات "كرضا مالك"، و"سعد دحلب"، و"بن يوسف بن خدة"، وكذا عرض واقع النخبة المثقفة الجزائرية غداة الاستقلال، من صراع حول السلطة، إلى أهم المناصب التي تقلدتها النخبة، وما نجم عن هذا الصراع.

أولا: المفاوض الجزائري في مواجهة المفاوض الفرنسي:

1. مرحلة جس النبض بين الطرفين:

بعد استلام "جاك سوستال" مهامه كحاكم عام للجزائر في 15 فيفري 1955، قام بإجراء اتصالات عديدة مع بعض القادة الجزائريين بقصد التفاوض وإنهاء الحرب بينهما، وكان المفاوض الكبير الذي عينه "سوستيل" لكي يقوم بالاتصال مع الجزائريين هو الرائد "فينساي مونتاي" رئيس ديوانه العسكري والذي يجيد اللغة العربية[1].

ونجح "مونتاي" في إجراء تحقيق مع "مصطفى بن بولعيد" عند الإلقاء القبض عليه في تونس في فيفري 1955، وتحاور مع "علي زعموم" من الولاية الثالثة و "الشيخ خير الدين" من جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، و "الحاج شرشالي" من المركزيين، و "أحمد فرانسيس" من حزب البيان[2].

لكن مهمته فشلت لأن الحكومة الفرنسية لم تكلفه بأي مهمة رسمية للتفاوض مع الجزائريين.

وفي 3 أفريل 1955 تأكدت نوايا "سوستيل" السيئة عندما أعلن حالة الطوارئ وبهذه الإجراءات التعسفية ضد الجزائريين، تعثرت هذه المفاوضات.

[1] عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر–من البداية لغاية 1962، دار الغرب الإسلامي –، لبنان، 1997، ص511.
[2] المرجع نفسه، ص511.

وبعد إنهاء مهام "سوستال" جاء غي موليه الذي بدأ يتطلع بالاتصال مع جبهة التحرير الوطني دون الاعتراف بها رسميا، ليبدأ عدد من قادتها في إجراء اتصالات [1] سرية مع مفاوضي الحكومة الفرنسية، وكان "عبد الحفيظ بوصوف" قائد الولاية الخامسة أول من اتصل بمبعوث غي موليه "بيير كومين" لكن المشاورات فشلت بينهما.

كما ذكر "بن يوسف بن خدة " أن "منديس فرانس" أرسل مبعوث اتصل به و "عبان رمضان" في الجزائر العاصمة في شهر أفريل عام 1956 مصحوبا بالمحامي "فيلي" وتم اللقاء بينهم بفيلة بتيلملي بالعاصمة، وبعد مدة اجتمع الأساتذة المحامون "شارل فيروني" "وروني أستيت " و "عبان رمضان " الذي أبلغهم أن جبهة التحرير الوطني مستعدة للتفاوض، وأنها مستعدة لتوجيه وفد يتكون من "عبان رمضان"، و"زيغود يوسف"، "كريم بلقاسم"، "مصطفى بن بولعيد " وأربعة أعضاء من الوفد الخارجي الموجود بالقاهرة للاجتماع بممثلين عن الحكومة الفرنسية [2]، مشترطا الإعلان رسميا عن أعضاء الوفد الفرنسي وضمان أمن وفد جبهة التحرير الوطني، ورفض "غي مولي" ذلك لأنه لم يكن مستعدا للدخول في مفاوضات جدية ومعلنة، واقترح بدلا عنها لقاء سريا مع موظف بسيط، وذلك بهدف الإطلاع أكثر على تنظيم جبهة التحرير الوطني ومعرفة نواياه الحقيقة[3].

[1] مقدم سيد أحمد، المفاوضات والمفاوضون في تاريخ استقلال الجزائر 1960-1962، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة جيلالي ليابس-سيدي بلعباس-، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2016-2017، ص4.

[2] بن يوسف بن خدة، نهاية حرب التحرير في الجزائر-اتفاقيات ايفيان-، تق: لحسن زغدار، محل العين جبائلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائ، (د،س)، ص15.

[3] مقدم سيد أحمد، مرجع سابق، ص49.

وإثر فشل اللقاء مع قادة الداخل في مارس 1956 التفت غي مولي إلى قيادة الخارج بالقاهرة، حيث اجتمع "محمد خيضر " في القاهرة مع "قورس" و"بيقارا" مبعوثي "غي مولي"بين 12 و 30 أفريل 1956 ، ليضع غي مولي عدة مقترحات هي[1]:

- إجراء انتخابات يشارك فيها جميع السكان الجزائريون والأوروبيون في صندوق واحد.
- التفاوض بعد ذلك مع المنتخبين الجدد، مع وضع دستور جديد للبلاد.
- وقف إطلاق النار.
- النار قبل إجراء الانتخابات، وعرفت بثلاثية غي مولي[2].

أجاب "محمد خيضر":

- المحاورون الجزائريون تعينهم جبهة التحرير الوطني.
- لا تجري الانتخابات حتى يجري الاتفاق على الخطوط العريضة، والمبادئ الأساسية للدستور الجديد مع جيش التحرير.
- وقف إطلاق النار ثم الشروع في الانتخابات مباشرة.

وبهذه الخطة كان غي مولي يسعى إلى إنشاء نظام سياسي بالجزائر يتمتع بالاستقلال الذاتي ليتجدد اللقاء بين الوفدين في الفاتح مايو 1956، ولم يحصل الوفاق، واطلع "محمد خضر" "بن بلة" والدكتور "الأمين دباغين" بمضمون الحوار دون جديد[3].

[1] عبد الله مقلاتي، المشروع الفرنسي الصليبي الاحتلال للجزائر وردود الفعل الوطنية1830-1962، مرجع سابق، ص ص477-478.

[2] عبد الله مقلاتي، المشروع الفرنسي الصليبي الاحتلال للجزائر وردود الفعل الوطنية1830-1962، المرجع السابق، ص478.

[3] مقدم سيد أحمد، مرجع سابق، ص-ص 49-50.

وفي جويلية 1956، جرت مفاوضات واتصالات سرية بين الوفدين الجزائري والفرنسي بعد انتهاء مؤتمر بريوني ببلغراد بيوغسلافيا.

وذكر "بن يوسف بن خدة " أن الاتصال الثاني بعد لقاء القاهرة أين التقى في 21 جويلية 1956، كل من السيدين "أحمد فرانسيس" و"محمد يزيد" عن جبهة التحرير الوطني و ببار كومين الأمين العام بالنيابة للحزب الاشتراكي، أثناء انعقاد "مؤتمر بيروني " بيوغسلافيا لدول عدم الانحياز عن طريق الرئيس اليوغسلافي "تيتو"[1].

يقول "رضا مالك" أن مهمة الوفد الجزائري كانت الاصطفاء دون الدخول في مسائل أساسية مع إمكانية الاتفاق على تاريخ ومكان لقاء جديد مع جبهة التحرير الوطني عند الضرورة، وبعد يومين من المحادثات اتفقوا على إجراء نقاشات أولية سرية ورسمية مباشرة بين ممثلي من الحكومة الفرنسية وجبهة التحرير الوطني[2].

ثم حصل اتصال جديد بروما بين "الطيب بولحروف " و "بيار كومين" في أوت 1956، ثم التقى "أحمد فرانسيس" و"أمحمد يزيد" "ببيار كومين" بأحد مقاهي روما في 17 أوت 1956 لمدة ساعة، ليتوصلوا إلى اتفاق بالالتقاء في اليوم الموالي بمطعم بعيد على الأنظار[3].

وفي الفترة الممتدة من 31 أوت إلى 5 سبتمبر 1956 جرت محادثات جديدة كان الهدف منها معالجة المسائل الجوهرية، حيث جمع "لمين عبد الرحمان كيوان "، "محمد يزيد"، "محمد خيضر" من الجانب الجزائري، ومن الجانب الفرنسي "بيار كومان" يرافقه

[1] مقدم سيد أحمد، مرجع سابق، ص51.

[2] المرجع نفسه، ص52.

[3] نفسه، ص52.

"كازيل" و "بيار هيريو " بروما الإيطالية ، واستمرت المحادثات لمدة يومين لخص الوفد الفرنسي موقفه بما يلي[1]:

- ستمنح الجزائر استقلالا إداريا واسعا محصورا بصلاحية محددة وتشمل سلطة تنفيذية وتشريعية جزائرية مختصة في كل المجالات التي لم يتم اعتبارها اختصاصات مشتركة.
- تكون ميادين الصلاحيات المشتركة موضع دراسات ونقاشات مشتركة لهيئة أو لهيئات بين ممثلي الحكومة الفرنسية وممثلي السلطة التنفيذية الجزائرية حسب مقاييس يتم تحديدها[2].
- وسيتم اعتبار المجالات التالية من الاختصاصات المشتركة: الحريات العامة والحقوق الفردية_المسائل العسكرية_الشؤون الخارجية _التخطيط الاقتصادي والمشاكل المالية.

وفي حالة قبول هذه التسمية يمكن أن تفتح مفاوضات رسمية وعلنية وسوف تفصل بين التفاوض والانتخابات مرحلة انتقالية، وتتم دراسة طبيعة السلطة الانتقالية التي ستقوم بتسيير الشؤون اليومية[3].

وفي يوم 22 سبتمبر تمت مقابلة أخرى ببلغراد حضرها "هيربوت" وحده من جانب فرنسا، و "محمد خيضر" مرفوقا بالدكتور "محمد الأمين دباغين " رئيس الوفد الخارجي الجزائري، واقترح الوفد الجزائري أن تكون المسائل المشتركة بين الصلاحيات الفرنسية الجزائرية مع إمكانية الإعلان عن استقلال الجزائر كشرط مطلق، وطلب من "هيربوت"

[1] شهرزاد حامي، الهيئة التنفيذية المؤقتة والاستفتاء على استقلال الجزائر (19 مارس 1962-28 سبتمبر 1962)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة 1، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والآثار، 2017-2018، ص33.

[2] شهرزاد حامي، المرجع السابق، ص33.

[3] المرجع نفسه، ص33.

أن يطلع حكومته على هذه المقترحات في انتظار مقابلة ثانية، لكنها تماطلت في الرد، لتتوقف المفاوضات بين جبهة التحرير الوطني وفرنسا [1]، بعد اختطاف طائرة الزعماء الخمسة في 22 أكتوبر 1956 بواسطة الطيران الفرنسي[2].

وقد عملت لجنة التنسيق والتنفيذ بهذه الحادثة بواسطة الإذاعة، حيث حررت منشورات تثبت فيه عملية القرصنة الجوية، وقررت قطع كل الاتصالات المباشرة مع المبعوثين الفرنسيين.

ولكن هذه المفاوضات لم تدم طويلا لأن الجزائريين تأكدوا بأن غي مولي كان يسعى لاستعمال القوة العسكرية للقضاء على الثورة الجزائرية[3].

ولقد كانت هذه اللقاءات بالنسبة للحكومة الفرنسية وجبهة التحرير الوطني عبارة عن حبس النبض أو مناورات تهدف إلى مواصلة للحرب أو اجتياز المرحلة الصعبة، ففشلها كان متوقع نظرا لعدم إدراك السلطات الفرنسية حجم المعضلة الجزائرية وكان حلها لا يمكن أن يكون إلا عن طريق الرضوخ للتفاوض بل أكثر من هذا تفاوض مع قادة جبهة التحرير الوطني إلا بعد الاعتراف المسبق بالاستقلال[4].

2. مرحلة المفاوضات الرسمية:

لقد توقفت لعبة المفاوضات الأولى، أو ما يعرف بمرحلة جس النبض، منذ أكتوبر 1956، وبمجيء ديغول للحكم عادت الاتصالات الجزائرية الفرنسية بين أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ والكاتب جان "عميروش" والسيد "أوليفي فيشا"، وهو صديق "ديغول" وأن هذا الأخير موافق على تسوية القضية الجزائرية عن طريق التفاوض مع جبهة التحرير الوطني[5].

---

[1] مقدم سيد أحمد، مرجع سابق، ص-ص 53 -54.

[2] بن يوسف بن خدة، مرجع سابق، ص15.

[3] شهرزاد حامي، مرجع سابق، ص36.

[4] المرجع نفسه، ص-ص 36-37.

[5] نفسه، ص37.

واستمرت الاتصالات بين "عميروش عبد الرحمان فارس " عدة مرات بسويسرا ثم بتونس في 30 جويلية 1958 مع "فرحات عباس"، و"كريم بلقاسم"، أين أطلعهما على اقتراحات "ديغول" والقائمة على تكوين دولة مستقلة تكون في البداية عضوا في المجتمع الفرنكفوني الإفريقي، وتصبح لاحقا دولة مشتركة مع تونس والمغرب، لكن "فرحات عباس" رفض هذه الاقتراحات، وإبلاغهم باستعدادهم للتباحث معهم من أجل وقف إطلاق النار على أساس الانتخابات فإيقاف القتال، ثم الدخول في مفاوضات بعدها أرسل "ديغول" دعوة إلى "فرحات عباس" بواسطة "عبد الرحمان فارس" ليدعوه للقاء معه بباريس، لكن "فرحات عباس" رفض[1]،وجرى لقاء بين "ديغول" و"عبد الرحمان فارس" بقصر ماتينيون، وأشار "عبد الرحمان فارس " أن الحل الوحيد هو الدخول في مفاوضات جدية مع جبهة التحرير الوطني، وجرى لقاء آخر بينهما في 12 جوان 1958، أين طلب منه "ديغول" المشاركة في حكومته كوزير دولة حيث أنه لم يعطيه جواب إلا بعد استشارة جبهة التحرير الوطني[2].

وعند اعتراف "ديغول" بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره في 16 سبتمبر 1959، جرت عدة اتصالات بين شخصيات فرنسية بالحكومة الجزائرية، لكن الحكومة الجزائرية لم تعتبرهم مبعوثين رسميين لأنهم لم يكونوا يحملون معهم أي اعتماد رسمي، غير أنها في بيان 28 سبتمبر أعلنت عن استعدادها للدخول في مفاوضات مع الحكومة الفرنسية حول إيقاف القتال وتطبيق تقرير المصي ر، وفي فيفري 1960 اجتمع المؤرخ "شارل أندري جوليان" بوزير التسليح والتموين الجزائري "عبد الحفيظ بوصوف"، فحدثه عن الشروط التي ترغب الحكومة الجزائرية في توفيرها حتى يتمكن الشعب الجزائري

[1] شهرزاد حامي، مرجع سابق، ص37.

[2] مقدم سيد أحمد، مرجع سابق، ص57.

من تقرير مصيره بحرية، اطلع من بعد "شارل أندري جوليان" على المحادثة، وقدم تقريرا عنها إلى باريس[1].

وقد جرى لقاء سري جدا بين "دحلب" و "شايي" يوم 2 فيفري 1961 ببريطانيا بجنيف، تساءل فيها الطرفان عن طبيعة المفاوضات المقبلة هل ستكون سرية أو علنية، وما مدى جدية فرنسا في المفاوضات وبعد إخفاق هذه الاتصالات أجري اتصال آخر بين المخابرات الفرنسية وزعماء الولاية الرابعة بقيادة "صالح زعموم"، وضم الوفد الفرنسي: "العقيد جاكان" و"العقيد ماتون"، و"برنار تريكو" أين اتفق الجميع على فتح المفاوضات مع رئيس الجمهورية الفرنسية[2].

وكان آخر لقاء يوم 02 جوان 1961، والذي تقرر فيه السفر لملاقاة ديغول فتوجه "سي صالح" رفقة "محمد بونعامة"، و"لخضر بوشامة" إلى باريس، والتقوا مع "ديغول" في 10 جوان 1960 على الساعة العاشرة ليلا ليستهل المحادثات بأنه ممثل فرنسا، وأن الاستفتاء يتم شرط أن يضع المقاتلون الجزائريون أسلحتهم في مكان يتفق عليه الطرفان، فتدخل القادة[3] الجزائريون، قالوا أن موقفهم ليس منعزلا، وأنهم سيعملون على الاتفاق مع باقي المسؤولين في الداخل، شرط تقديم تسهيلات لتنقلهم عبر الولايات.

ويبدوا أن تلك المفاوضات لم تكتسي طابع الجدية من طرف السلطات الفرنسية، ولكن بعد تلك المناورات اضطر "ديغول" للانصياع لرغبة جبهة التحرير الوطني والتحضير لعقد لقاء رسمي خصوصا أنها قبلت بمبدأ التفاوض[4].

---

[1] مقدم سيد أحمد، مرجع سابق، ص، ص 56، 59.

[2] المرجع نفسه، ص، ص56، 59.

[3] نفسه، ص59.

[4] نفسه، ص، ص60، 62.

1.2. محادثات مولان جوان 1960:

نظرا لهذه الدعوة الرسمية من قبل الجانب الفرنسي أوكلت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية السيدين "محمد الصديق بن يحيي "، و "أحمد بومنجل " لإجراء محادثات في يوم 25 جوان 1960 بمدينة "مولان" الفرنسية والتي استمرت فيها المحادثات إلى غاية 29 جوان وباءت بالفشل نظرا لسوء نية الطرف الفرنسي وإملاء شروطهم الذي يتقدمهم وقف إطلاق النار لبدأ محادثات رسمية[1].

ولقد عبر رئيس الحكومة المؤقتة آنذاك السيد "فرحات عباس" في نداء وجهه للشعب الجزائري بتاريخ 5 جويلية 1960 بحيث شرح وجهات النظر بين الوفدين الجزائري والفرنسي هذا الأخير الذي أراد إملاء شروطه دون أدنى نقاش أو تفاوض، مما كان له رد فعل رسمي من قبل الحكومة المؤقتة ورد فعل شعبي تضامني مع جبهة التحرير الوطني وذلك برفض كل المشاريع الفرنسية المقترحة على الشعب الجزائري هذا الأخير الذي برهن للجنرال "ديغول" عن تمسكه واعترافه الوحيد بقيادة جبهة التحرير الوطني والسير ورائها وذلك من خلال تلك المظاهرات التي عرفتها الكثير من المدن الجزائرية على إثر زيارة "ديغول" للجزائر وترويجه[2] لمشروعه "الجزائر جزائرية" يوم 9 ديسمبر 1960 فكان الرد الشعبي مزلزلا يوم 11 ديسمبر 1960 عمت مختلف المدن الجزائرية رافضة للمشروع الديغولي أو لمشروع المستوطنين إضافة إلى ما حققته الثورة على الصعيدين الداخلي والخارجي من انتصارات أدت إلى ركوع الجانب الفرنسي ومطالبته بإعادة فتح باب المفاوضات[3].

---

[1] لباز الطيب، "مفاوضات الاستقلال بين فرنسا والجزائر (1960-1962)"، **مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية**، مج3، ع3، الجزائر، 15 سبتمبر 2020، ص17.

[2] لباز الطيب، مرجع سابق، ص18.

[3] المرجع نفسه، ص18.

2.2.لقاء لوسارن 20 فيفري1961:

نظمت مباحثات يوم 20 فيفري 1961 بين وفد فرنسي من "جورج بومبيدو" مدير سابق لديوان الرئيس "ديغول" ووفد جزائري متكون من "أحمد بومنجل" مدير سياسي في وزارة الإعلام و"الطيب بولحروف" ممثل الحكومة الجزائرية بروما.

توقفت المباحثات نظرا إلى تباعد المواقف: فالوفد الفرنسي ما زال يشترط توقيف القتال قبل الخوض في موضوعات جوهرية، وتعقدت الأمور بعد أن تدخل "جورج بومبيدو" الذي اعتبر الصحراء "بحرا داخليا" بين الجزائر والبلدان المجاورة وطلب إبقاء قاعدة المرسي الكبير تحت سيادة فرنسا مثل قاعدة جبل طارق التي بقيت تحت سيادة بريطانيا بالرغم من وجودها في التراب الاسباني، فرفض الوفد الجزائري هذه المطالب وكرر أن على فرنسا أن تعلن استقلال الجزائر وسيادتها على كل ترابها[1].

3.2.لقاء نيو شاتيل "سويسرا" مارس1961:

التقى وفدا الطرفين من جديد مع بداية شهر مارس من سنة 1961 وأكد "بومبيدو" أن "ديغول" سيشرع في لقاء وفد جبهة التحرير الوطني كما سيلتقي مع وفود أخرى تمثل المشهد الجزائري، وحرص على أن مسألة الصحراء لا نقاش حولها مع قبوله التطرق إلى نقاط أخرى تقنية تخص الإطارات والتقنيين ورؤوس الأموال والاستشارات وخلص اللقاء إلى تأجيل موضوع الصحراء بعد تقرير المصير[2]، إلا أن الوفد الفرنسي بعد لقاءات سرية قبل أن تكون المفاوضات مع جبهة التحرير الوطني فقط وتفاهم الطرفان على تأجيل قضية الصحراء نظرا لعدم تطابق وجهات النظر حولها كما اتفق الطرفان أن تكون

[1] بوعلام بن حمودة، مرجع سابق، ص554.

[2] لباز الطيب، مرجع سابق، ص18.

المفاوضات علنية ورسمية وتخص المسائل السياسية والعسكرية وعلى العموم فإن الوفد الجزائري ظلت مواقفه ثابتة في مسألة وحدة التراب والشعب الجزائري[1].

3. مرحلة المفاوضات الأخيرة:

1.3.مفاوضات إيفيان الأولى:

بدأت مفاوضات إيفيان الأولى بتاريخ 20 ماي 1961، شارك في هذه المفاوضات من طرف الجزائريين: ("كريم بلقاسم"، "سعد دحلب" و"محمد الصديق بن يحي "، "الطيب بولحروف"، "أحمد فرنيس"، "أحمد بومنجل"، "القايد أحمد"، "علي منجلي" و"رضا ملك")، باعتباره ناطقا رسميا باسم الوفد الجزائري، أما الوفد الفرنسي قاده "لويس جوكس"، حاول هذا الأخير التركيز علو وقف القتال الذي كان يصفه بالإرهاب والاحتفاظ بالصحراء، لكن الوفد الجزائري أصر على مواقفه السابقة، الأمر الذي أدى إلى فشل مفاوضات إيفيان الأولى وتوقفها في 13 جوان 1961[2]، لكنها سرعان ما استؤنفت يوم 20 جويلية 1961 وقد تمحور النقاش والتفاوض حول تحقيق الهدنة بين الطرفين قضية الصحراء و مصير المستوطنين في الجزائر، فكان موقف الوفد الجزائري المفاوض بأن الجزائر أمة موحدة شعبا ووطنا، وهو ما أدى إلى توقف المفاوضات من جديد في نفس الشهر وقرر الطرفان الإبقاء على قنوات الاتصال فيما بينها واختير المناضل "سعد دحلب" ليكون وسيطا بين الطرفين وممثلا للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في جنيف السويسرية إلى غاية 20 جويلية 1961[3].

وتركزت هذه المفاوضات على بحث الخطوط العامة للمشكل المطروح وقد صاحبها مناورة فرنسية وهي إعلان وقف إطلاق النار من جانب واحد وذلك في 30 ماي، والضمانات التي منحتها فرنسا للانفراج فسمحت لجزء من 2.5 مليون من المعتقلين

[1] لباز الطيب، مرجع سابق، ص-ص18-19.

[2] عبد الوهاب بن خليف، تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال، دار دزاير أنفو، الجزائر 2013، ص-ص 268-269.

[3] المرجع نفسه، ص269.

بالخروج من المحتشدات الموضوعية تحت مراقبة الجيش الفرنسي وإطلاق سراح 6000 معتقلا، وتناولت المفاوضات ضمانات حول الاستفتاء ووضع المستوطنين الأوروبيين في الجزائر بعد الاستقبال، ثم مشكلة الصحراء، وفي 31 ماي لكي يبرهن "ديغول" عن حسن نيته حكم على ("شال وزيلر " بالحبس لمدة 15 سنة) ولكن في 12 جوان أوقفت فرنسا المحادثات إلى أجل غير مسمى لخلاف حدث في ثلاث نقاط هي[1]:

1. عدم اعتبار الصحراء كجزاء من الجزائر.
2. حول تسليم الجزائريين بقيام وضح خاص للجالية الأوروبية في الجزائر.
3. قضية توقيع اتفاق لوقف إطلاق النار.

وقال " لويس جوكس": "توقفت المحادثات لأنها تتطلب مهلة في التفكير"، وكذلك تسمح لفرنسا بالقيام بمناورات، وهذه المرة على الصعيد الإفريقي للضغط على الحكومة المؤقتة لحملها على تنازلات بشأن المبدأ السياسي المتعلق بوحدة التراب الجزائري[2].

2.3. لقاء لوقران من 20 إلى 28 جويلية 1961:

التقى الوفد الجزائري برئاسة "كريم بلقاسم" والفرنسي برئاسة "لويس جوكس" يوم 20 جويلية 1961 بقصر "لوقران" بإيفيان الفرنسية القريبة من الحدود السويسرية وبمجرد افتتاح المحادثات أكد "لويس جوكس" من جديد وبمرونة ولياقة وجه النظر الفرنسية "لبلقاسم كريم"، وتقرير لقاء على حدة بينهما يوم 26 جويلية وقدم "كريم بلقاسم" وضعا سريعا إلى وفده، واستأنفت المفاوضات في لوغران يوم 27 جويلية 1961، وخلالها تمت تسوية كثير من الخلافات، لكن مسألة فصل الصحراء شكلت عائقا أدى إلى غاية سبتمبر 1961، حيث اعتراف أن لا أحد يشك في أن الصحراء جزائرية، وهكذا مهدت الطريق

[1] محمد بلعباس، الوجيز في تاريخ الجزائر، دار المعاصرة، الجزائ، 2009، ص228.

[2] المرجع نفسه، ص228.

لإتمام المفاوضات، وألح ديغول على الوفد الفرنسي إنهاء ملفات التفاوض ووضع الحرب التي أرقته كثير[1].

وفي يوم 28 جويلية بسبب قضية الصحراء وكانت هذه المرة بمبادرة الوفد الجزائري وفي هذه الفترة حاول بورقيبة استرجاع مطار القاعدة الجوية البحرية لبنزرت بتعبئته المواطنين لاقتحامها ورد "شارل ديغول" بعنف على هذه التعبئة التي أدت إلى قتل 1000 مواطن من أخواتنا التونسيين وما يزيد عن 2000 جريحا 2000 أسيرا، وأمام هذه الحادثة عبرت جبهة التحرير الوطني عن تضامنها الكامل مع تونس باقتراح وضع قوات جيش التحرير الوطني تحت تصرفها[2].

3.3.لقاء بال الأول 28-29 أكتوبر 1961:

توقفت المفاوضات الرسمية يوم 20 جويلية 1961، دون تسجيل تقدم يذكر بسبب قضية الصحراء، وافتراق الوفدان على أمل أن يتجدد اللقاء في المستقبل دون رزنامة محددة أو تاريخ معين، وقد حدثت بعدها عدة تحولات على مستوى الهياكل السياسية في الحكومة الجزائرية المؤقتة، بتعين حكومة جديدة وبالاقتران هذا التجديد بمشاكل حادة مع قيادة الأركان التي امتنعت عن المشاركة في المفاوضات في حين يفترض فيها أن تكون طرفا فاعلا في اللجان التقنية التي تتابع تطور المفاوضات[3].

هذه الخلافات غير منتظرة يمكن للوفد الفرنسي أن يستغلها بإملاءاته وشروطه التعجيزية، وتأتي أحداث 17 أكتوبر 1961، في فرنسا ذاتها لتعطي دفعا قويا[4].

وكان لقاء بال الأول الذي جرى بمدينة "بال" السويسرية يومي 28-29 أكتوبر 1961 بين الوفد الجزائري الذي مثله كل من "محمد الصديق بن يحي "، و"رضا مالك"، وقد مثل الوفد الفرنسي كل من "برونردولولس"، و"كلود شايي"، وقد وجدد الوفد

[1] مقلاتي عبد الله، طافر نجود ، التاريخ السياسي للثورة الجزائرية، دار سخون، الجزائر، 2013، ص446.

[2] محمد بلعباس، مرجع سابق، ص229.

[3] المرجع نفسه، ص283.

[4] نفسه، ص283.

الجزائري رفضه القاطع لأي مساس بالوحدة الترابية وكل مساومة حول الصحراء...، وهو بمثابة رد عن تهديد الرئيس "شارل ديغول" حول إمكانية تقسيم الجزائر في حالة مواصلة تعثر المفاوضات، غير أن الوفد الفرنسي تعمد صياغة الإجابة بشكل مبهم، عندما قال: " فيما يتعلق بالسيادة على الصحراء لا يكون هناك غموض إذا حدث الاتفاق بيننا على سياسة عامة للتعاون"، وذلك لاستدراج الوفد الجزائري إلى قضايا أخرى أقل شانا على حساب القضية الأساسية المتمثلة في الوحدة الترابية، كما آثار الوفد الفرنسي قضايا أخرى لم يتم الحسم فيها كذلك خلال اللقاءات السابقة مثل[1]:

- إصدار العفو الشامل على الذين تعاونوا مع الاستعمار خلال الحرب.
- المحافظة على المرافق العسكرية التي تمكن فرنسا من الاتصال بإفريقيا ومتابعة تجاربها النووية.
- المحافظة على الحقوق المكتسبة باستغلال الثورات الصحراوية والاستفادة من رخص للتنقيب المنجمي.
- إحلال القانون الدولي محل القانون الفرنسي فيما يتعلق بتسوية النزاعات .

كانت هذه وجهة نظر الحكومة الفرنسية باختصار في لقاء مدينة "بال" السويسرية يومي 28-29 أكتوبر 1961، واقتران الوفدان على أمل أن يلتقيا بعد عشرة أيام في مدينة "بال" مرة أخرى[2].

وعندما علمت الحكومة المؤقتة عن طريق الوفد المفاوض قلق الرئيس "شارل ديغول" عن النتائج الانتفاضة الجماهيرية ليوم 17 أكتوبر أرادت أن تستغل هذا الشعور وأن تزيد من حدته في تعجيل بإنهاء المفاوضات، وفي هذا الإطار دعت الحكومة إلى تنظيم يوم وطني بمناسبة الذكرى السابعة لاندلاع الثورة 1-11-1961 يؤكد فيه الشعب

[1] محمد بلعباس، مرجع سابق، ص283.

[2] عثماني مسعود، الثورة التحريرية أمام الرهان الصعب، دار الهدي، الجزائر، 2013، ص-ص 694-695.

الجزائري تمسكه بالوحدة الترابية و بالاستقلال التام، فاستجاب الجزائريون للنداء بإحياء ذكرى من خلال المسيرات والمظاهرات في عدة مدن[1].

4.3. لقاء بال الثاني 09 نوفمبر1961:

التقى نفس الوافدين اللذين شاركا في اللقاء الأول يوم 09 نوفمبر 1961، فنقل "محمد بن يحي " و "رضا مالك " تقديم الأجوبة نيابة عن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، والتقرير المصادق عليه من قبلها حيث أنها الإجابة عن المقترحات الفرنسية التي أقرتها في الاجتماع الأول إلى الوفد الفرنسي، كما قام الوفد الفرنسي بدوره بتقديم تقريره المصادق عليه من قبل "الجنرال ديغول " إلى الوفد الجزائري، وتتضمن النقاط المصادق عليها كإجابات من الوفد الجزائري ما يلي[2]:

أ –فعن الإقليمية الأوروبية:

- حق الاختيار ورفض ازدواجية الجنسية .
- يخضع حق التجمع للرقابة .
- المشاركة في المجالس باعتبار العدد .
- مراقبة تنقل الأموال إلى فرنسا[3].

ب– وعن التواجد العسكري:

- يستأجر المرسي الكبير لمدة قابلة للتجديد .
- إنهاء التجارب النووية والفضائية.
- عدم استعمال القواعد العسكرية ضد الأفارقة.
- جلاء الجيش وإخلاء القواعد يتم حسب برنامج زمني يحدد فيها بعد[1].

---

[1] محمد بلعباس، مرجع سابق، ص283.

[2] عثماني مسعود، مرجع سابق، ص694.

[3] بن يوسف بن خدة، مرجع سابق، ص–ص31 –32.

أ – المرحلة الانتقالية :

- من وقف إطلاق النار إلى الاستقلال ولمدة ستة أشهر.

ب الهيئة التنفيذية المؤقتة :

- لا يرأسها فرنسي بل يرأسها مسلم جزائري يسير شؤون الجزائر، ويحافظ على الأمن، ويهيئ الاستفتاء، ويجري تحويلا في الإدارة والشرطة.
- تخضع الجزائر أثناء المرحلة الانتقالية للسيادة الفرنسية[2].

ت البترول:

يكون وضع البترول من صلاحيات الدولة الجزائرية، وتكون الهيئة التقنية تقنية بحتة، ويخضع منح رخص التنقيب والاستقلال لصلاحية الدولة الجزائرية.

ث منطقة الفرنك:

إنشاء مؤسسة إصدار النقد والمراقبة على نقل الأموال، وهذا وقد تعهدت الحكومة الجزائرية المؤقتة بالعفو الشامل على الجزائريين الذين تعاونوا مع فرنسا خلال الحرب، وقد كان لهذا صدى إيجابيا لدى السلطات الفرنسية ساعد على استمرار الحوار في الاتجاه الصحيح، غير أنه وفي الوقت الذي كادت فيه المباحثات تتوج بنتائج مرضية وكان الرأي العام الجزائري، والدولي يتابع سير المفاوضات باهتمام كبير[3]، دخل المعتقلون السياسيون في إضراب عن الطعام فتوقفت على إثره المحادثات السرية بناء على رغبة الوفد الجزائري، وعندما أراد الوفد الفرنسي استئناف المباحثات السرية بتاريخ 15 نوفمبر 1961، أرجأ المفاوضون الجزائريون الموعد إلى حين اتضاح الوضع الناشئ عن الإضراب من قبل السجناء[4].

---

[1] بن يوسف بن خدة، مرجع سابق ، ص31.

[2] المرجع نفسه ، ص32.

[3] نفسه، ص32.

[4] نفسه، ص32.

5.3. لقاء ليروس11-19 فيفري 1962:

في 11 فيفري 1962 تجددت المحادثات بين الوفد الجزائري المكون من ("بلقاسم كريم" و"سعد دحلب"، "بن طوبال"، و"محمد يزيد"، و"الصديق بن يحي "، و"رضا مالك"، و"الصغير مصطفاوي ")، والجانب الفرنسي ("برونو دولاس "، "رولان بيكار "، "جان دوبروفلي"، "لويس جوكس"، "روبير برون"، والجنرال "دي كاماس"، "كلود شايي") بمنطقة "شالي دي روس" بجوار "إيفيان"، وتمت مناقشة كل النقاط من جديد حيث دافع كل واحد عن وجهة نظره[1]، وبعد الاتفاق المبدئي على كل النصوص افترق الوفدان في 19 فيفري ليلتقيا فيما بعد بإيفيان للمفاوضات الرسمية شرط أن يسمح بذلك المجلس الوطني للثورة الجزائرية، وهذا لأن الممثلين الجزائريين كانوا دائما ملتزمين بتوصيات الحكومة المؤقتة والتي هي سليل المجلس الوطني للثورة، وبالفعل تم اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس الليبية من 22-27 فيفري 1962، وهذا لدراسة المتعلقة بالاتفاقيات في كل جزئياتها حيث كان "سعد دحلب" هو المقرر[2].

6.3. مؤتمر إيفيان الثاني (7-18 مارس 1962):

استؤنفت المحادثات من جديد بصفة رسمية بإيفيان ولأنها تمت على مرحلتين حيث انطلقت الأولى في 11 فيفري 1962 واستمرت إلى 19 فيفري، وبعدها مباشرة استدعى المجلس الوطني للثورة في دورة استثنائية بطرابلس الغرب من 22 إلى 27 فيفري لدراسة مسودة الاتفاقية قبل التوقيع عليها وبعد مناقشتها صادق عليها المجلس، وذلك باجتماع ماعدا الأربعة أعضاءهم العقيد "هواري بومدين"، "قائد أحمد"، "علي منجلي"، من رئاسة الأركان الرائد "مختار بويزم" المدعو ناصر من الولاية الخامسة وهران[3].

---

[1] محمد بلعباس، مرجع سابق، ص242.

[2] المرجع نفسه، ص242.

[3] نفسه، ص242.

في 07 مارس على الساعة 10:00 بعد أن أنزلت طوافاتنا الموفدين الجزائريين من جديد بإيفيان، انطلق مؤتمر إيفيان الثاني، منذ البداية قرر الوفدان أن يمتنعا عن أي نوع من الدعاية طوال المباحثات، ثم شرعا في العمل.

من الجانب السويسري، في مجال مسؤولياتنا، اجتهدنا لتسهيل نجاح المؤتم ر، تم توفير السكن والأمن والتنقل للوفد الجزائري بشكل يمكنهم من العمل في أحسن الظروف، إضافة إلى ذلك فقد توجب علينا الإبقاء على وجود اتصال بين الطرفين، والسعي لتجنب اندثار الفائدة الناتجة عن التقدمات الكبيرة المحققة في لقاء "روس"، على الجانب النفسي أيضا بسبب التوقف الأخير للمباحثات[1].

أما بخصوص المفاوضات، فإنهم يرغبون في الوصول إلى حل، وأنهم مقتنعون بأن الاتفاق سيبرم، رغم صعوبة القضايا التي لا تزال تحتاج إلى حل ولم تكن الحكومة المؤقتة الجمهورية الجزائرية ترى أنه الممكن تركهم لمصير غامض، بالنسبة للحكومة الفرنسية، إنهم مواطنوها ولا يحق لأي كان التدخل في قضاياهم، وسيعود لها تقرير مصيرهم، وبالتالي فلن يكونوا موضع تفاوض مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، إنها قضية سيادة وطنية[2].

وفي 14 مارس، على الساعة 90:45، اتصلت "ببرونو دولوس " لإعلامه بانطباعاتي التي استخلصتها من اللقاء بمتتره "سينيال دو بوجي"، أولا قمت بطمأنته على إصرار الجزائريين على الوصول إلى حل، ثم اقترحت البحث عن صيغ تسمح للطرفين، وهذا فيما يخص العفو عن الفرنسيين الذي أعانوا جبهة التحرير الوطني وكذا موضوع انتشار القوات المسلحة الفرنسية وجيش التحرير الوطني بالجزائر[3].

---

[1] محمد بلعباس، مرجع سابق، ص–ص242–243.

[2] المرجع نفسه، ص243.

[3] أوليفي لونغ، الملف السري –اتفاقيات إيفيان– مهمة سويسرية للسلم في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص155.

تواصلت المفاوضات طوال أيام 15-16-17 مارس، وكان الضغط يزيد بالتزامن مع نفاذ صبر جميع من كان يتطلع للسلم الشعب الجزائري، العائلات الفرنسية التي يتواجد أبناؤها بالجزائر، وكذالك المقاتلين من الجانبين، وأيضا نفاذ صبر الرأي العام العالمي[1].

وفي اليوم 18 مارس 1962، وتماما على الساعة 17:30، أبرمت اتفاقيات إيفيان، وانتهت المفاوضات منذ الغد على الساعة الثانية عشر زوالا، سيضع سريان وقف إطلاق النار بالجزائر حدا لحرب دامت سبع سنين، ومع ذلك لم يكن الوقت قد حان بعد لاختتام هذا الفصل من تاريخ العالم، يتوجب أولا إتمام المهمة السويسرية إلى غاية النهاية، وهي لن تتم قبل السريان الفعلي لوقف إطلاق النار، ولا قبل مغادرة الوفد الجزائري لأراضينا سالما معافى وعلى الساعة 20:00 "بلقاسم كريم"، الذي عاد إلى متتره "سينيال دو بوجي" اتصل بي ليشكرني، واتفقنا على الالتقاء غدا[2].

في الليل، علمت أن الطائرة التي تحمل بن بلة قد وصلت إلى "مطار كوانتران"، في منتصف الليل والربع، في الحقيقة، في نهاية الظهيرة، كان سفير فرنسا قد أعلم القسم السياسي أن قائد طائرة "كارافال" لم يرد، لأسباب أمنية الهبوط ليلا في مطار بإيران الصغير، الذي لم يكن يعرفه، غير القسم السياسي برنامجه إذن، تنقل السيد "رايموند بروبست" وسفير المغرب إلى مطار "كوانتران" في سيارات لاستقبال "بن بلة" ورفاقه الأربعة ونقلهم إلى فندق بإيفاردون في غضون ذلك، تعقبهم الصحفيون، الذين عملوا بالنبأ عن طريق الإذاعة انطلاقا من مخرج المطار، لذا لم يعد من الممكن الذهاب للفندق بإيفاردون، للإفلات من مطارديهم، توجهت السيارات لمتتره "سينيال دو بوجي"، ثم اختفت داخل المعسكر المحصن الذين كان يأوي الوفد الجزائري الذي عاد من إيفيان، مسببة بذلك

[1] أوليفي لونغ، مرجع سابق، ص156.

[2] المرجع نفسه، ص157.

التقاء رائعا بين أعضاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية المفترقين منذ أكثر من خمس سنين، بعد تدخل جوي فرنسي يعود إلى زمن الجمهورية الرابعة[1].

وفي 19 مارس على 12:00 بدأ سريان وقف إطلاق النار رسميا عبر كامل التراب الجزائري، بمتتره "سينيال دو بوجي"، ساد جو من البهجة، لمحت نائب الرئيس "بن بلة" الذي كان الذي كان يجوب السطح رفقة "رضا مالك"، قال لي بأنه قد حرص على أن يقضي أيام حريته الأولى بسويسرا، انطلقت المحادثة معه بشكل هادئ وودي، غير أنني كنت مندهشا، لأنني لم أتمكن من الالتقاط بنظر "أحمد بن بلة" طوال محادثتنا، على الأرجح كان ذلك نتيجة خمس سنين من الأسر، تؤثر وإن لم تكن في ظروف صعبة جدا، إلى حد كبير في أي رجل[2].

رغم أن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ستبقى بموجب اتفاقيات إيفيان، خارج الجزائر أي بتونس، إلى غاية إعلان استقلال البلاد، ستتولى هيئة تنفيذية مؤقتة، يترأسها السيد "عبد الرحمان فارس"، وأضاف "كريم بلقاسم" و"سعد دحلب" أن هناك بعض النقاط قد بقيت معلقة، وسيتم تسويتها عبر المكلفين بالاتصال، السيدين "دولوس" و"مصطفي" كما طلبا مني مواصلة تأمين الاتصال بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والحكومة الفرنسية التي لم يكن لديهم معها ولا يمكن أن يكون لهم علاقة رسمية[3].

وانتهت في 18 مارس بالتوقيع على الاتفاقيات التي وضعت حدا للحرب التي دامت 7 سنوات و4 أشهر و18 يوما، حيث صرح "كريم بلقاسم" إثر التوقيع على هذه الاتفاقيات بما يلي: (بمقتضى تفويض المجلس الوطني للثورة الجزائرية، وباسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وقعنا في الساعة الخامسة والنصف من عشية اليوم على اتفاق وقف

[1] أوليفي لونغ، مرجع سابق، ص158.

[2] المرجع نفسه، ص159.

[3] محمد بلعباس، مرجع سابق، ص-ص 243-244.

القتال ويدخل وقف إطلاق النار حيز التنفيذ بكامل التراب يوم الاثنين 19 مارس في منتصف النهار بالتدقيق)[1].

ألقى "الرئيس بن خدة يوسف " بهذه المناسبة خطابا في مارس 1962 أعلن فيه رسميا وقف إطلاق النار، ومما جاء فيه على الخصوص: " بعد شهور من المفاوضات الصعبة الشاقة تحقق اتفاق عام في ندوة إيفيان بين الوفد الجزائري و الوفد الفرنسي وهذا النصر عظيم للشعب الجزائري الذي أصبح حقه في الاستقلال الوطني للثورة[2].

أعلن وقف إطلاق النار في كامل أنحاء الوطن الجزائري ابتداءا من يوم الاثنين 19 مارس 1962 على الساعة 12 بالضبط، وأني باسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية أصدر الأمر إلى جميع قوات جيش التحرير الوطني المحارب بالتوقف عن العمليات العسكرية وعن النشاط المسلح في مجموع التراب الوطني الجزائري" وسمي هذا اليوم بيوم النصر، كما قام ديغول بدوره بإعطاء نفس الأوامر للقوات الفرنسية[3].

ثانيا: دور النخبة الجزائرية في الضغط على القرارات الفرنسية:

1. رضا مالك[4]:

قام "رضا مالك" برفقة "محمد الصديق بن يحي" بإجراء لقاء بمدينة "بال" السويسرية مع الوفد الفرنسي من "برونودولوس" "وكلود شايي" يومي 28-29 أكتوبر 1961 ركز وفد الجزائري ممثل على قضية الصحراء، فرد عليها الوفد الفرنسي فيما يتعلق بالسيادة

[1] أوليفي لونغ، مرجع سابق، ص244.

[2] المرجع نفسه، ص160.

[3] نفسه، ص160.

[4] رضا مالك ولد في 21 ديسمبر 1931 ببانتة، متحصل على شهادة الفلسفة بعد الدراسات العلية في الجزائر العاصمة، وبباريس كان عضو مؤسس الإتحاد الطلابي في عام 1955، وكان في صحيفة المجاهد أثناء الثورة التحريرية 1957،كما كان الناطق الرسمي والمكلف بالإعلام في مفاوضات إيفيان، وأصبح عصوا في الدبلوماسية الجزائرية، وأسس حزب التحالف الوطني الجمهوري، ينظر: لقليطي شهرزاد، المفاوضات الجزائرية من منظور رضا مالك 1956-1962 إيفيان نموذجا، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، جامعة محمد بوضياف المسيلة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2018-2019، ص49.

على الصحراء لا يكون هناك غموض إذا حدث الاتفاق بيننا على سياسة عامة للتعاون كما رفض هذا الأخير أن يفصح عن موقفه حول استفتاء شامل سيطبق على مجموع التراب الوطني، بما في ذلك الصحراء، وآثار مسألة أخرى هامة بالنسبة إليه وهي مبدأ الأخذ بالثأر[1].

كما قام "رضا مالك وبن يحي " بإجراء لقاء آخر في "بال" السويسرية في 9 نوفمبر 1961 بنفس التشكيلة اللقاء السابق حيث تم فيه تقديم إجابات باسم الحكومة المؤقتة من قبل "رضا مالك" بخصوص الأقلية الأوروبية والتواجد العسكري والمرحلة الانتقالية وغيرها[2].

ونصل أيضا إلى مفاوضات أخرى بمدينة روس على الحدود الفرنسية السويسرية في الفترة مابين 11و 19 فيفري 1962 بقيادة "لويس جوكس" ووزراء آخرين ممثلين الحكومة الفرنسية، و"رضا مالك" و"كريم بلقاسم" و"الأخضر بن طوبال" و"محمد الصديق بن يحي" وآخرين ممثلين الحكومة الجزائرية، حيث قاموا بالاتفاق على نقاط وهي[3]:

- كما قام بلقاء هذه المرة في أعالي جبال الجورا على الحدود السويسرية الفرنسية، ودام من 11-18 فيفري 1962 من أجل المحادثات والمسائل الأقليات الأوروبية، والمسائل العسكرية، وعودة اللاجئين والمهاجرين والفترة الانتقالية للهيئة الانتقالية، حيث تم دراسة جل مظاهر التعاون الفرنسي الجزائري، غير أن مسألة الصحراء بقية مشكلة تواجهها الوفود الجزائرية[4].

[1] عثماني مسعود، مرجع سابق، ص،ص 692، 694.
[2] محمد بلعباس، مرجع سابق، ص244.
[3] عثماني مسعود، المرجع السابق، ص694.
[4] محمد بلعباس، المرجع السابق، ص241.

2. سعد دحلب[1]:

لقد عمل "سعد دحلب" مع "كريم بلقاسم" على محاولة التأكيد للطرف الفرنسي على ميدان تطبيق حق تقرير المصير، وتساءلا عن التحديد الجغرافي الذي سيشمله هذا المبدأ وهذا ما رفضه الطرف الفرنسي، وإرجاعه إلى ما بعد الاستقلال ليناقش مع الدول المجاورة لها، ومع تعنت الطرف الفرنسي بشأن قضية الصحراء، هذا ما أدي إلى رفض مناقشة النقاط الأخرى وجعل المفاوضات تتوقف من جديد يوم 1961/07/28[2].

لقد قام "سعد دحلب" بمفاوضات مع "جوكس لويس"، واستأنفت هذه المحادثات إلا بعد إنهاء الإضراب وذلك يوم 09 ديسمبر 1961، وتم اللقاء بين ممثل الجزائر "سعد دحلب" برفقة "محمد الصديق بن يحي " والفرنسي "لويس جوكس" برفقة "برونودولوس" وبقى مشكل الصحراء مخيما على المحادثات بحيث أصبحت مسألة الاستفتاء معلقة، لأن "لويس جوكس" اقترح فكرة استفتاء الصحراء منفصل فيما يخص قبائل التوارق الرحل وقبائل الرقيبات في منطقة تندوف [3] حاول "سعد دحلب" أن يجد مخرجا لمسألة الصحراء واقتراح أن تتقدم الهيئة التنفيذية برأيها للدولة الجزائرية فيما يخص منح أو رفض منح رخص البحث عن التنقيب عن النفط، أما مسألة الأقلية الأوروبية فيرى "لويس جوكس": (فإن الجنسية الجزائرية تعطي تلقائيا مع ترك الحرية لمن أراد أن يتنازل عنها) ويضيف قائلا: (فيما يمس الجنسية الفرنسية فموقفنا صارم شامل ولذا يجب السماح بازدواجية الجنسية بالنسبة للفرنسيين)[4].

---

[1] سعد دحلب ولد في 1918 بقصر الشلالة، من الشخصيات البارزة في الحكومة الجزائرية المؤقتة، بدأ نضاله في حزب نجم شمال إفريقيا، وناضل في حزب الشعب الجزائري ما بين 1953-1954، ثم التحق بجبهة التحرير الوطني عند الاندلاع ثورة أول نوفمبر1954، تم تعيينه في المجلس الوطني للثورة الجزائرية ولجنة التنسيق والتنفيذ، وكان عضوا في مختلف تشكيلات الحكومة الجزائرية المؤقتة: ينظر: عبد الوهاب بن خليف، مرجع سابق، ص233.

[2] عثماني مسعود، المرجع سابق، ص692.

[3] محمد بلعباس، مرجع سابق، ص242.

[4] المرجع نفسه، ص241.

أما فيما يتعلق بالمسائل الأخرى كالمشاركة في الإدارة وحرية التنقل وضمان المصالح فتبقى الجزائر سيدة في قرارها، ولا يجب أن تتعرض أموال الفرنسيين للاغتصاب ويعود "لويس جوكس" مرة ثانية إلى عبارة (الأملاك المكتسبة شرعا) من طرف الأوروبيين، وحددت بدقة وظيفة السلطة التنفيذية المؤقتة ويقول " لويس جوكس": "إن ما يتعلق بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية فإننا نريد أن يتم حلها عقب ذلك"، فأجابه "سعد دحلب": "على أن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ستبقى مرجعا في حالة إخفاق الهيئة التنفيذية المؤقتة"[1].

أما بالنسبة للمرسى الكبير وافق "لويس جوكس" على نظام الإيجار... وتدرس وضعية المطارات الموجودة في الجنوب وشمال البلاد، وأكد "سعد دحلب" أنه لا يمكن التفكير في وقف إطلاق النار قبل الوصول إلى ضمانات سياسية جديدة ووطيدة ويحدد "سعد دحلب" طلبه الخاص بالاتصال مع الزعماء الخمسة لأن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كانت دائما تهتم بإشراكهم في المفاوضات، فأجاب "لويس جوكس" إن هذه القضية من اختصاصات ديغول وسيتم إطلاق سراح المعتقلين في مدة 20 يوما بعد إعلان وقف إطلاق النار[2].

في أول من جانفي 1962 عقدت الحكومة المؤقتة عدة اجتماعات بالمهدية في تونس وأعلنت على إثرها عن استعداد الجزائر للتعاون الحر النازية مع فرنسا إلى أبعد الحدود في نطاق صالح البلدين والشعبين بشرط أن تتخلى فرنسا عن نزعتها الاستعمارية البغيضة، وكان هذا التصريح بمثابة تأكيد لما سيكون عليه مستقبل العلاقات بين البلدين[3].

وفي 25 ديسمبر جرى لقاء سري ثاني بين الوزيرين "سعد دحلب" و"لويس جوكس" بروس قدم فيه الفرنسيون مشروع بيان، وفي المقابل تعهدت الحكومة المؤقتة للجمهورية

---

[1] محمد بلعباس، مرجع سابق،ص–ص 241–242.

[2] محمد بلعباس، مرجع سابق، ص242.

[3] المرجع نفسه ، ص243.

الجزائرية بتقديم مشروع مقابل في الأيام الأولى من شهر جانفي من 27 إلى 29 ديسمبر، جاء دور السيد "لخضر بن طوبال"، ووزير دولة بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، للذهاب إلى أولنوي، وفي 29 و30 ديسمبر جرت المقابلة السرية الثالثة بين الوزيرين "سعد دحلب" و"لويس جوكس"[1].

وعلى إثر ذلك عقدت الحكومة المؤقتة اجتماعا بمدينة المحمدية المغربية مابين 07 و10 جانفي 1962 وذلك لدراسة الوضعية العسكرية والسياسية والدبلوماسية للثورة الجزائرية وأصدرت بيانا في هذا الشأن[2].

وأيضا يذكر "سعد دحلب" بأنه تم تحضير العديد من النصوص، وكان هذا بطريقة سرية، وتم هذا بعد عدة محادثات للدعوة إلى سري يجمع ثلاثة أعضاء من الحكومة الفرنسية ومجموعة من وزراء الحكومة المؤقتة الجزائرية.

واجتمع المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس من 22 إلى 27 فيفري 1962، لدراسة نص اتفاقيات ايفيان في كل جزئياتها، حيث كان "سعد دحلب" هو المقرر، وتم التصويت على مشروع نص اتفاقيات ايفيان من طرف المجلس الوطني للثورة الجزائرية في الاجتماع بالإجماع ما عدا أربعة[3].

وعمل أيضا "سعد دحلب" على إجراء لقاء دام من 7 مارس إلى 18 مارس1962 تألف الوفد الجزائري من "كريم بلقاسم" و"بن طوبال" و"محمد يزيد" و"عمار بن عودة بن مصطفة" عقيد بجيش التحرير الوطني و "محمد بن يحي " و "رضا مالك " و "الصغير مصطفي"[4].

---

[1] محمد بلعباس، مرجع سابق، ص243.

[2] المرجع سابق، ص243.

[3] نفسه، ص243.

[4] نفسه، ص243.

3. بن يوسف بن خدة[1]:

حيث قام "يوسف بن خدة" بتولي رئاسة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، قام بتوجيه تصريح في 09/15/ 1961 للشعب الجزائري أورد فيه قائلا: "...إننا من ناحيتنا مقتنعون بأن مفاوضات صريحة ومخلصة، مفاوضات تسمح لشعبنا بممارسة حقه في تقرير المصير ونيل استقلاله في نطاق وحدته الترابية، إن المفاوضات هذه يمكن أن تضع حدا للحرب وتفتح الطريق التعاون المثمر في صالح الشعبين الجزائري والفرنسي..." ويفهم من هذا النداء أن الحكومة المؤقتة وعلى مستوى قيادتها مستعدة لاستئناف المفاوضات من جديد خاصة بعد أن كان لها أن قطعتها في لوغران لعدة اعتبارات[2].

أشاد الرئيس "بن يوسف بن خدة" بالإتفاقية المبرمة مع فرنسا والوقعة بتاريخ 18 مارس 1962، وقد اعتبرها نصرا مبينا للشعب الجزائري بعد سنوات طويلة من الكفاح المرير، ووجهت لإتفاقية إيفيان عدة انتقادات، لذلك جاء رد "بن يوسف بن خدة": " لقد قيل الكثير عن هذه الاتفاقيات، ووضعت كثير من نقاط الاستفهام حول بعض النصوص ممن اتخذوا الديماغوجية منها، واحترفوها أسلوبا لتحليلاتهم وتعليقاتهم السياسية، وهم بعيدون كل البعد عن الواقع الذي كانت تعيشه الثورة في الداخل والخارج، ومتغافلون عن طبيعة الظروف الدولية يومئذ بالنسبة للحرب الجزائرية فمنهم من اعتبر هذه الاتفاقية حلا وسطا..."[3].

كانت الحكومة المؤقتة برئاسة "بن يوسف بن خدة" ترى بأنها هي من يمثل الشرعية، وفي الجهة المقابلة كان المكتب السياسي وقادة هيئة الأركان العامة للجيش بزعامة العقيد

---

[1] بن يوسف بن خدة ولد في 23 فبراير 1920 بالبرواقية بالمدية، وتوفي في 4 فبراير 2003 الجزائر العاصمة، كان سياسيا ورئيسا للحكومة المؤقتة، بعد أن أتم دراسته الابتدائية، انتقل إلى البليدة ومنها إلى العاصمة ليكمل دراسته الجامعية، تحصل على درجة الدكتوراه في الصيدلة، وكان ناشط في حركة انتصار الحريات الديمقراطية ، وكان الرئيس الثاني للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية: ينظر: بشير بلاح، مرجع سابق، ص419.

[2] عثماني مسعود، مرجع سابق، ص692.

[3] المرجع نفسه ، ص243.

"هواري بومدين " يرون بأنهم الشرعيون وهكذا كانت النتيجة "جزائر بولايات مفككة ومنقسمة على نفسها[1]، في الأخير خرج الصراع الذي وقع في طرابلس إلى العلن وبرز طرفان متنازعات جناح الحكومة المؤقتة الذي مثله "بن يوسف بن خدة" وأنصاره وجناح " أحمد بن بلة " و"بومدين"، وهنا حاول "بن يوسف بن خدة " إيجاد حلول لتجاوز الأزمة اقتراح تنظيم اجتماع بتونس حضره جميع الوزراء وحث في هذا الاجتماع على ضرورة إيجاد حل وسط[2].

أما بخصوص أزمة صائفة 1962 وما أنجز عنها من تبعات فقد أكد لي المجاهد "علي هارون" بأن "بن خدة" قد دخل في دوامة الصراعات منذ أول يوم عين فيه رئيسا للحكومة المؤقتة، فقد وجد هذا الأخير نفسه وجها لوجه مع الثلاثي "عبد الحفيظ بوصوف" و"بن طوبال لخضر" و"بلقاسم كريم"، فقد صعب عليه هذا الثلاثي كثيرا أداء مهامه داخل حكومته وإصدار قراراته[3].

[1] عثماني مسعود، مرجع سابق، ص244.

[2] العباسي فاتن، بن يوسف بن خدة مساره ومواقف (1942–2003م)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة باتنة الحاج لخضر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2018–2019، ص،ص 173، 198.

[3] المرجع نفسه، ص198.

ثالثا: واقع النخبة الجزائرية غداة الاستقلال:

1. الصراع على السلطة:

كانت الفترة الانتقالية من وقف إطلاق النار إلى إجراء الاستفتاء مرحلة حاسمة لطرفي النزاع بين الحكومة المؤقتة ولجنة التنسيق والتنفيذ وقد تخللتها كثير من الصعوبات، وكان على قيادة الثورة أن تستعد للمرحلة القادمة بكل حزم وحكمة، وقد استطاعت أن تكسب إلى جانبها "عبد الرحمان فارس" رئيس الهيئة التنفيذية المؤقتة لتنفيذ سياستها وتتجاوز المخططات الفرنسية، وبدأت لوضع تصورات سياسية إيديولوجية واقتصادية للدولة المستقلة، ففي الفترة مابين 25 ماي 7 جوان اجتمع المجلس الوطني للثورة الجزائرية لدراسة مسألتين الأولى تتعلق بميثاق الدولة المستقلة، والثانية تشكيل قيادة جديدة للثورة[1].

وقد كان الصراع على السلطة في أوجه، حيث قرر تحالف هيئة الأركان- "أحمد بن بلة" الانقلاب على الحكومة المؤقتة خلال هذه الدورة، فاقترح إنشاء مكتب لجبهة التحرير الوطني يتولى السلطة بدل الحكومة، وحرص على أن يضم العناصر الموالية له، وعلى الرغم من انفضاض الاجتماع دون حسم الأمر فإن التحالف الذي أصبح يعرف بتحالف تلمسان سعى لفرض نفسه بأساليب ملتوية وباستعمال القوة، وقرر بعد أن جمع التوقيعات اللازمة لإثبات مشروعيته في الدخول على ظهر دبابات جيش الحدود للاستيلاء على السلطة، وقد عارضت الحكومة المؤقتة وأغلب قادة ولايات تحالف مع تلمسان، ومن التجاذب السياسي تحول الأمر إلى مجابهة عسكرية تخوم الولاية الرابعة وداخل مدينة الجزائر، وحسم الصراع لصالح التحالف تلمسان الذي استولى على السلطة[2].

---

[1] مقلاتي عبد الله، التاريخ السياسي للثورة الجزائرية، وزارة الثقافة، الجزائر، ص، ص 453، 456.

[2] المرجع نفسه، ص454.

ومن بين أعقد الصعوبات التي واجهت قيادة الثورة التحريرية احتدام الأعمال الإجرامية لمنظمة الجيش السري الإرهابية، حيث سعى غلاة المستوطنين والعسكريون للقيام بعمليات عسكرية لتعطيل مسار المرحلة الانتقالية ونسف مشروع الاستقلال، وتحولوا لأعمال القتل والحرق العشوائية مضيعين بذلك فرصة التعايش السلمي التي أقرتها اتفاقيات إيفيان بين الجزائريين والمستوطنين الأوربيين، كما واجهت قيادة الثورة صعوبات أخرى عملت على تليينها بالتعاون مع الرئيس هيئة التنفيذية المؤقتة، ومنها مخطط تشكيل القوة المحلية من الجنود المسرحين من الجيش الفرنسي، وهم بأعداد كبيرة ولهم ميول فرنسية، كان مهمتهم في المرحلة الانتقالية في غاية الحساسية والخطورة، وقد شكل بعض قادتهم بإحياء من الضباط الفرنسيين جيوب تمرد أثارت كثيرا من الاضطرابات، وخاصة حركة "سي الشريف" بعين بوسيف وحركة "عبد الله السالمي المصالي" ببسكرة[1].

وهكذا يتبين لنا أن الطريق إلى الاستفتاء يوم 1 جويلية 1962 لم يكن مسيرا، ولكن نتائجه حاسمة في تأكيد مطلب الاستقلال، حيث صوت غالبية الجزائريين لصالح الاستقلال، مما اضطر فرنسا رسميا للاعتراف بالاستقلال الجزائر يوم 3 جويلية 1962، واختارت قيادة الثورة يوم 5 جويلية 1962 عيدا للاستقلال، فكان يوما حاسما في تاريخ الجزائر، يرمز إلى الانتصار على قوى الاستدمار التي جثمت على أرضه مدة 132 سنة ويؤرخ إلى نجاح حركة تحررية ثورية على الاستعمار استيطاني جائر[2].

فقد انقسم رفاق السلاح على أنفسهم إلى ثلاث مجموعات متناحرة، تدعي كل منها تمثيل الشعب وامتلاك الشرعية وهي:

[1] مقلاتي عبد لله، التاريخ السياسي للثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص455.

[2] المرجع نفسه، ص456.

أ -جماعة تلمسان:

بقيادة "بن بلة" و "خيضر"، و "بيطاط"، و "بومدين"، ومعهم "فرحات عباس"، والعقيد "أوعمران"، و "أحمد فرنسيس"، و "توفيق المدني"، وغيرهم، وقد استقرت مؤقتا بتلمسان حيث أنشأت "المكتب السياسي" لجبهة التحرير الوطني يوم 22 يوليو 1962، ليكون قيادة بداية من الحكومة المؤقتة[1].

ب -جماعة تيزي وزو:

قادها "كريم بلقاسم" رفقة "بوضياف" ودعمها "آيت أحمد"، والعقيد "محند أو الحاج"، وشكلت "لجنة الاتصال للدفاع عن الثورة" ردا على "المكتب السياسي" لجماعة تلمسان[2].

ت -الحكومة المؤقتة برئاسة بن خدة :

ومن أعضائها المتبقين: "الأخضر بن طوبال"، و"عبد الحفيظ بوصوف"، وفي صفها العقيد "صالح بوبنيدر" قائد الولاية الثانية، واتخذت العاصمة قاعدة لها منذ أن دخلتها يوم 3 يوليو، لكنها ضعفت بعد اعتزال "بن يوسف بن خدة" في أغسطس 1962، وانسحاب العديد من أعضائها، وتلاشت سبتمبر[3].

وقد حسم الأمر لصالح جماعة تلمسان نظرا لاستقوائها بجيش الحدود يقيادة "بومدين"، وتمكنت جماعة تلمسان من احتلال قسنطينة في 25 يوليو، واعتقال "بن طوبال" و"صالح بوبنيدر"، وزحفت على العاصمة التي دخلها "أحمد بن بلة" يوم 3 أغسطس فتصدت لها الولايتين الثالثة والرابعة[4].

---

[1] بشر بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر، دار المعرفة، 2006، الجزائر، ص330.

[2] المرجع نفسه، ص330.

[3] نفسه، ص330.

[4] نفسه، ص330.

2.أهم المناصب التي تقلدتها النخبة المثقفة الجزائرية:

من خلال برنامج طرابلس الذي ينص بصريح العبارة أن جبهة التحرير الوطني ستظل هي مصدر السلطة الوحيد في البلاد لأنها كلفت من طرف المجلس الوطني للثورة الجزائرية بمواصلة مهمتها التاريخية، لكن المكتب الذي تشكل في تلمسان لم يكن شرعيا، بل اتفقت جميع الأطراف على أن يكون هيئة سياسية وتنفيذية تقوم مقام الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في توفير الشروط الموضوعية اللازمة لإجراء الانتخابات التشريعية وتحضير المؤتمر الوطني، وفي أثناء توزيع المهام أسندت الأمانة العامة لجبهة التحرير الوطني إلى السيد "محمد خيضر" في حين تكفل السيد "محمد بوضياف" بالعلاقة الخارجية والعقيد "محمدي السعيد" بالتربية الوطنية والحاج "بن علة" بالجيش الوطني الشعبي و "رابح بيطاط" برئاسة الحزب و "أحمد بن بلة " بمراقبة الهيئة التنفيذية المؤقتة، أما السيد "حسن آيت أحمد"، فإنه رفض الالتحاق بالمكتب السياسي[1].

وعلى الرغم من صعوبة العمل في هذه الظروف، فإنه تم تنصيب اتحادية لجبهة التحرير الوطني في كل واحدة من عمالات الوطن كما تم تنصيب جميع الدوائر والقسمات في ظروف قصيرة جدا ودون أن يقع الحسم فيما يتعلق بالأولوية والسلطة هل تكونان للهيئات السياسية أم للهيئات التنفيذية، ولقد قاد الخلاف حول هذه المسألة إلى استقالة الأمين العام في شهر ماي 1963[2].

[1] محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر(1954-1962)، منشورات اتحاد الكتاب العرب، الجزائر، 1999، ص- ص213-214.

[2] المرجع نفسه، ص214.

وعليه فإن الرئيس "بن بلة" لم يتردد في صنع الظروف التي أدت بالتدريج، إلى استقالة رئيس جبهة التحرير الوطني وأمينها العام وفي نفس الوقت أسندت مسؤولية المنظمات الوطنية إلى السيد "الحاج بن علة" الذي تم تعيينه وزيرا للدولة حتى يسهل ابتلاعه[1].

إن الرغبة في جمع كل السلطات قد حجبت عن الرئيس "أحمد بن بلة" مخاطر ما كان يقوم به، لقد أدت قراراته الارتجالية إلى إبقاء المكتب السياسي محصورا في شخصيتين اثنتين لم يسبق لهما أن مارسا مسؤوليات سياسية ودفعت برفاق النضال والمعتقل إلى المعارضة التي سوف تتخذ أشكالا متعددة، كما أنها همشت نظام الولايات الذي برهن على فعاليته أثناء المعركة وجعلت من الإدارة منافسا قويا رغم أن معظم إطاراتها كانوا من نتاج الترقيات الاستعمارية المختلفة وبالتالي فهم أقرب إلى مصالح الاستعمار منهم إلى المصلحة الوطنية[2].

ففي مثل هذا الجو المكهرب شرع في تجنيد القواعد النضالية لمناقشة مشروع الدستور الذي أعدته الحكومة والذي يعطي لرئيس الجمهورية جميع السلطات بما في ذلك القيادة العليا للجيش، وكانت أربعة أيام كافية للإثراء ولإجراء جميع التعديلات ثم صادقت الإطارات السياسية على مشروع وقدم للتزكية إلى المجلس الوطني مما أثار سخط مجموعة من النواب وقاد إلى استقالة الرئيس "فرحات عباس" في بداية شهر أوت[3].

وأيضا ذكر مؤسسوا حزب يناضل من أجل القضاء على استغلال الإنسان "أحمد بن بلة" مجانب للديمقراطية والشعبية والاشتراكية في آن واحد، ودعا إلى التنكر لاتفاقيات إيفيان باعتبارها مجهضة للثورة الجزائرية، وقد قابل رئيس الحكومة نشر هذا المشروع

[1] محمد العربي الزبيري، مرجع سابق، ص213.

[2] المرجع نفسه، ص213.

[3] نفسه، ص214.

باعتقال السيد "محمد بوضياف" في اليوم السادس من شهر جوان 1963، ومعه مجموعة من الإطارات السياسية[1].

3. الانزلاق نحو الحكم الفردي:

إن التخلي عن مبدأ القيادة الجماعية هو الذي دفع "أحمد بن بلة" إلى العمل من أجل الانفراد بالمكتب السياسي، وجعل "محمد بوضياف " يؤسس حزب الثورة الاشتراكية و"حسين آيت أحمد" يتزعم واحد من أخطر التمردات المسلحة في الجزائ ر، وحتم على "قرحات عباس" الاستقالة من رئاسة المجلس الوطني التأسيسي وأخطر من كل ذلك شتت أفضل الطاقات الحية في البلاد والمتمثلة في إطارات وجنود جيش التحرير الوطني الذين لم يغادروا ولاياتهم طيلة فترة الكفاح معبرين ذلك عن إخلاصهم للوطن وتفانيهم في الدفاع عنه[2].

لأجل كل ذلك، فإن انتصار الحكومة برئاسة السيد "أحمد بن بلة"، كان في الواقع هزيمة بالنسبة لجبهة التحرير الوطني وللجزائر بصفة عامة، وتتمثل هذه الهزيمة، بالإضافة إلى ما ذكرنا أعلاه، في تمكين الإطارات المتشبعة بالفكر الماركسي والبعيدة كل البعد عن واقع الشعب، من اختراق الصفوف والارتقاء إلى مناصب الحل والربط في سائر قطاعات الدولة الجزائرية الفتية، ومع تمكن تلك الإطارات ظهرت قوات سياسية جديدة لا علاقة لها بأيديولوجية الثورة وهي نفس القوات التي سوف تستولي بالتدريج على زمام السلطة في البلاد[3].

---

[1] محمد العربي الزبيري، مرجع سابق، ص214.

[2] المرجع نفسه، ص 216.

[3] نفسه، ص217.

هكذا، إذن فإن الحكومة المنبثقة عن المجلس الوطني التأسيسي المنتخب في اليوم 20 سبتمبر 1962، لا يمكن أن نقول عنها أنها حكومة جبهة التحرير الوطني ولا يمكن أن تحظى بتأييد المناضلين الحقيقيين الذين يرفضون الصراعات والانقسامات من أجل السلطة[1].

ولأنها لم تكن حكومة جبهة التحرير الوطني، فإنها وضعت برنامج طرابلس على الرفوف وأدارت الظهر لنصوص الثورة الأساسية ثم راحت ترتجل البرامج المتناقضة وتقضي حل الوقت ي سد الثغرات ومغازلة المشاكل العويصة التي تمكن حلولها في وحدة الصف وفي الالتزام بأيديولوجية أثبتت، على الميدان، نجاعتها وجدواها[2].

وإذا أضفنا إلى تنظيم الشرطة وتكوين ضباطها وإنشاء سلك الدرك الوطني من أوله على آخره، واستقدام مجموعة من الضباط السامين في الجيش الفرنسي لاستكمال تكوين ضباط الجيش الوطني الشعبي ومباركة الرئيس "أحمد بن بلة" لكل ذلك، أصبح جليا أن الجزائر قد تخلت نهائيا عن خطها الثوري الذي يدعو إلى ضرورة قطع جميع العلاقات مع المستعمر السابق، وصارت تطبق سياسة الاستعمار الجديد التي ترمي إلى إسناد المناصب الأساسية في الدولة إلى إطارات كونتهم المدرسة الاستعمارية من أجل الحفاظ على مصلحة فرنسا[3].

إن المؤتمرين الذين دامت أشغالهم ستة أيام قد حللوا أوضاع البلاد التاريخية والسياسية و الاقتصادية و الثقافية، ثم صادقوا على عدد من المقررات[4]:

---

[1] محمد العربي الزبيري، مرجع سابق، ص218.

[2] المرجع نفسه، ص218.

[3] نفسه، ص219.

[4] نفسه، ص219.

- تحويل جبهة التحرير الوطني إلى حزب طلائعي في الحكم يسير وفقا لمبدأ المركزية الديمقراطية ويهدف إلى بناء الدولة الاشتراكية في الجزائر، وينتهج سياسة عدم الانحياز ويعمل على تدعيم القضايا العادلة ومساندة حركات الشعوب المناضلة في العالم أجمع[1].

إن تحويل جبهة التحرير إلى حزب طلائعي في مثل هذه الظروف يعد انقلابا سياسيا لا مبرر له، خاصة وأن الحزب لا يمكن أن يكون في الحكم بإدارة موروثة ع ن الاستعمار وإطارات مسيرين مكونين وفقا لبرامج استعمارية وبواسطة مكونين لا علاقة لهم بالأيديولوجية الثورية، وحتى العناصر التي تكونت في صفوف جبهة التحرير الوطني فإنها، في معظمها كي لا نقول في مجملها، ترفض بناء الدولة الاشتراكية لأنها لم تنته بعد إقامة الدولة الديمقراطية الاجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية التي حددها بيان أول نوفمبر كهدف رئيسي[2].

فالحزب الطلائعي بدون إمكانيات بشرية يظل حبرا على ورق بل يتحول بالتدريج، إلى مجرد جهاز يوظف لخدمة الأغراض الشخصية ولمنع الشرائح الوطنية في المجتمع من التصدي بحزم للقوات المناهضة للثورة[3].

[1] محمد العربي الزبيري، مرجع سابق، ص219.

[2] المرجع نفسه، ص219.

[3] نفسه، ص220.

تم التوصل من خلال هذا الفصل إلى أن الاستعمار الفرنسي عمل على حتمية التفاوض، حيث أن هذه المرحلة جاءت بعد إقدام الشعب الجزائري تحت قيادة جبهة التحرير الوطني بتكبيد الاستعمار خسائر جسيمة في شتي المجالات.

علمت النخبة المثقفة الجزائرية بمختلف الطرق من أجل الاستقلال فلجأت إلى التفاوض مع المستعمر الفرنسي، حيث نجد من المثقفين "سعد دحلب"، و"رضا مالك"، و"بن يوسف بن خدة"، حيث كانوا عناصر فاعلة في مرحلة المفاوضات.

كانت الفترة الانتقالية من وقف إطلاق النار إلى إجراء الاستفتاء مرحلة حاسمة لطرفي النزاع تخللتها كثير من الصعوبات، وقد كان الصراع على السلطة في أوجه، بين هيئة الأركان والحكومة المؤقتة فاقترح إنشاء مكتب لجبهة التحرير الوطني يتولى السلطة بدل الحكومة، مما اضطر فرنسا رسميا للاعتراف بالاستقلال الجزائر يوم 3 جويلية 1962.

كما تطرقنا إلى المناصب التي تولتها النخبة المثقفة في تلك الفترة ومن بين أهم المناصب التي تولت قياديتها النخبة المثقفة المهام أسندت الأمانة العامة لجبهة التحرير الوطني إلى السيد "محمد خيضر " في حين تكفل السيد "محمد بوضياف " بالعلاقات الخارجية والعقيد "محمدي السعيد" بالتربية الوطنية والحاج بن علة بالجيش الوطني الشعبي و"رابح بيطاط" برئاسة الحزب و"أحمد بن بلة" بمراقبة الهيئة التنفيذية المؤقتة، أما السيد "حسن آيت أحمد "، فإنه رفض الالتحاق بالمكتب السياسي .

خاتمة

من خلال هذا البحث تم استنتاج ما يلي:

-أنه هناك عوامل مختلفة ومتنوعة داخلية وخارجية ساهمت في بروز نخبة واعية مثقفة جزائرية، فمن العوامل الداخلية سياسة فرنسا التعليمية، وإجراءاتها التعسفية التي عملت على محاولة طمس الهوية الجزائرية، أما خارجيا نجد النهضة العربية وصلت الجزائريين بالشرق العربي الذي لعب دورا بارزا في نهضتها، والذي ساهم في تحفيز الجزائريين على إنشاء صحافة ونوادي خاصة بهم، أما انقسامها ايدولوجيا فيعود إلى النزاع السياسي والمرجعية الفكرية المبنية على أساس تيارين أحدهما مفرنس والآخر معرب، إسلامي ويساري، وهذا الانقسام ناتج أيضا عن السياسة التعليمية التي تلقاها كل طرف.

-لقد تباينت مواقف النخبة المثقفة الجزائرية حول موضوع الإدماج، فالنخبة المعربة ذات الثقافة العربية الإسلامية المحافظة رفضت رفضا قاطعا فكرة الإدماج واعتبرته حرام وعبارة عن موت، وهناك من قبل بالتجنيس وهم النخبة المفرنسة المثقفة ذات ثقافة أجنبية والذين انقسموا أيضا إلى من قبل بالتجنيس مع التخلي على أحوالهم الشخصية الإسلامية، عكس البعض الآخر الذين أرادوا وتقبلوا مبدأ الإدماج لكن مع التمسك بالقانون الأساسي للأحوال الشخصية الإسلامية.

-لقد واكبت النخبة الجزائرية القضية الجزائرية منذ البداية، ولكن اختلفت طريقة التحاقها بالثورة التحريرية إما فرديا أو جماعيا.

-لقد عرفت الجزائر في فترة ما بين الحربين العالميتين ظهور عدة تيارات واتجاهات منها الاتجاه الثوري الاستقلالي هدفه القضاء على النظام الاستعماري وتحقيق الاستقلال بكل الوسائل ومن أهم أحزابه حزب نجم شمال أفريقيا، حزب الشعب، والاتجاه الإدماجي ومن أهم مطالبه وأهدافه حل مشكل المجتمع الجزائري في إطار الاندماج في

المجتمع الفرنسي ومن أهم أحزابه فدرالية نواب مسلمي الجزائر بزعامة فرحات عباس وابن جلول، والاتجاه الإصلاحي الذي مثله جمعية العلماء المسلمين.

-فمن أهم مواقف النخبة المثقفة الجزائرية أنه بعد مجازر 8ماي1945، وصدور مشروع قانون العفو، وإطلاق سراح السجناء السياسيين الجزائريين أنهم شرعوا في إعادة بناء أحزابهم وجمعياتهم، ففرحات عباس قام بتأسيس حزب الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، إلا أن مطالبه عكست التطور الإيجابي الحاصل لأفراد الحركة الوطنية بعد مجازر 8 ماي 1945، حيث أعلن فرحات عباس زعيم الحزب عن الإدماج مع الإيمان بالارتباط مع فرنسا ولو بأسلوب متطور، أما مصالي الحاج فأسس حركة انتصار الحريات الديمقراطية والذي مطالبه لم تتغير بشكل كامل عن مطالب حزب الشعب الجزائري، أما بالنسبة لحركة أحباب الديمقراطية الشيوعية فكان من تأسيس مجموعة أوروبيين وجزائريين والذي كان امتداد للحزب الشيوعي الجزائري، وبالنسبة لجمعية العلماء المسلمين فقد واصلت نشاطها بنفس الاسم بزعامة جديدة تولاها الشيخ البشير الإبراهيمي.

-تصدت النخبة المثقفة الجزائرية للقوانين الفرنسية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وذلك من خلال التوجه للعمل العسكري بتأسيس "المنظمة الخاصة" أو "المنظمة السرية" في 15 فيفري 1947.

-عبر مراحل الثورة المختلفة اتبعت قيادة الثورة الجزائرية إستراتيجية عسكرية مختلفة الأسلوب والمنهج والمبادئ والتصورات، حيث هذه المرة اعتمدت على توعية جماهير وذلك من خلال حرب العصابات، عملت النخبة المثقفة على فك الارتباط الجماهير الشعبية بالإدارة الاستعمارية، وإعادة هذه الجماهير إلى دورها الطبيعي إلى حل معضلة جهل الجماهير الشعبية بطبيعة هذه الثورة وانضمامهم إليها، ودعمها بمختلف الوسائل ماديا أو معنويا.

-لقد شارك وساهم المثقفون الجزائريون في الأنشطة الإعلامية من خلال توعية الشعب عن طريق وسائل الإعلام، أو السياسية عن طريق تقلد المثقفين لمناصب مهمة جعلت الثورة تستفيد من خبراتهم وإمكاناتهم وعلاقاتهم، أو العسكرية من خلال صنع الأسلحة والمتفجرات والاتصالات.

- يتضح أن موفق النخبة الجزائرية المثقفة واضح وهو الرفض في وقت كانوا يجهلون فيه مصيرهم وهذه المرة رفضهم مؤكد من طرف جبهة التحرير الوطني التي كانت حريصة على توعية الشعب بضرورة الرفض لمثل تلك الإصلاحات والمخططات جاك سوستال، ولإثبات شعبية واستمرارية الثورة.

-أنه مع تطور الأحداث والتطورات الإعلامية والعسكرية والسياسية التي واجهت الثورة التحريرية نوعت النخبة المثقفة الجزائرية في توظيف وسائل الإعلام خاصة بعد سنة 1956، من خلال استخدامها للإعلام المكتوب كالنشريات والرسائل كما استحدثت صحف متعددة أبرزها "المجاهد" وإذاعة تتكلم باسمها، واستخدمت إضافة إلى ذلك المكاتب الإعلامية وكذا السينما والمسرح، وبهذه الجهود الإعلامية تمكنت من التغلغل في أوساط الشعب وتعبئة الشعب الذي أصبح بمثابة الشرايين التي تغذي الثورة في مختلف النواحي.

- انعقد المؤتمر في ظروف صمم فيها الاستعمار القضاء على الثورة، وظهرت أطماع القادة الفرنسيين في الاعتماد على الوسائل العسكرية والسياسية الإخماد الثورة في مختلف المناطق، أصبح جيش التحرير الوطني يسيطر على الميدان العسكري وكانت المبادرة بيده يهاجم في الوقت الذي يؤيده وفي المكان الذي يريده وذلك في جميع الولايات ولم تكن هناك قرية أو مكان لا يوجد فيه المجاهدون وكثرت الهجومات الكمائن والاشتباكات، وهذا الوضع أدخل الرعب في صفوف الاستعمار الفرنسي.

-إن الدبلوماسية الجزائرية قد نجحت في إيصال القضية الجزائرية إلى المحافل الدولية، وفي وقت وجيز جدا، حيث أنه لم تمر سنة واحدة على اندلاع الثورة التحريرية، حتى اخترق صداها جدران باندونغ ثم نيويورك، وذلك رغم الجهود الكبيرة التي بذلتها فرنسا من أجل تطويق الثورة الجزائرية، وتشويه صورتها في الخارج، والإدعاء بأن القضية الجزائرية هي قضية داخلية تخص فرنسا وحدها.

-أن المؤتمرات الكتلة الأفروآسيوية قد كانت منبرا هاما لإسماع صوت الشعوب المكافحة من أجل الاستقلال إلى مختلف أنحاء العالم، منها القضية الجزائرية التي ظلت تلقى الدعم الكافي في مختلف المناسبات الأفروآسيوية، من خلال التعريف بالقضية الجزائرية و إسماع صوت الشعب الجزائري المكافح إلى العالم ككل، وتجلى ذلك من خلال الدعم والمساندة التي أصبحت تلقاها الثورة الجزائرية من مختلف الشعوب الأفريقية و الآسيوية والمؤمنة بحق الشعوب في تقرير مصيرها.

-اتضح لنا مما سبق نجاح الدبلوماسية الجزائرية والنخبة المثقفة الجزائرية في تدويل القضية الجزائرية في الأمم المتحدة، وذلك للكثرة العددية للدول المؤيدة للقضية الجزائرية، مما دفع بالهيئة إلى الاعتراف بحق الشعب في استرجاع سيادته واستقلاله، ولكنها فشلت في تسوية القضية الجزائرية بالرغم من انخفاض عدد المؤيدين لفرنسا من 27 دولة في الدورة العاشرة إلى 8 دول فقط في الدورة الخامسة عشر وذلك راجع لفشل الدبلوماسية الفرنسية.

-أن لجوء طرف الاستعمار الفرنسي إلى التفاوض كان حتمية العمل الثوري حيث أن هذه المرحلة جاءت بعد إقدام الشعب الجزائري تحت قيادة جبهة التحرير الوطني تضحيات جسيمة كبدت الاستعمار الفرنسي خسائر في شتي المجالات، فحتى خارجيا بدأت فرنسا تفقد مكانتها وتعرضت إلى ضغوطات خاصة على مستوى منابر هيئة الأمم

المتحدة، لكن فرنسا في البداية لم تكن لها رغبة في التفاوض بل كانت تراوغ لكسب المزيد من الوقت.

-فمن خلال دراستنا لتاريخ المفاوضات الجزائرية لاحظنا مدى عبقرية رجال الثورة المثقفة واستعدادهم لمواجهة الاستعمار الفرنسي المتمرس في مجال الخداع والتلاعب والتنكر بوعودها، حيث لقنوا فرنسا درسا في أصول التفاوض لا تنساه أبدا ولعل من أكبر الانجازات هو وقف إطلاق النار الذي يعد اليوم يوم نصر.

-لقد كانت الفترة الانتقالية من وقف إطلاق النار إلى إجراء الاستفتاء مرحلة حاسمة لطرفي النزاع تخللتها كثير من الصعوبات، وكان على قيادة الثورة أن تستعد لمرحلة القادمة بكل حزم وحكمة، وقد كان الصراع على السلطة في أوجه، بين هيئة الأركان والحكومة المؤقتة، وأدى بالجزائر إلى الانزلاق نحو الحكم الفردي .

الملاحق

الملحق رقم (1)

جريدة المجاهد

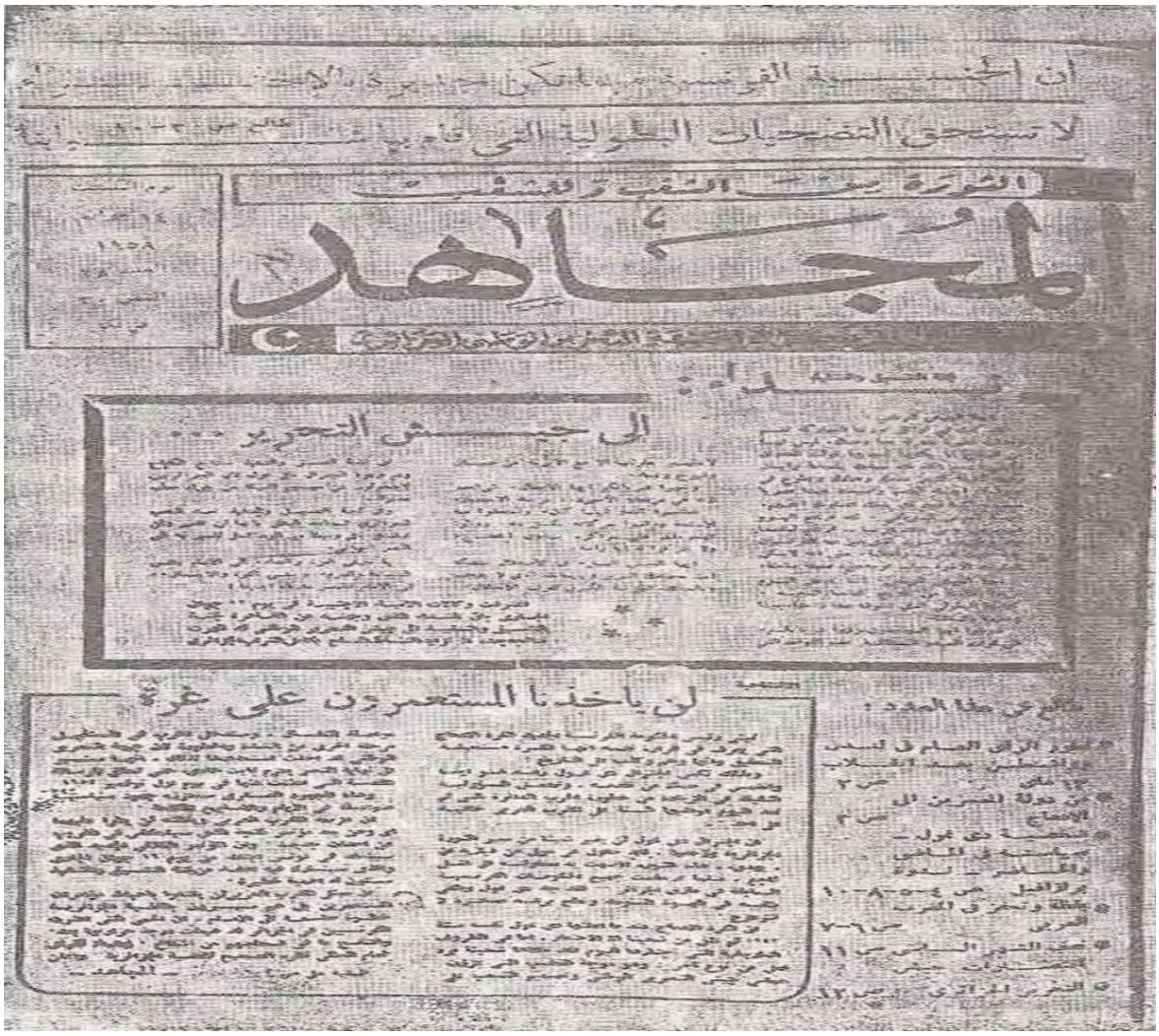
المجاهد
الى جيش التحرير
لن يأخذنا المستعمرون على غرة

المصدر: عواطف عبد الرحمان، الصحافة العربية في الجزائر–دراسة تحليلية لصحافة الثورة التحريرية_1954–1962، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر، 1985، ص219.

الملحق رقم (2)

بيان أول نوفمبر 1954

« أيها الشعب الجزائري،

« أيها المناضلون من أجل القضية الوطنية.

« أنتم الذين ستصدرون حكمكم بشأننا – نعني الشعب بصفة عامة والمناضلين بصفة خاصة – نعلمكم أن غرضنا من نشر هذا الإعلان هو أن نوضح لكم الأسباب العميقة التي دفعتنا إلى العمل، بأن نوضح لكم مشروعنا والهدف من عملنا، ومقومات وجهة نظرنا الأساسية، التي دفعتنا إلى الاستقلال الوطني في إطار الشمال الأفريقي ورغبتنا أيضا هو أن نجنبكم الالتباس الذي يمكن أن توقعكم فيه الإمبريالية وعملاؤها الإداريون وبعض محترفي السياسة الانتهازية.

« فنحن نعتبر، قبل كل شيء أن الحركة الوطنية – بعد مراحل من الكفاح – قد أدركت مرحلة التحقيق النهائية فإذا كان هدف أي حركة ثورية – في الواقع – هو خلق جميع الظروف الثورية للقيام بعملية تحريرية، فإننا نعتبر أن الشعب الجزائري في أوضاعه الداخلية متحدا حول قضية الاستقلال والعمل. أما في الأوضاع الخارجية فإن الانفراج الدولي مناسب لتسوية بعض المشاكل الثانوية التي من بينها قضيتنا التي تجد سندها الدبلوماسي وخاصة من طرف إخواننا العرب والمسلمين.

« إن أحداث المغرب وتونس لها دلالتها في هذا الصدد فهي تمثل بعمق مراحل الكفاح التحريري في شمال أفريقيا، ومما يلاحظ في هذا الميدان أننا منذ مدة طويلة أول الداعين إلى الوحدة في العمل. هذه الوحدة التي لم يتح لها مع الأسف التحقيق أبدا بين الأقطار الثلاثة.

« إن كل واحد منها قد اندفع اليوم في هذا السبيل، أما نحن الذين بقينا في مؤخرة الركب فإننا نتعرض إلى مصير من تجاوزته الأحداث وهكذا، فإن حركتنا الوطنية قد وجدت نفسها، محطمة نتيجة لسنوات طويلة من الجمود والروتين، توجيهها سيئ محرومة من سند الرأي العام الضروري قد تجاوزتها الأحداث، الأمر الذي جعل الاستعمار يطير فرحا ظنا منه أنه قد أحرز أضخم انتصاراته في كفاحه ضد الطليعة الجزائرية.

إن المرحلة خطيرة.

أمام هذه الوضعية التي يخشى أن يصبح علاجها مستحيلا وأن مجموعة من الشباب المسؤولين المناضلين الواعين التي جمعت حولها أغلب العناصر التي لا تزال سليمة ومصممة، أن الوقت قد حان لإخراج الحركة الوطنية من المأزق الذي أوقعها فيه صراع الأشخاص والتأثيرات لدفعها إلى المعركة الحقيقية -الثورة- إلى جانب إخواننا المغاربة والتونسيين.

« وبهذا الصدد فأننا نوضح بأننا مستقلون عن الطرفين اللذين يتنازعان السلطة إن حركتنا قد وضعت المصلحة الوطنية فوق كل الاعتبارات التافهة والمغلوطة لقضية الأشخاص والسمعة، ولذلك فهي موجهة فقط ضد الاستعمار الذي هو العدو الوحيد الأعمى الذي رفض أمام وسائل الكفاح السليمة أن يمنح أدنى حرية.

« ونظن أن هذه أسباب كافية لجعل حركتنا التجديدية تظهر تحت اسم:

جبهة التحرير الوطني.

« وهكذا نتخلص من جميع التنازلات المحتملة، ونتيح الفرصة لجميع المواطنين الجزائريين من جميع الطبقات الاجتماعية وجميع الأحزاب والحركات الجزائرية، أن تنضم إلى الكفاح التحريري دون أدنى اعتبار أخر.

ولكي نبين بوضوح هدفنا فأننا نسطر فيما يلي الخطوط العريضة لبرنامجنا السياسي.

❖ الهدف:

الاستقلال الوطني بواسطة:

1) - إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية.

2) - احترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني.

❖ الأهداف الداخلية:

1)- التطهير السياسي بإعادة الحركة الوطنية إلى نهجها الحقيقي والقضاء على جميع مخلفات الفساد وروح الإصلاح التي كانت عاملا هاما في تخلفنا الحالي.

2)- تجميع وتنظيم جميع الطاقات السليمة لدى الشعب الجزائري لتصفية النظام الاستعماري.

❖ الأهداف الخارجية:

1)- تدويل القضية الجزائرية.

2)- تحقيق وحدة شمال أفريقيا في إطارها الطبيعي العربي والإسلامي.

3)- في إطار ميثاق الأمم المتحدة نؤكد عطفنا الفعال تجاه جميع الأمم التي تساند قضيتنا التحريرية

❖ وسائل الكفاح:

« انسجاما مع المبادئ الثورية، واعتبارا للأوضاع الداخلية والخارجية، فأننا سنواصل الكفاح بجميع الوسائل حتى تحقيق هدفنا.

« إن جبهة التحرير الوطني، لكي تحقق هدفها يجب عليها إن تنجز مهمتين أساسيتين في وقت واحد وهما: العمل الداخلي سواء في الميدان السياسي أو في ميدان العمل

3)- تحدد الروابط بين فرنسا والجزائر وتكون موضوع اتفاق بين القوتين الاثنتين على أساس المساواة والاحترام المتبادل.

أيها الجزائري، إننا ندعوك لتبارك هذه الوثيقة. وواجبك هو أن تنضم إليها لإنقاذ بلادنا والعمل على أن نسترجع له حريته، إن جبهة التحرير الوطني هي جبهتك وانتصارها هو انتصارك.

« أما نحن، العازمون على مواصلة الكفاح، الواثقون من مشاعرك المناهضة للإمبرياليين، فإننا نقدم للوطن أنفس ما نملك.

فاتح نوفمبر 1954[1]. الأمانة الوطنية (92)

المصدر: أحمد منغور، موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية 1954-1962، دار التنوير، الجزائر، 2013، ص، ص 259،263.

الملحق رقم (3)

سعد دحلب

المصدر: محمد بلعباس، مرجع سابق ، ص232.

الملحق رقم (4)

نتائج استفتاء تقرير المصير في الجزائر ليوم 08 جانفي 1962

المسجلون: 27184408.

المصوتون: 20791246.

المتغيبون: 6393162.

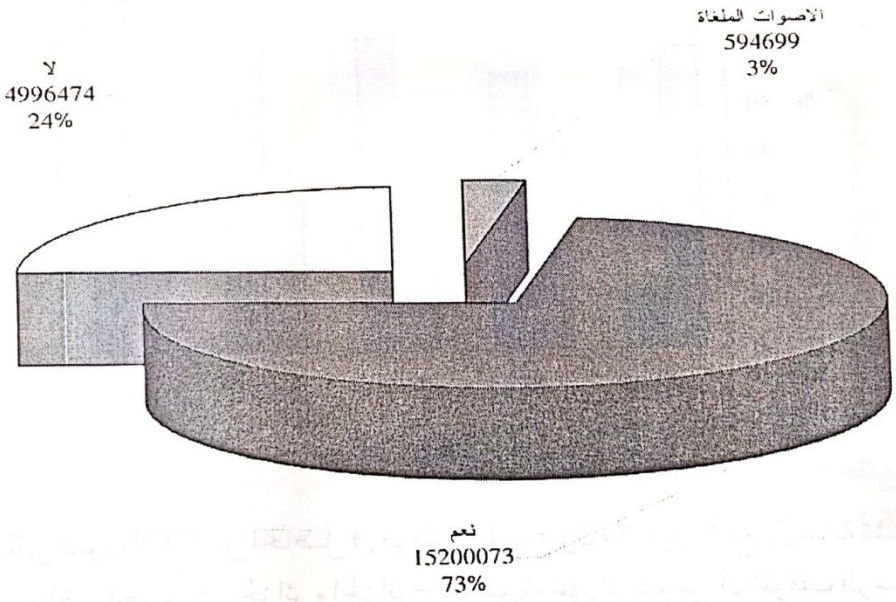

انتصار «نعم» بفضل دور ديغول والدعاية الإعلامية الواسعة.

المصدر: أحمد منغور، مرجع سابق، ص284.

الملحق رقم (5)

نتائج استفتاء التصديق على اتفاقيات إيفيان ليوم 08 أفريل 1962

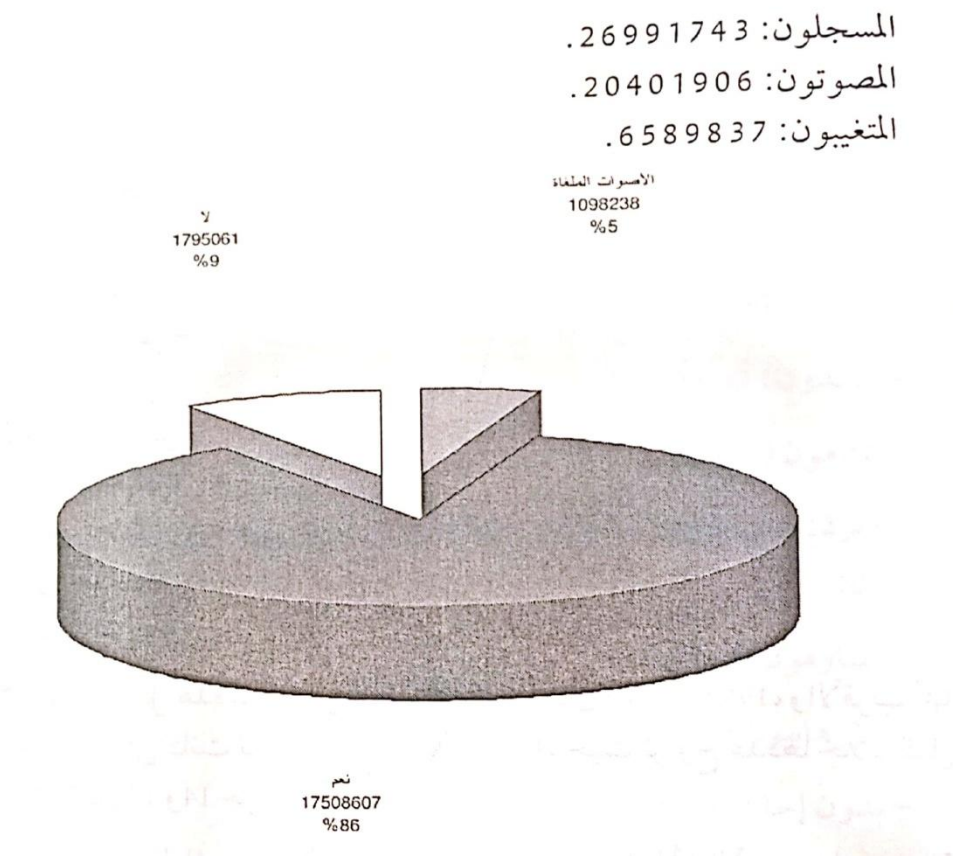

المصدر: أحمد منغور، مرجع سابق، ص285

الملحق رقم (6)

إتفاقيات إيفيان (النص الكامل)

إتفاقية وقف إطلاق النار

المادة 1 : ستنتهي العمليات العسكرية وكلّ عمل مسلح في القطر الجزائري يوم 19 مارس سنة 1962 ، الساعة الثانية عشرة .

المادة 2 : يتعهد الطرفان بعدم الالتجاء إلى أعمال العنف الجماعية والفردية . يجب وضع نهاية لكل عمل سرى مضاد للأمن العام .

المادة 3 : تستقر قوات جبهة التحرير الوطني يوم وقف إطلاق النار داخل المناطق التي توجد بها .
تتم التنقلات الفردية لهذه القوات خارج المناطق المرابطة بها بدون حمل السلاح .

المادة 4 : لن تنسحب القوات الفرنسية المرابطة على الحدود قبل إعلان نتائج استفتاء تقرير المصير .

المادة 5 : ستتبع خطط مرابطة الجيش الفرنسى بحيث تمنع حدوث أى احتكاك .

المادة 6 : تنشأ لجنة مختلطة لتسوية المسائل الخاصة بوقف إطلاق النار .

المادة 7 : تقترح اللجنة الإجراءات التي يطلبها الطرفان خاصة فيما يتعلق بالتالي :
- إيجاد حل للحوادث التي تقع ، بعد إجراء تحقيق مستند إلى الأدلة .
- حل المشاكل التي لم يكن في الامكان تسويتها محليا .

المادة 8 : يمثل كلا الطرفين في هذه اللجنة أحد كبار الضباط وعشرة أعضاء على الأكثر بما فيهم هيئة السكرتارية .

المادة 9 : يقع مقر اللجنة المختلطة لوقف إطلاق النار في «الصخرة السوداء» . (1)

المادة 10 : وإذا دعت الحاجة ، تمثل اللجنة المختلطة لوقف إطلاق النار بلجان محلية في الأقاليم ، وتتألف من عضوين من كلا الفريقين وتسير على نفس المبادئ .

المادة 11 : يطلق سراح جميع أسرى المعارك لكل من الفريقين لحظة تطبيق قرار وقف إطلاق النار ، في خلال عشرين يوما من تاريخ وقف إطلاق النار .. وعلى الفريقين أن يخطرا هيئة الصليب الأحمر الدولية عن مكان أسراهم وعن كل الإجراءات التي اتخذت من أجل إطلاق سراحهم .

المصدر: بن يوسف بن خدة ، مرجع سابق، ص-ص25-86.

قائمة المصادر
و المراجع

أولا- المصادر:

بن خدة بن يوسف، جذور أول نوفمبر 1954، تق: مسعود حاج مسعود، دار الشاطبية للنشر وتوزيع، الجزائر، 2013.

1. بن خدة بن يوسف، نهاية حرب التحرير في الجزائر(اتفاقيات إيفيان)، تق: لحسن زغدار، محل العين جبائلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (د،س،ن).
2. قرءان كريم، سورة آل عمران، الآية33.
3. قرءان كريم، سورة البقرة، الآية132.
4. قرءان كريم، سورة الحج، الآية75.
5. قرءان كريم، سورة الزمر، الآية4.
6. الكافي علي، مذكرات الرئيس علي الكافي – من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962-، دار القصبة للنشر، الجزائر، 1999.

ثانيا- المراجع:

7.أبو لحية نور الدين، جمعية العلماء المسلمين والطرق الصوفية وتاريخ العلاقة بينهما (دراسة علمية)، دار أنور للنشر والتوزيع، ط2، الجزائر، 2012.

8.إحدادن زهير، المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954-1962، منشورات دحلب، الجزائر، 2012.

9.أندري جوليان شارل، إفريقيا الشمالية تسير(القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية)، تق: المنجي سليم وآخرون، الدار التونسية للنشر، تونس، 1976.

10. بالحاج صادق، الصحافة العربية في الجزائر بين التيارين الإصلاحي والتقليدي (1919-1939)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة وهران، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية،2011-2012.
11. بلاح بشير، تاريخ الجزائر المعاصر(1830-1989)، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2006.
12. بلعباس محمد، الوجيز في تاريخ الجزائر، دار المعاصرة، الجزائر، 2009.
13. بلوازع براهمية، نظرة على الجزائريين 1947 و1962 من خلال كتابات الجزائريين في الصحافة التونسية (الزهرة ، الأسبوع ، الصباح نموذجا) دار كوكب العلوم، الجزائر، 2015.
14. بن خليف عبد الوهاب ، تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلي الاستقلال، دار دزاير أنفو، الجزائر 2013.
15. بن داهة عدة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1930-1962، المؤلفات للنشر والتوزيع، المسيلة، 2013.
16. بن عطا الله كمال، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين (مسيرة علم و إصلاح)، دار علي بن زيد للطباعة والنشر، الجزائر، 2013.
17. بن قينة عمر، صوت الجزائر في الفكر العربي الحديث (أعلام..وقضايا..ومواقف)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.
18. بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر- من البداية لغاية 1962، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1997.
19. بوخاوش سعيد، الاستعمار الفرنسي وسياسة الفرنسة في الجزائر، دار تقتيلت للنشر، الجزائر، 2013.

20. بورغدة رمضان، الثورة الجزائرية والجنرال ديغول 1958-1962، مؤسسة بونة للبحوث والدراسات، الجزائر، 2012.
21. بوشيخي الشيخ، الحركة الوطنية والثورة الجزائرية 1954-1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2018.
22. بوعزيز يحيي، سياسة التسلط الاستعمارية والحركة الوطنية الجزائرية (1850-1954)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
23. بومالي أحسن، أول نوفمبر 1954 (بداية النهاية "خرافة " الجزائر فرنسية)، دار المعرفة، الجزائر، 2010.
24. بوهناف يزيد، مشاريع التهدئة الفرنسية إبان الثورة التحريرية وانعكاساتها على المسلمين الجزائريين 1954-1962، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص تاريخ حديث ومعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2013-2014.
25. توتومور، الصفوة والمجتمع (دراسة في علم الاجتماع السياسي)، تر: محمد علي محمد، السيد محمد الحسيني، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1988.

ثالثا- الرسائل والأطروحات الجامعية:

26. جبلي الطاهر، الإمداد بالسلاح خلال الثورة الجزائرية 1954-1962، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2015.
27. حامي شهرزاد، الهيئة التنفيذية المؤقتة والاستفتاء على استقلال الجزائر (19 مارس1962-28 سبتمبر1962)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة1، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والآثار، 2017-2018.
28. حفظ الله بوبكر، نشأة وتطور جيش التحرير الوطني 1954-1958، دار العلوم والمعرفة، الجزائر، 2013.

29. حمداوي جميل، سوسيولوجيا النخب (النخبة المغربية نموذجا)، دار ألوكة للنشر، (د،ب،ن)، 2015.

30. خلاصي علي، الثورة الجزائرية في الشمال القسنطيني، منشورات الحضارة، الجزائر، 2015.

31. خلوفي بغداد، نشاط الحركة الطلابية الجزائرية أثناء الثورة التحريرية 1954-1962، دار المحابر للنشر والتوزيع، الجزائ، 2013.

32. دليو فضيل، تاريخ الصحافة الجزائرية المكتوبة (1830-2013)، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائ، 2014.

33. رحالي محمد، النخبة السياسية المحلية ومسألة التنمية (دراسة حالة المجلس الشعبي الولائي لولاية سيدي بلعباس)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة وهران، كلية الحقوق والعلوم السياسية،2012 -2013.

34. رخيلة عامر، 8 ماي 1945 (المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (د،س).

35. روبيرت أجيرون شارل، تاريخ الجزائر المعاصر، تر: عيسى عصفور، منشورات عويدات، بيروت، باريس، 1982.

36. زايد الطبيب مولود، علم الاجتماع السياسي، منشورات السابع من أبريل، ليبيا، 2007.

37. الزبيري عبد الله، النخبة السياسية في الجزائ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائ، كلية العلوم السياسية والإعلام،2001 -2002.

38. سحولي بشير، مواقف النخبة الجزائرية المفرنسة من القضايا الوطنية (1900-1939)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2014-2015.

39. سعد الله أبو قاسم، الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930، ج2، دار الغرب الاسلامي، لبنان، 1992.

40. سعد الله أبو قاسم، الحركة الوطنية الجزائرية 1930-1945، ج3، دار الغرب الإسلامي، ط4، لبنان، 1992.

41. سكوت جون، علم الاجتماع المفاهيم الأساسية، تر: محمد عثمان، شبكة ألوكة للأبحاث والنشر، لبنان، 2009.

42. سلاف نعيمة، النخبة المثقفة والسلطة في الجزائر"مصطفى الأشرف نموذجا" مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة وهران، كلية الحقوق،2012 -2013.

43. سيد أحمد مقدم، المفاوضات والمفاوضون في تاريخ استقلال الجزائر 1960-1962، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة جيلالي ليابس-سيدي بلعباس-، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية،2016 -2017.

44. شبوب محمد، الجزائر في الحرب العالمية الثانية 1939-1945 (دراسة سياسية ، اقتصادية و اجتماعية)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة وهران، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، 2014-2015.

45. صاغور هشام، دور النخب السياسية في تفعيل مسار التكامل المغاربي في ظل المعوقات الداخلية (1989-2011)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011-2012.

46. الطالبي عمار، آثار ابن باديس، الشركة الجزائرية، الجزائر،(د،س،ن).

47. العايش بكار، حزب الشعب الجزائري ودوره في الحركة الوطنية (1937 – 1939)، دار شطايبي للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013 .
48. عباد زينب، المثقفون الجزائريون والثورة التحريرية 1954–1962، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة جيلالي اليابس–سيدي بلعباس، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2018–2019.
49. عبد الرحمان بن ابراهيم بن العقون، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر الفترة الاولى 1920–1936، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.
50. عبد الواجد أمين رضا، الصحافة الالكترونية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2007.
51. العبيدي علي، صفحات في تاريخ الجزائر(الوسيط،الحديث،المعاصر،دراسات تاريخية)، ج2، النشر الجامعي الجديد، الجزائر، 2020 .
52. عثمان سعدي، الجزائر في التاريخ، دار الأمة، الجزائر، 2013.
53. عثماني رمضان، الأسس التاريخية والمنطلقات الفكرية للنخبة الجزائرية ودورها في الحركة الوطنية (1919–1954)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة أبي بكر –بالقاسم تلمسان، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 1919–2020.
54. عثماني مسعود، الثورة التحريرية أمام الرهان الصعب، دار الهدي، الجزائر، 2013.
55. العسلي بسام، نهج الثورة الجزائرية، دار النفائس، لبنان، 1986.
56. عطا الله فشار، النخبة الجزائرية جذورها– تطورها – اتجاهاتها (1914–1954)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، 2018–2019.

57. العلوي محمد الطيب، مظاهر المقاومة الجزائرية (من عام 1830 حتى ثورة نوفمبر 1954)، دار البعث، الجزائر، 1985.

58. الغالي عربي، فرنسا والثورة الجزائرية 1954-1958، غرناطة للنشر وتوزيع، الجزائر، 2009.

59. فركوس صالح، تاريخ الجزائر (من قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال المراحل الكبرى)، دار المعلم للنشر والتوزيع، عنابة، 2003.

60. قداش محفوظ، جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر(1830-1954)، تر: محمد المعراجي، المؤسسة الوطنية للاتصال، النشر والإشهار، الجزائ، 2008 .

61. قندل جمال، إشكالية تطور وتوسع الثورة الجزائرية 1954-1956، ج1، ابتكار للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

62. لزبيري محمد العربي، تاريخ الجزائر المعاصر(1954-1962)، منشورات اتحاد الكتاب العرب، الجزائر، 1999.

63. مباركي عمر، نشاط الحركة الوطنية أثناء الحرب العالمية الثانية (من 1938 إلى غاية 1946)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر2، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2012-2013.

64. محمد بن صالح ناصر، الصحف العربية الجزائرية من 1847- 1954، ألفا ديزاين، الجزائر، 2006.

65. مخلوفي جمال، السياسة الثقافية الاستعمارية في الجزائر خلال الفترة 1900-1954، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة أحمد بن بلة وهران 1، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، 2018-2019.

66. مقلاتي عبد الله، المشروع الفرنسي الصليبي للجزائر–وردود الفعل الوطنية 1830–1962–،منشورات سيدي نايل، الجزائر،2013.

67. مقلاتي عبد الله، طافر نجود، التاريخ السياسي للثورة الجزائرية، دار سخون، الجزائر،2013.

68. مقلاتي عبدالله، طافر نجود، الإستراتيجية العسكرية والتاريخ السياسي للثورة الجزائرية، وزارة الثقافية، الجزائر، 2013.

69. مناصرية يوسف، الإتجاه الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين العالميتين 1919–1939، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988.

70. مهدي فرحات، دور الصحافة المكتوبة في تكوين الرأي العام في الجزائر، جريدة الشروق اليومي نموذجا، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة وهران، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2009–2010.

71. ناصر محمد، تاريخ الصحافة العربية الجزائرية (المقالة الصحفية الجزائرية)، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، المجلد الأول، الجزائر، 2005.

72. نويجي سناء، دور المثقفين الجزائريين في الثورة التحريرية 1954–1962 (أحمد طالب الإبراهيمي –محمد حربي)أنموذجا، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2018–2019.

73. هلال عمار، نشاط الطلبة الجزائريين إبان حرب التحرير 1954، دار هومة، ط5، الجزائر،2004.

رابعا- المجلات والدوريات:

74. بلاح بشير، "مواقف الحركة الإصلاحية الجزائرية من اللغة الفرنسية(1345-1959-1925-1940)"، **مجلة اللغة العربية** ، المجلد12، العدد 2، الجزائر، 1جوان 2010.

75. بن أزوار فتح الدين، "جذور الفكر الاصلاحي في الجزائر ومؤثراته 1830-1931"، **المجلة التاريخية الجزائرية**، المجلد 1، العدد04، الجزائر، سبتمبر 2017.

76. بن موسى، " موقف الحركة الإصلاحية بالجزائر من (1925-1940) الطرقية والفرق الإسلامية "، **مجلة الحوار الفكري**، المجلد15، العدد1، الجزائر، 20أوت2021 .

77. بوخالفة فتحي،" النهضة الفكرية والأدبية في الجزائر- رؤية في التطور والتغيير- "، **دفاتر محبر الشعرية الجزائرية**، المجلد 1، العدد 2، الجزائر، مارس2016.

78. بوعريوة عبد المالك، " اكتشاف المنظمة الخاصة عام 1950 وانعكاساته على حركة انتصار الحريات الديمقراطية"، **مجلة البحوث التاريخية**، المجلد 05، العدد01، ص-ص 215-244، الجزائر، جوان 2021.

79. حيمر الصالح، "القضية الجزائرية في مؤتمرات الكتلة الأفروآسيوية 1955-1961"، **مجلة البحوث التاريخية**، المجلد 2، العدد 03 ،الجزائر، 12 فيفري 2018.

80. دخيلة مسعود، " الدبلوماسية الجزائرية من خلال التيار الوطني الاستقلالي (1919-1954)"، **مجلة العلوم الإنسانة** ، المجلد ب-ب، العدد46، ص-ص 439-449، الجزائر، ديسمبر 2016.

81. ذكار أحمد، "تطور جيش التحرير الوطني من 1954-1962"، **مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية**، المجلد11، العدد 4، الجزائر، 31ديسمبر 2019.

82. سايح سليم، "إستراتيجية الثورة في مواجهة وتحييد الإدارة الاستعمارية الفرنسية "، **مجلة عصور الجديدة**، المجلد10، العدد2، الجزائر،18-05-2020.

83. سحولي بشير، " النخبة الجزائرية المفرنسة بين ثنائية حقد المستوطنين الأوروبيين وعنصرية الإدارة الفرنسية في الجزائر ما بين 1908-1937"، **مجلة عصور**، المجلد20، العدد02، الجزائر، 27جويلة2021.

84. سريج محمد، " البعد العربي والإفريقي للدبلوماسية المغاربية تجاه الثورة الجزائرية من خلال جريدة الصباح"، **الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، المجلد 7، العدد14، الجزائر، جوان 2015.

85. سعيود احمد، "تدويل القضية الجزائرية "، **مجلة المصادر**، المجلد 9، العدد 15، الجزائر، 25-06-2007.

86. شبوب محمد، " تطور الاتجاه الاستقلالي في الجزائر من 1926إلى1936"، **مجلة عصور**، المجلد14، العدد26-27، الجزائر، جويلية –ديسمبر2015.

87. شبوب محمد، بن موسي محمد، "سياسة جاك سوستال للقضاء على الثورة التحريرية 1955-1956"، **حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية و الإنسانية**، المجلد 13، العدد 26، الجزائر، 06 جانفي 2019.

88. شرفي عبد الجليل، "دور الإعلام في حشد الشعب لدعم الثورة التحريرية"، **مجلة الرسالة للدراسات الإعلامية**، المجلد04، العدد03، ص، ص69، 78، الجزائر، أكتوبر2020.

89. شطب محمد، عيدان المعجمي، "النخبة السياسية وأثرها في التنمية السياسية"، **مجلة تكريت**، العدد4، العراق، 2003.

90. صافر فتيحة،" ظهور حركة الشبان الجزائريين"، **مجلة عصور الجديدة**، المجلد 8، العدد1، الجزائر، ماي2018.

91. علاق أمينة، "نخبة أم نخب:قراءة في المفهوم، الأدوار والإشكاليات"، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية،الجزائر**، المجلد 9، العدد28، الجزائر، مارس2017.

92. قبال مراد، "السياسة الاجتماعية الفرنسية في الجزائر أهدافها وتداعياتها 1830-1939" ، **مجلة قرطاس** ،المجلد6، العدد 9، الجزائر،01 جويلية 2018 .

93. كبار عبد الله، "النخبة الجامعية والمجتمع المدني في الجزائر، سوسيولوجية في جدلية الواقع والممارسة"، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية** ، المجلد 5، لعدد 11، الجزائر، جوان 2013.

94. كرليل عبد القادر، "القضية الجزائرية في الأمم المتحدة 1955-1961"، **مجلة الآفكار وآفاق**، المجلد 05، العدد 08، الجزائر، 10-12-2017.

95. لباز الطيب، "مفاوضات الاستقلال بين فرنسا والجزائر (1960-1962)"، **مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية**، المجلد3، العدد3، الجزائر، 15 سبتمبر 2020.

96. محجوبي جميلة، حفظ الله بوبكر،" المنظمة الخاصة ومهمة تفعيل العمل الثوري(1947-1950)"، **مجلة الرسالة للدراسات البحوث الإنسانية** ، المجلد 04، العدد04، ص-ص 55-68، الجزائر، 31ديسمبر 1919.

97. محمد بلي، "دور تيار النخبة المثقفة في الحركة الوطنية الجزائرية 1919-1939 من خلال كتابات أبي القاسم سعدالله "، **المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية** ، المجلد7، العدد2، الجزائر، ديسمبر2016.

98. مياطة التجاني، حناي محمد، "كتلة المحافظين والنخبة الإصلاحية مكانة الأصل وموجبات التحرر 1881-1954"، **مجلة قبس الدراسات الإنسانية والاجتماعية** ، المجلد 3، العدد1، الجزائر، 20جوان2019.

99. نايت علو تركية، " أزمات الاتجاه الاستقلالي في حركة الوطنية الجزائرية 1947-1945"، **المجلة التاريخية الجزائرية**، المجلد05، العدد02، الجزائر، 18ديسمبر2021.

100. نويجي سناء، ميسوم بلقاسم، "مساهمة النخبة الجزائرية المثقفة في الثورة التحريرية 1954-1962"، **مجلة علوم الإنسان والمجتمع** ، المجلد 7، العدد 27، ج2، الجزائر، جوان 2018.

خامسا- المعاجم:

101. ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، لبنان، 2003.

102. زيتون وضاح ، المعجم السياسي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن،2010.

103. الفيروزابادي مجد الدين محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، دار الحديث، القاهرة، 2008.

سادسا- مراجع بالغة الأجنبية:

104. Ben Youcef Ben KHada، Les origines du 1er november1954، editions du centre national d'études et de rechorches sur le mouvement nationl e la révolution du 1er novembre 1954K alger، 1999.

105. Charles robert Ageron، histoire de l'Algérie contemporaine، presses Universitaires de france، France، 1979.

فهرس المحتويات

المحتوي	الصفحة
شكر وعرفان	/
الإهداء	/
مقدمة	أ -ز
الفصل الأول: مفهوم النخبة المثقفة الجزائرية وعوامل ظهورها	
أولا: ماهية النخبة المثقفة	9
1-تعريف النخبة لغة واصطلاحا -	14-9
2-تقسيم النخبة	19-14
ثانيا: عوامل ظهور النخبة المثقفة الجزائرية	19
1-السياسة الفرنسية والقوانين التعسفية	22-19
2-النهضة العربية و الصحافة والنوادي الثقافية	29-22
الفصل الثاني: النخبة الجزائرية في الحركة الوطنية ودورها في مواجهة الاستعمار 1919-1954	
أولا: تصنيفات النخبة الجزائرية المثقفة	31
1- المحافظين وجماعة النخبة	32-31
2-النخبة المفرنسة والنخب التقليدية	34-32
3- التيار الاستقلالي والعلماء الاصلاحيون	35-34
ثانيا: دور تيارات الحركة الوطنية في مواجهة السياسة الاستعمارية الغرنسية	35
1-موقف النخبة الجزائرية من سياسة الإدماج الفرنسية	39-35
2- تصدي النخبة الجزائرية للاستعمار	43-40

3- توجهات النخبة الجزائرية من سنة 1926 إلى 1945	50-43
ثالثا: واقع النخبة الجزائرية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية 1945-1954	51
1- موقفها من مجازر 8 ماي 1945	56-51
2- النخبة الجزائرية والقوانين الفرنسية	58-56
3-النخبة الجزائرية وموقفها من بعض أزمات الحركة الوطنية	63-58
الفصل الثالث: دور النخبة الجزائرية المثقفة أثناء الثورة التحريرية 1954-1962	
أولا: مساهمة النخبة المثقفة في التعبئة الجماهيرية للاستعداد للثورة	65
1- دورها في توعية الجماهير	67-65
2- دورها في التموين والتمويل	73-67
3- نشاطها (إعلاميا – سياسيا – عسكريا)	79-73
ثانيا: النخبة المثقفة الجزائرية في مواجهة المشاريع الفرنسية	80
1- مشروع جاك سوستال	82-80
2- توعية الجماهير بعد اندلاع الثورة	90-83
3-واقع النخبة الجزائرية المثقفة بعد انعقاد مؤتمر الصومام	93-91
ثالثا: الدور الدبلوماسي للنخبة الجزائرية المثقفة	94
1- مشاركتها في مؤتمر باندونغ 1955	96-94
2-مشاركتها في المؤتمرات الأفرو آسيوية	104-96
3- دورها في هيئة الأمم المتحدة	108-104
الفصل الرابع : النخبة المثقفة الجزائرية واتفاقيات إيفيان	
أولا: : المفاوض الجزائري في مواجهة المفاوض الفرنسي	110
1- مرحلة جس النبض بين الطرفين	115-110
2- مرحلة المفاوضات الرسمية	120-115

3- مرحلة المفاوضات الأخيرة	130-120
ثانيا: دور النخبة الجزائرية في الضغط على القرارات الفرنسية	130
1- رضا مالك	131-130
2- سعد دحلب	134-132
3- بن يوسف بن خدة	136-135
ثالثا: : واقع النخبة المثقفة الجزائرية غداة الاستقلال	137
1- الصراع على السلطة	139-137
2- أهم الناصب التي تقلدتها النخبة المثقفة الجزائرية	142-140
3- الانزلاق نحو الحكم الفردي	145-142
خاتمة	151-147
ملاحق	162-153
قائمة المصادر والمراجع	175-164
فهرس المحتويات	179-177
المخلص	/

ملخص:

لعبت النخبة الجزائرية المثقفة دورا كبيرا في معركة التحرير الوطني ضد الاستعمار الفرنسي الغاشم في كافة الميادين وعلى كل الأصعدة طيلة سنوات الثورة التحريرية منذ الاندلاع إلى غاية الاستقلال.

ففي البداية كان أهم شيء واجهته الثورة هو التنظيم والشمولية فبرز دورهم إعلاميا وتنظيميا حيث تم التركيز على إخراج الثورة من طابعها المحلي الإقليمي إلى العالمية والزج بالقضية الجزائرية في المحافل الدولية، هذا بالإضافة إلى تنسيق العمل ميدانيا لتحييد الاستعمار والقضاء عليه.

ومع تزايد سنوات الثورة برز دور النخبة المثقفة الجزائرية أكثر، فكان أهم شيء حملته على أعتاقها هو تشكيل حكومة جزائرية مؤقتة لمواجهة المخططات الفرنسية التي انتهجها شارل ديغول، هذا الأخير الذي سعى جاهدا للحد من فاعلية جيش وجبهة التحرير الوطني، إلا أن كل مساعيه باءت بالفشل، ليبرز دور النخبة الجزائرية أكثر أين دفعت بالاستعمار للجلوس على طاولة المفاوضات والنجاح أخيرا في تحقيق انتصار معنوي آخر على فرنسا كان نتيجته استقلال الجزائر يوم 5 جويلية 1962.

الكلمات المفتاحية: النخبة، السياسة، الإعلام، الثقافة، التعليم

Abstract :

Algeria's educated elite played a major role in the battle for national liberation against the brutal French colonialism in all fields and at all levels throughout the years of the liberation revolution from the outbreak to independence.

At the beginning the revolution faced great and inclusiveness, then the role of the elite emerged in the media and their role emerged in the media and organization, where the focus was on removing the revolution from its regional local character to the world and bringing the Algerian issue into international forums, in addition to coordinating work on the ground to neutralize and eliminate colonialism.

As the years of the revolution increased, the role of the Algerian intellectual elite emerged more, and the most important thing that led him to the neck was the formation of an interim Algerian government to counter the French plans pursued by Charles de Gaulle, the latter who struggled to limit the effectiveness of the army and the FLN, but all his efforts failed, to highlight the role of the Algerian elite more where it pushed colonialism to sit at the negotiating table and finally succeed in achieving another moral victory over France, the result of which was algeria's independence on 5 July 1962.

Key words: elite, politics, media, culture, education.